صندوق النقد الدولي

التقرير السنوي ٢٠١٠ دعم التعافي العالمي المتوازن

صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي هو المنظمة العالمية الأساسية التي يتم من خلالها التعاون النقدي على المستوي الدولي. ويضم الصندوق في عضويته ١٨٧ بلدا عضوا (في يونيو ٢٠١٠) مما يجعله منظمة يتعاون من خلالها جميع بلدان العالم تقريبا لتحقيق الصالح المشترك. ويتمثل الغرض الرئيسي من صندوق النقد الدولي في الحفاظ على استقرار النظام النقدي الدولي – نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية الذي يمكّن البلدان (ومواطنيها) من شراء السلع والخدمات من بعضها البعض. وهو أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار ورفع مستويات المعيشة.

وجميع البلدان الأعضاء في الصندوق ممثلة في مجلسه التنفيذي، الذي يستعرض آثار السياسات الاقتصادية لكل بلد على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. ويغطي هذا التقرير السنوي أنشطة المجلس التنفيذي والإدارة العليا والخبراء خلال السنة المالية من أول مايو ٢٠٠٩ إلى ٣٠ إبريل ٢٠١٠.

ومن أهم أنشطة صندوق النقد الدولي، ما يلي:

- تقديم المشورة للبلدان الأعضاء حول اعتماد السياسات التي يمكن أن تساعدها على منع وقوع الأزمات المالية أو حلها عند وقوعها، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتعجيل النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر؛

- وإتاحة التمويل بصفة مؤقتة للبلدان الأعضاء لمساعدتها في معالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات – أي عندما لا تجد لديها ما يكفي من النقد الأجنبي بسبب تجاوز مدفوعاتها للبلدان الأخرى إيراداتها من النقد الأجنبي؛

- وتقديم المساعدة الفنية والتدريب للبلدان بناء على طلبها، لمساعدتها في بناء الخبرات والمؤسسات اللازمة لتنفيذ السياسات الاقتصادية السليمة.

ويقع المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة، وله مكاتب في أنحاء العالم نظرا لاتساع نطاق تواصله على المستوى العالمي وروابطه الوثيقة مع بلدانه الأعضاء.

ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن صندوق النقد الدولي وبلدانه الأعضاء في موقع الصندوق الإلكتروني على شبكة الإنترنت بالعنوان التالي: www.imf.org.

ويمكن الاطلاع على مواد مساعدة للتقرير السنوي – أطر الصفحة الإلكترونية، وجداول الصفحة الإلكترونية، والملاحق (بما في ذلك الكشوف المالية للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٠)، وغيرها من الوثائق ذات الصلة – في الصفحة الإلكترونية للتقرير السنوي على شبكة الإنترنت بالعنوان التالي: www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2009/eng. ويمكن الحصول على النسخ المطبوعة من "مكتب العلاقات الخارجية" التابع لصندوق النقد الدولي وعنوانه كالتالي: "IMF Publication Services, 700 19th Street, N.W., Washington, DC 20431". ويمكن كذلك الحصول على النسخة الإلكترونية من التقرير السنوي على اسطوانة سي دي روم تضم المواد المساعدة المنشورة في الصفحة الإلكترونية، عند الطلب من «مكتب العلاقات الخارجية».

صندوق النقد الدولي

التقرير السنوي ٢٠١٠ دعم التعافي العالمي المتوازن

المحتويات

رسالة من المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي ٤

خطاب الإرفاق الموجه إلى مجلس المحافظين ٦

١ | عرض عام ٧
الخروج من الركود الكبير ٩
دور الصندوق في دعم التعافي الدائم ٩
تعزيز دور الصندوق في مواجهة التحديات المقبلة ١٠
مراجعة صلاحيات الصندوق ١١
التمويل في القرن الحادي والعشرين ١١
تحديث رقابة الصندوق ١٢
إصلاح نظام حوكمة الصندوق ١٣
الموارد المالية والهيكل التنظيمي والمساءلة ١٤

٢ | التطورات في الاقتصاد العالمي والأسواق المالية ١٥

٣ | السعي لدعم استمرارية التعافي العالمي ١٩
الدعم المالي لتعزيز التعافي ٢١
التمويل غير الميسر ٢١
دعم البلدان منخفضة الدخل ٢٥
توزيع حقوق السحب الخاصة ٢٦
الرقابة ٢٨
الرقابة الثنائية ٢٨
الرقابة متعددة الأطراف ٢٩
الرقابة الإقليمية ٢٩
الرقابة على القطاع المالي ٣٠
دور الصندوق الرقابي وأولويات السياسات في مواجهة الأزمة ٣٠
بناء القدرات ٣٣
المساعدة الفنية ٣٥
التدريب ٣٧
البيانات ومبادرات نشر البيانات ٣٨
معايير الصندوق لنشر البيانات ٣٩
تعزيز الموقع الإلكتروني «المؤشرات العالمية الرئيسية» ٤٠

٤ | تعزيز دور الصندوق لمواجهة التحديات المقبلة ٤١
إعادة تقييم صلاحيات الصندوق ٤٣
مناقشات المجلس التنفيذي المبدئية ٤٣
الجهود اللاحقة ٤٣
الخطوات التالية ٤٣
توفير التمويل في القرن الحادي والعشرين ٤٣
توفير الموارد الكافية لعمل الصندوق ٤٤
تعزيز الدعم المقدم من الصندوق ٤٦
زيادة الدقة في رقابة الصندوق ٥١
مراجعة برنامج تقييم القطاع المالي ٥١
العمل مع المنظمات الدولية الأخرى واتخاذ المبادرات ٥١
إصلاح نظام الحوكمة في الصندوق ٥٣
الإدارة والتنظيم ٥٣
الحصص والأصوات ٥٤

٥ | الموارد المالية والتنظيم والمساءلة ٥٥
الميزانية والدخل ٥٧
بيع الذهب دعما لنموذج الدخل الجديد ٥٧
الدخل والرسوم والفائدة التعويضية وتقاسم الأعباء ٥٧
الميزانيتان الإدارية والرأسمالية ٥٨
المتأخرات القائمة للصندوق ٦٢
آليات التدقيق ٦٢
إحاطة المجلس بمسائل الرقابة والتدقيق ٦٣
إدارة المخاطر ٦٤
الموارد البشرية والهيكل التنظيمي ٦٤
خصائص القوى العاملة ٦٤
هيكل رواتب الإدارة في السنة المالية ٢٠١٠ ٦٤
أبرز إصلاحات الموارد البشرية خلال السنة ٦٤
التغيرات في مكتب مدير عام الصندوق ٦٥
جاك بولاك ٦٦
المساءلة ٦٧
الشفافية ٦٧
مكتب التقييم المستقل ٦٨
الإعلام والتواصل الخارجي ٦٩

الأطر

٣–١: دعم صندوق النقد الدولي لليونان ٢٤
٣–٢: حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي ٢٧
٣–٣: عملية الإنذار المبكر المشتركة بين صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي ٣١
٣–٤: توصيات صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي لسد ثغرات البيانات التي كشفت عنها الأزمة ٣٩
٤–١: دور الموارد المقترضة والقائمة على الحصص في تمويل الصندوق ٤٤
٤–٢: أهم جوانب إصلاحات عام ٢٠٠٩ للإقراض الميسر ٤٨
٤–٣: أبرز المعالم في إطار استمرارية تحمل الدين ٥٠
٤–٤: الصيغة المعدلة من معايير الأهلية لاستخدام التمويل الميسر ٥٠
٤–٥: مراجعات برنامج تقييم القطاع المالي ٥٢
٤–٦: الركيزة الرابعة: إشراك المجتمع المدني في إصلاح نظام حوكمة الصندوق ٥٣
٥–١: المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي يفوز بجائزة ليد الذهبية ٦٠
٥–٢: خفض التكاليف الإدارية ٦٢
٥–٣: جاك بولاك (١٩١٤–٢٠١٠) ٦٦
٥–٤: التغييرات في سياسة الصندوق بشأن الشفافية ٦٧
٥–٥: تواصل الصندوق مع البلدان منخفضة الدخل ٧٠

الأشكال البيانية

٣–١: القروض الاعتيادية القائمة في السنوات المالية ٢٠٠١–٢٠١٠ ٢١
٣–٢: الاتفاقات المعتمدة في السنوات المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٠١–٢٠١٠ ٢٥
٣–٣: القروض الميسرة القائمة في السنوات المالية ٢٠٠١–٢٠١٠ ٢٦
٣–٤: المساعدة الفنية المقدمة حسب الإدارات والموضوعات ٣٤
٣–٥: المساعدة الفنية المقدمة في السنة المالية ٢٠١٠ حسب الإدارات والمناطق ٣٥
٤–١: القدرة على الالتزام الآجل لسنة واحدة، ديسمبر ١٩٩٤ – ٣٠ يونيو ٢٠١٠ ٤٦

الجداول

٣–١: التسهيلات التمويلية في صندوق النقد الدولي ٢٢
٣–٢: الاتفاقات المعتمدة في إطار التسهيلات التمويلية الأساسية خلال السنة المالية ٢٠١٠ ٢٥
٣–٣: الاتفاقات المعتمدة والمعززة في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر خلال السنة المالية ٢٠١٠ ٢٦
٣–٤: مراكز المساعدة الفنية الإقليمية القائمة والمزمع إنشاؤها ٣٧
٣–٥: برامج التدريب في معهد صندوق النقد الدولي، السنوات المالية ٢٠٠٧–٢٠١٠ ٣٨
٤–١: اتفاقيات الإقراض الثنائية وشراء السندات السارية في ٣٠ إبريل ٢٠١٠ ٤٥
٥–١: الميزانية الإدارية حسب فئات المصروفات الرئيسية، السنوات المالية ٢٠٠٨–٢٠١٣ ٥٩
٥–٢: النفقات الرأسمالية على المدى المتوسط، السنوات المالية ٢٠٠٨ – ٢٠١٣ ٥٩
٥–٣: المصروفات الإدارية المبلغة في الكشوف المالية ٦١
٥–٤: حصص النفقات التقديرية في الميزانيةحسب مجال المسؤولية، للسنوات المالية ٢٠٠٨–٢٠١٣ ٦١
٥–٥: المتأخرات القائمة للصندوق على البلدان التي عليها التزامات غير مسددة لفترة ٦ شهور أو أكثر وموزعة حسب النوع ٦٣

المديرون التنفيذيون والمناوبون ٧٢

كبار موظفي الصندوق ٧٤

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي ٧٥

حواشي ختامية ٧٦

تبدأ السنة المالية للصندوق في أول مايو وتنتهي في ٣٠ إبريل.

وحدة الحساب المستخدمة في الصندوق هي وحدة حقوق السحب الخاصة؛ وعمليات تحويل بيانات الصندوق المالية إلى الدولار الأمريكي هي عمليات تقريبية ويتم توفيرها على سبيل التيسير. وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٠، كان سعر صرف حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار الأمريكي هو ٠،٦٦١٧٦٢ وحدة حقوق سحب خاصة للدولار الواحد، وسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل حقوق السحب الخاصة هو ١،٥١١١٢ دولار للوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة. وكان السعر في السنة السابقة (٣٠ إبريل ٢٠٠٩) هو ٠،٦٦٧٦٣٢ وحدة حقوق سحب خاصة للدولار الواحد، و ١،٤٩٧٨٣ دولار للوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة.

"مليار" تعني ألف مليون، بينما "تريليون" تعني ألف مليار؛ وترجع الفروق الطفيفة بين مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب.

لا يشير مصطلح "بلد"، حسب استخدامه في هذا التقرير السنوي، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. وإنما يشمل هذا المصطلح أيضا، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يُحتفظ ببيانات إحصائية عنها على أساس منفصل ومستقل.

رسالة من المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي

دومينيك ستراوس–كان
مدير عام صندوق النقد الدولي
ورئيس المجلس التنفيذي

عندما أُمعن التفكير في أحداث العام الماضي، لا أجد سوى درس أساسي واحد أستخلصه من هذه الأحداث، ألا وهو ضرورة الإبقاء على التعاون على مستوى السياسات الاقتصادية الذي أفاد منه العالم بدرجة كبيرة أثناء الأزمة. فقد كان هذا التعاون حقا من أهم الآثار التي خلفتها الأزمة – فقد تكاتفت بلدان العالم ربما لأول مرة في التاريخ بروح التضامن لمواجهة التحديات المشتركة بحلول مشتركة.

وها هو الاقتصاد العالمي يواصل التعافي، على الرغم من أن الأزمة لم تنحسر تماما حتى الآن. وبينما تواصل بعض البلدان نموها القوي، تشهد بلدان أخرى ارتدادا إيجابيا أكثر ضعفا، كما أن المخاطر المحيطة بالنمو الاقتصادي العالمي عاودت ارتفاعها في الشهور الأخيرة. وفي هذا العالم الذي تحكمه العولمة، فإن الأحداث التي تبدأ في بلد واحد يمكن أن تنشأ عنها تداعيات تمتد إلى أبعد ما يكون عن هذا البلد. والتحديات القادمة كبيرة – لا سيما من حيث تنشيط المساعي لتحقيق نمو متوازن وقابل للاستمرار وخلق فرص العمل. وينبغي الآن أكثر من أي وقت مضى الحفاظ على وحدة الهدف التي استرشد بها قادة العالم أثناء الأزمة. والتعاون بطبيعة الحال لا يعني الاتساق، ويتعين على السياسات المختلفة أن تُصْدر استجابات ملائمة لمواجهة التحديات المختلفة.

وقد أيد صندوق النقد الدولي التعاون على مستوى السياسات خلال هذه الأزمة، مواصلا سعيه للتحرك الفعّال بغية مواجهة التحديات الصعبة التي تواجهها بلداننا الأعضاء. فقد تعهدنا بمنح قروض بقيمة تجاوزت ٢٠٠ مليار دولار أمريكي، وتم ضخ مبلغ إضافي يوازي ٢٨٣ مليار دولار أمريكي بوحدات حقوق السحب الخاصة في النظام. ومن خلال "خط الائتمان المرن" المنشأ حديثا وفرنا شبكة أمان قوية للبلدان التي لديها سجلات أداء نموذجية. ومنذ بداية الأزمة في عام ٢٠٠٨، زادت تعهداتنا بالإقراض الميسر إلى البلدان منخفضة الدخل إلى ثلاثة أضعاف مستوياتها السابقة، مع تخفيض أسعار الفائدة إلى الصفر حتى نهاية ٢٠١٢. وقد أكدنا ضرورة شعور البلدان بملكية برامج الإقراض من الصندوق وذلك بجعلها أكثر مرونة، وتبسيط الشروط على مستوى السياسات، والاستجابة لاحتياجات الفئات الأكثر تعرضا للخطر في بلدان الأزمة.

وفي اعتقادي أن جهودنا ساهمت في تخفيف وطأة الأزمة. ففي البلدان المرتبطة ببرامج مع الصندوق، كانت خسائر الناتج أصغر نسبيا مما كانت عليه في الأزمات السابقة، وأمكن تلافي أشكال التصحيح المؤلمة المستخدمة في الماضي – أي التحركات الكبيرة في أسعار الصرف والفائدة. وقد تضاءلت فروق أسعار الفائدة في البلدان التي لديها اتفاقات مع الصندوق في سياق "خط الائتمان المرن". وفي معظم الحالات، بما في ذلك في البلدان منخفضة الدخل، تمكنت سياسة المالية العامة من تخفيف حدة الهبوط الاقتصادي.

وبينما نتطلع إلى المستقبل، يتعين على الصندوق أن يكون أسرع استجابة وأكثر فعالية في التصدي للتحديات الجديدة التي تواجه البلدان الأعضاء. وقد طلبت إلينا اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، في اسطنبول في العام الماضي، أن نتصدى لأربعة مجالات إصلاح أساسية – صلاحياتنا، ودورنا التمويلي، والرقابة متعددة الأطراف، والحوكمة. وقد أحرزنا تقدما كبيرا على مدار العام الماضي. ففي مجال الرقابة، كنا بمثابة كاشف للحقيقة وناصح مؤتمن في مجال السياسات. وينبغي لنا أن نكون أكثر تركيزا على القضايا المؤثرة على النظام المالي وعلى البلدان المختلفة، وأن نستفيد من قيمتنا الحقيقية المضافة. وفيما يتعلق بالإقراض، نبحث حاليا عدة بدائل لتقوية شبكات الأمان المالي العالمية للمساعدة في منع الأزمات والتخفيف من حدة الصدمات النظامية. ولا تزال هذه الإصلاحات جارية وتعكس جهودنا المستمرة بحيث تتواءم صلاحياتنا مع الاعتبارات الواقعية في العصر الحالي.

وفي الختام، يتعين علينا التعجيل بإحراز التقدم في إصلاحات الحصص والحوكمة، لمنح قوة تصويتية أكبر لبلدان الأسواق الصاعدة الديناميكية والبلدان النامية التي تتزايد أهميتها في الاقتصاد العالمي. ورغم ما يتسم به هذا المجال من صعوبة وتعقيد، فإنني على ثقة من قدرتنا على إحراز مزيد من التقدم مع نهاية هذا العام. وسوف تسهم هذه الإصلاحات في جعل الصندوق أكثر تلبية للاحتياجات، وأكثر مشروعية وأفضل تمثيلا للأعضاء، والأهم من ذلك جعله أكثر فعالية في الأداء.

وإنني لأجد في إنجازات الصندوق على مدار السنة الماضية مصدر فخر كبير، وأتطلع لمواصلة العمل مع بلداننا الأعضاء من أجل التصدي لما تبقى من تحديات تواجه الاقتصاد العالمي.

التقرير السنوي الذي يرفعه المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي إلى مجلس محافظيه هو أداة بالغة الأهمية في إطار المساءلة في صندوق النقد الدولي. فالمجلس التنفيذي مسؤول عن تسيير أعمال الصندوق ويتألف من ٢٤ مديرا تنفيذيا تعينهم البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٨٧ بلدا، أما مجلس المحافظين، الممثل فيه كل بلد عضو بأحد كبار المسؤولين، فهو صاحب السلطة العليا في إدارة الصندوق. ونشر التقرير السنوي هو دلالة على خضوع المجلس التنفيذي للمساءلة أمام مجلس المحافظين.

خطاب الإرفاق
الموجه إلى مجلس المحافظين

٢٩ يوليو ٢٠١٠

السيد رئيس مجلس المحافظين،

يشرفني أن أقدم إلى مجلس المحافظين التقرير السنوي للمجلس التنفيذي عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٠، وذلك وفقا لأحكام المادة الثانية عشرة، القسم السابع (أ) من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي والقسم العاشر من النظام الداخلي للصندوق. ووفقا لأحكام القسم العشرين من النظام الداخلي، يعرض الفصل الخامس الميزانيتين الإدارية والرأسمالية للصندوق للسنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١١ بعد اعتمادهما من المجلس التنفيذي. ويتضمن الملحق السادس، في نسخة التقرير على أسطوانة السي دي روم وفي الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2010/eng/index.htm، عرضا للكشوف المالية المدققة للسنة المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٠ لكل من إدارة العمليات العامة، وإدارة حقوق السحب الخاصة، والحسابات التي يديرها الصندوق، إلى جانب تقارير مؤسسة التدقيق الخارجي بشأن تلك الكشوف. وقد أشرفت لجنة التدقيق الخارجي، المؤلفة من السيد توماس أونيل والسيد أولريك غراف والسيدة اميليا كابال، على إجراءات التدقيق الخارجي وإعداد التقارير المالية، وفقا لأحكام القسم العشرين (ج) من النظام الداخلي للصندوق.

Dominique Strauss-Kahn

دومينيك ستراوس-كان
المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي

١ عرض عام

١ عرض عام

مع اقتراب السنة المالية ٢٠١٠ من نهايتها،[١] كان الاقتصاد العالمي يبدو في سبيله للخروج من أسوأ فترة ركود شهدها على مدار أكثر من ستين عاما. غير أن التعافي الاقتصادي لا يزال غير متكافئ، حيث حققت بعض الاقتصادات نموا قويا في الوقت الذي عاصرت فيه اقتصادات أخرى ارتدادات إيجابية أكثر ضعفا، كما تزايدت المخاطر المعاكسة – وواصلت ازديادها في أوائل السنة المالية ٢٠١١. ومن ثم يتعين وضع سياسات لمعالجة هذه المخاطر وتمهيد السبيل لاستئناف النمو العالمي القوي والمستمر.

وظل صندوق النقد الدولي على مدار السنة يشكل محورا لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى إعادة الاقتصاد العالمي إلى مسار النمو القابل للاستمرار. وتركزت جهود الصندوق على تقديم المشورة على مستوى السياسات لبلدانه الأعضاء بغية دعم التعافي وتقوية شبكة الأمان المالي العالمية وتعزيز النظام المالي العالمي. وقد تم إحراز التقدم في سياق تعزيز دور الصندوق، مع التركيز على مراجعة صلاحياته، وتحديث عمله الرقابي، بما يضمن له توافر الموارد المالية الكافية، وإصلاح هيكل حوكمته. وفي مجالات أخرى، استمرت إجراءات إعادة هيكلة جانبي الدخل والنفقات في ميزانية الصندوق وتعديل سياسات الموارد البشرية، كما تم تحسين مستوى الشفافية وتكثيف جهود التواصل الخارجي.

الخروج من الركود الكبير

كانت الأزمة المالية العالمية التي تفجرت في عام ٢٠٠٨ قد ألقت بأعبائها المدمرة على الاقتصاد العالمي. فقد تهاوت مستويات الائتمان المتاح، وانهارت التجارة، ونضبت تدفقات رؤوس الأموال، وشهد النمو هبوطا حادا، وارتفعت معدلات البطالة ارتفاعا كبيرا. وبينما تركزت الأزمة في عدد من الاقتصادات المتقدمة (وخاصة القطاعات المالية في هذه البلدان)، فإنها سرعان ما انتقلت إلى جميع أنحاء العالم.

وتحرك صناع السياسات لمواجهة الأزمة من خلال تنفيذ مجموعة من التدابير الجريئة والشجاعة على مستوى السياسة النقدية وسياسة المالية العامة وسياسات القطاع المالي، وقد تم تنفيذها في مناخ من التعاون غير المسبوق. وقد نجحت الإجراءات المنسقة على صعيد السياسات في إيقاف ثم تحويل اتجاه الدوامة الاقتصادية الهبوطية. وقد تحسنت أوضاع الأسواق المالية، وظهرت بشائر التعافي الناشئ في النصف الثاني من ٢٠٠٩، مع اكتساب النمو مزيدا من القوة في أوائل ٢٠١٠. ومع ذلك، ظل التعافي متواضعا وغير متكافئ، حيث اتسم النمو في الاقتصادات المتقدمة بالضعف النسبي، بينما كانت الأسواق الصاعدة والبلدان النامية تشهد ارتدادا إيجابيا قويا بوجه عام.

ورغم استمرار التعافي، فلا تزال هناك مخاطر كبيرة تحيط بالآفاق الاقتصادية. وهناك مهمة أساسية في المرحلة القادمة تتمثل في تخفيض مكامن الخطر السيادي التي قد تهدد الاستقرار المالي وتطيل أمد الأزمة مع ارتفاع مستويات الدين العام ارتفاعا هائلا. ورغم ضرورة إلغاء تدابير التيسير النقدي والذي يجري بالفعل في كبرى اقتصادات الأسواق الصاعدة وبعض الاقتصادات المتقدمة، فقد يتعين تأجيل تنفيذه في كبرى الاقتصادات المتقدمة، دعما لتصحيح أوضاع المالية العامة وسحب الدعم الطارئ المقدم للقطاع المالي. ويشكل استمرار معدلات البطالة المرتفعة تحديا على مستوى السياسات الأساسية بما له من انعكاسات اقتصادية كلية واجتماعية، الأمر الذي يزيد المخاوف من تحوُّل فقدان الوظائف المؤقت إلى بطالة هيكلية. ويتعين كذلك أن تتصدر الإصلاحات المالية أولويات السياسات، حيث تتضح خصائص مثل هذه الإصلاحات فيما يلي: تحسين رأس المال من حيث الكم والجودة ورفع مستوى إدارة مخاطر السيولة، وإعداد مجموعة أدوات السياسات اللازمة لمعالجة المخاطر النظامية بصفة عامة والمؤسسات التي توصف بأنها «أكبر من أن تفشل» بصفة خاصة، ووضع إطار عملي لتسوية القضايا عبر الحدود. وأخيرا، يتعين إعادة توازن الطلب بين مختلف البلدان حتى يتسنى استئناف النمو الاقتصادي القوي والمحافظة عليه.

دور الصندوق في دعم التعافي الدائم

اضطلع صندوق النقد الدولي خلال السنة المالية ٢٠١٠ بدور أساسي في دعم انتعاش النشاط الاقتصادي العالمي. فقد نادى باعتماد التحركات على مستوى السياسات التي تدعم التعافي وتمهد السبيل أمام النمو المستمر، بما في ذلك من خلال اضطلاعه بدور رئيسي في اجتماعات مجموعة العشرين، كما قدم الدعم للبلدان عن طريق برامجه الكبيرة، ومنها خطوط الائتمان المرن (FCLs) الوقائية. واستحدث الصندوق كذلك عددا من التدابير الجديدة ودعا إلى مواءمة السياسات في المجالات المختلفة التالية:

- **تقوية شبكات الأمان المالي العالمية:** زاد الصندوق موارده المخصصة للإقراض خلال السنة المالية ٢٠١٠ ووافق على إجراء عملية تخصيص عام لحقوق السحب الخاصة، وقام بتنفيذها بالفعل بهدف ضخ السيولة الإضافية في الاقتصاد العالمي. وقام الصندوق بمراجعة وزيادة التسهيلات التمويلية التي يقدمها لضمان تواؤمها المستمر مع احتياجات البلدان الأعضاء خلال الأزمة وعواقبها. وفي سياق استجابة الصندوق للآثار الحادة على وجه الخصوص التي خلفتها الأزمة على كثير من البلدان منخفضة الدخل، قام بزيادة قدرته على تقديم القروض الميسرة، كما أجرى تعديلات في الإطار المستخدم لتقديم مثل هذه القروض. ووافق المجلس التنفيذي للصندوق على عقد ١٤ اتفاقا للتمويل بشروط غير ميسرة خلال السنة المالية بقيمة إجمالية قدرها ٧٢,٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، ويرتبط الجانب الأكبر منها وقدره ٥٢,٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة بخطوط الائتمان المرن. وإضافة إلى ذلك، طرأت زيادة حادة على تعهدات الإقراض بموجب تسهيلات الصندوق للإقراض الميسر إلى البلدان منخفضة الدخل لتصل إلى ٢,٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة.
- **استمرار الدفعات التنشيطية من السياسات لحين التأكد من تحقيق تعاف مستمر في الطلب الخاص، مع وضع استراتيجيات موثوقة على المدى المتوسط لضبط أوضاع المالية العامة وفق ظروف كل بلد وإبلاغ الأطراف المعنية بها والبدء بتنفيذها:** تمثلت مشورة الصندوق في ضرورة تنفيذ التنشيط المالي تنفيذا كاملا، عدا في البلدان التي شهدت ارتفاعا كبيرا في علاوات المخاطر، حيث كانت الحاجة للتصحيح أكثر إلحاحا وكان يتعين الشروع في ضبط أوضاعها. أما إذا استمرت التطورات الاقتصادية الكلية على النحو المتوقع في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، فسوف يتعين على معظم الاقتصادات المتقدمة أن تشرع في ضبط أوضاع ماليتها العامة في عام ٢٠١١. ومن الضروري تنفيذ استراتيجيات «صديقة للنمو» قدر

إلى اليمين: عمال في مصنع لعبوات الغاز البترولي المسال في مدينة سيكارانغ الإندونيسية. إلى اليسار: اجتماع اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية أثناء الاجتماعات السنوية التي عقدت في أكتوبر ٢٠٠٩ في مركز اسطنبول للمؤتمرات، في تركيا.

الإمكان لضبط أوضاع المالية العامة تصاحبها إصلاحات هيكلية تهدف إلى تعزيز النمو الممكن. وإذا بقيت التوقعات التضخمية ثابتة، يمكن الاستمرار في السياسة النقدية التيسيرية مع مواصلة التقدم في ضبط أوضاع المالية العامة. وسوف يتعين على الأسواق الصاعدة قيادة دورة التشديد، نظرا لأنها كانت تتعافى بسرعة أكبر من الاقتصادات المتقدمة. وفي المرحلة المقبلة، تتحول مشورة الصندوق على مستوى السياسات من تقديم الدفعات التنشيطية المالية إلى القيام بضبط أوضاع المالية العامة.

- **إجراء الإصلاحات لتعزيز النظام المالي العالمي:** رغم انخفاض تقديرات الصندوق على مدار السنة المالية ٢٠١٠ بالنسبة لخسائر النظم المالية أثناء الأزمة، حيث استأنف النمو مسيرته وحققت الأسواق المالية ارتدادا إيجابيا، فقد ظلت الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية خاضعة للضغوط في حالات كثيرة. واعتبرت مشورة الصندوق على مستوى السياسات أن إصلاح الميزانيات العمومية وتحسين التنظيم والرقابة في القطاع المالي ضروريان للحد من المخاطر ودعم نمو الائتمان اللازم كركيزة لتحقيق التعافي الدائم.

- **وضع سياسات لاستعادة توازن النمو العالمي:** تضمنت مشورة الصندوق على مستوى السياسات دعوة البلدان التي كانت تحقق فوائض مفرطة في الحساب الخارجي قبل وقوع الأزمة إلى وضع خطط لضبط أوضاع ماليتها العامة حتى تحافظ على ثقة المستثمرين، مع اتباع طرق «صديقة للنمو» قدر الإمكان، كما أسلفنا. وبالتالي فإن المسؤولية تقع على تلك البلدان التي كانت تحقق فوائض مفرطة في الحساب الخارجي لتوفير القوة المحركة للطلب العالمي، وذلك بالتحول من استراتيجية النمو الذي تقوده الصادرات إلى النمو القائم على الطلب المحلي. وعقب انخفاض أسعار العملات في البلدان ذات العجز المالي المفرط، ارتفعت أسعار العملات في البلدان ذات الفوائض، حسب المتوقع. وأشار الصندوق بضرورة دعم عملية إعادة التوازن هذه بإصلاح القطاع المالي واتباع سياسات هيكلية سواء في الاقتصادات ذات العجز أو الفائض.

- **بناء القدرات:** أدت الأزمة إلى ازدياد أهمية المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق في مجال بناء القدرات في البلدان الأعضاء من أجل رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية السليمة. وتحرك الصندوق بسرعة لتلبية الاحتياجات المتزايدة في هذا المجال فقدم المساعدة الفنية لعدد من البلدان لا سيما في التعامل مع الجوانب الاقتصادية الكلية للأزمة.

تعزيز دور الصندوق في مواجهة التحديات المقبلة

مع انتهاء السنة المالية ٢٠١٠، ظلت هناك مخاطر كبيرة تحيط بالتعافي وكان المتوقع لها أن تستمر لبعض الوقت. وبالتالي فقد زاد التركيز خلال السنة المالية على تعزيز دور الصندوق لكي يكون مجهزا تماما للقيام بدوره الآخذ في التطور على مستوى الاقتصاد العالمي. وأثناء الاجتماعات السنوية التي عقدت في اسطنبول في أكتوبر ٢٠٠٩، حددت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية الأولويات الرئيسية للصندوق في الفترة القادمة كالتالي:

- إعادة تقييم صلاحيات الصندوق بحيث تغطي كل أنواع السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات القطاع المالي المؤثرة على الاستقرار العالمي؛

- مواصلة تعزيز قدرته على مساعدة أعضائه في التعامل مع مشكلات ميزان المدفوعات، بما في ذلك التقلب المالي، والحد من الحاجة المتصورة لمراكمة احتياطيات مفرطة؛

- صقل الرقابة متعددة الأطراف وإدخالها بشكل أفضل في الرقابة الثنائية، وتعزيز الرقابة القُطْرية والإقليمية ومتعددة الأطراف؛

- إصلاح نظام الحوكمة في الصندوق، بغية تعزيز شرعيته وزيادة فعاليته.

مراجعة صلاحيات الصندوق

أثناء الاجتماعات السنوية التي عقدت في اسطنبول في أكتوبر ٢٠٠٩، قامت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية بدعوة الصندوق إلى «مراجعة صلاحياته بحيث تغطي كل أنواع السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات القطاع المالي المؤثرة على الاستقرار العالمي»، وطلبت الاطلاع على تقرير في هذا الشأن بحلول الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٠. وقد أصبحت الرقابة والتمويل واستقرار النظام النقدي الدولي– وهي مجالات تركيز عامة ضمن أنشطة الصندوق المرتبطة بصلاحياته – محط اهتمام دراسات خبراء الصندوق ومناقشات المجلس التنفيذي خلال الشهور الأخيرة من السنة المالية وامتدادا إلى السنة المالية الحالية.

التمويل في القرن الحادي والعشرين

موارد الصندوق

من أهم المحاور التي تركزت عليها مناقشات المجلس التنفيذي خلال السنة المالية ٢٠١٠ هو التأكد من كفاية الموارد المتاحة للصندوق لتلبية الطلبات المحتملة. ووفقا للأهداف التي حددها قادة مجموعة العشرين في إبريل ٢٠٠٩ واعتمدتها لاحقا اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، اتخذ الصندوق إجراءات سريعة وحاسمة لتقييم موارده المتاحة والتأكد من استمرار كفايتها لتلبية احتياجات الأعضاء. وفي النصف الأول من ٢٠٠٩ بدأت المناقشات مع عدد من البلدان الأعضاء حول اتفاقيات الاقتراض الثنائية المحتملة،[٢] وفي السنة المالية ٢٠١٠ وُقعَت ١٥ اتفاقية أخرى ودخلت حيز التنفيذ. وضمن إطار ينظم إصدار السَندات للبلدان الأعضاء وبنوكها المركزية، صادق عليه المجلس التنفيذي في السنة ذاتها، تم التوقيع كذلك على ثلاث اتفاقيات ثنائية لشراء السندات من الصندوق ودخلت حيز التنفيذ. وفي يوليو ٢٠٠٩ تحقق أول استخدام للموارد المقترضة التي أتيحت بمقتضى الاتفاقيات المختلفة.

ونظرا لأن تنفيذ اتفاقيات الاقتراض الثنائية كان بمثابة مصدر سريع للموارد الإضافية بغية تلبية الاحتياجات التمويلية التي أنشأتها الأزمة، فقد تحرك الصندوق تحركا متزامنا لزيادة موارده الإقراضية على أساس أكثر استمرارية. وفي نوفمبر ٢٠٠٩، اتفق المشاركون الحاليون والجدد المحتملون في «الاتفاقات الجديدة للاقتراض»[٣] على التوسع في هذه الاتفاقات الجديدة للاقتراض وزيادة مرونتها. وبالتالي أصدر المجلس التنفيذي قرارا بزيادة قيمة هذه الاتفاقات إلى ٣٦٧،٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٥٥٠ مليار دولار أمريكي، بسعر الصرف في نهاية السنة المالية ٢٠١٠)، مع إضافة ١٣ بلدا مشاركا جديدا، منها عدد من بلدان الأسواق الصاعدة. وفي مناقشات لاحقة حول مدى كفاية موارد الصندوق الإقراضية وعناصرها، أكد المديرون التنفيذيون أن الصندوق هو مؤسسة قائمة على الحصص، وينبغي أن يظل كذلك، بالرغم من الزيادة الكبيرة في الموارد المتاحة بمقتضى الاتفاقات الجديدة للاقتراض، ورأى معظمهم أن هناك مبررا قويا لتنفيذ زيادة كبيرة في حصص الصندوق، لضمان توفير ما يكفي من الموارد المستمدة من حصص العضوية لتلبية احتياجات البلدان الأعضاء في أغلب الظروف.

توفير التمويل للبلدان الأعضاء

بالإضافة إلى ما يبذله الصندوق من جهود لضمان كفاية موارده، فقد كثف جهوده هذه السنة أيضا من أجل تحسين مجموعة أدواته الإقراضية لتلبية احتياجات بلدانه الأعضاء أثناء الأزمة وبعدها. وكان المجلس التنفيذي قد وافق في نهاية ٢٠٠٩ على إجراء إصلاح شامل لإطار الإقراض غير الميسر من موارد الصندوق، وفي ٢٠١٠ نظر في بعض المقترحات المبدئية حول إجراء مزيد من التعديلات، بما في ذلك (١) تعزيز «خط الائتمان المرن» (FCL) بإطالة مدته وزيادة القدرة على التنبؤ بالتأهل للاستفادة منه وإلغاء الحد الأقصى لاستخدامه؛ و(٢) استحداث خط ائتمان وقائي جديد للبلدان غير المستوفية لشروط أهلية "خط الائتمان المرن" ولكن لديها سياسات سليمة؛ و(٣) إنشاء آلية يستطيع الصندوق من خلالها إتاحة خطوط سيولة للبلدان التي يحتمل أن تكون مؤثرة على النظام المالي. وتتجه النية كذلك لمواصلة العمل لتعزيز الروابط مع ترتيبات التمويل الإقليمية.

وامتدادا للجهود التي بدأها الصندوق في ٢٠٠٩ بإصلاح التمويل بشروط غير ميسرة، وافق المجلس التنفيذي في ٢٠١٠ على إصلاح هيكل التسهيلات التمويلية الميسرة للبلدان منخفضة الدخل والشرطية المصاحبة والشروط المالية. وقد أنشئ الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر ليحل محل الصندوق الاستئماني المشترك بين "تسهيل النمو والحد من الفقر" و"تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية"، ويدخل حيز التنفيذ في يناير ٢٠١٠. وبالإضافة إلى استحداث مجموعة جديدة من أدوات الإقراض، فقد أجرى الصندوق زيادة تتجاوز الضعْف في مساعداته المالية للبلدان منخفضة الدخل. ومن المتوقع أن تزداد طاقة الصندوق الإقراضية بشروط ميسرة لتصل إلى ١٧ مليار دولار حتى نهاية عام ٢٠١٤، منها ٨ مليارات تُصرف في العامين الأولين.

تحديث رقابة الصندوق

أكدت الأزمة العالمية ضرورة تحديث أنشطة الصندوق في مجال الرقابة للتأكد من أن تقييمات الرقابة تعكس بالقدر الكافي الآثار الانتشارية للتطورات والسياسات الاقتصادية في بلد ما إلى غيره ودور القطاع المالي المحوري في التأثير على النتائج الاقتصادية. ونظر المجلس التنفيذي في عدد من الاقتراحات في هذا المجال، ومنها ما يلي:

- زيادة التركيز على انتقال الآثار الانتشارية إلى الخارج من البلدان التي تؤثر سياساتها أو أوضاعها على استقرار النظام العالمي ككل، ومن ثم المساهمة في الربط بين المنظورين الثنائي والمتعدد الأطراف؛
- بدء مشاورات متعددة الأطراف جديدة حسبما يقتضي تعزيز التعاون والعمل الجماعي في الموضوعات الخاصة التي لا تتعارض مع الآليات القائمة (في عملية التقييم المتبادل التي أنشأتها مجموعة العشرين، مثلا) وزيادة المشاركة مع المجموعات القُطرية؛
- تقوية الرقابة على القطاع المالي عن طريق مطابقة الترابط عبر الحدود والقطاعات المختلفة والقنوات التي تنتقل من خلالها آثار عدم الاستقرار المالي الكلي، وسد الثغرات في بيانات القطاع المالي، والتعاون مع الكيانات الرئيسية التي تتضمن مهام عملها جوانب تتعلق بالاستقرار المالي.

إلى اليمين: أحد صيادي الأسماك في شبه جزيرة «كيب مكلير» في ملاوي يقوم بتجفيف الأسماك. إلى اليسار: اجتماع اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية أثناء اجتماعات الربيع التي عقدت في إبريل ٢٠١٠ في مقر الصندوق بالعاصمة واشنطن.

وقام المجلس كذلك بمراجعة برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) خلال هذه السنة وتعزيزه بعدد من الطرق. فقد تم الاتفاق على أن البرنامج يمكن أن يعود على الأعضاء بنفع أكبر إذا ما تم التوسع في تغطيته القُطرية وزيادة تركيز التقييمات ذات الصلة ومعدل تواترها.

وفي سياق جهود الصندوق المتواصلة والأوسع نطاقا لزيادة دوره التنسيقي مع المؤسسات الدولية الأخرى، والذي وصفه المدير العام بأنه أحد المجالات ذات الأولوية، زاد الصندوق من جهوده في ٢٠١٠ للتعاون مع الهيئات الدولية الأخرى في مجالات تتعلق بأنشطته الرقابية. وفي سبتمبر ٢٠٠٩، وُجهت الدعوة للصندوق للاضطلاع بدور في عملية التقييم المتبادل التي أنشأتها مجموعة العشرين، مما أكد أن السياسة الاقتصادية المنسقة قادرة على دعم النمو العالمي المستمر والمتوازن. وقد طُلب إلى الصندوق تحليل مدى الاتساق بين أطر السياسات القومية والإقليمية لبلدان مجموعة العشرين، والبحث في السياسات المتبعة في فُرادى بلدان مجموعة العشرين لتقييم ما إذا كانت تتسق بشكل جماعي مع مسارات النمو العالمي المستمر والمتوازن. ومن خلال التعاون مع مجلس الاستقرار المالي، قام الصندوق بإنشاء عملية للإنذار المبكر لتعزيز القدرة على تقييم المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي نتيجة أحداث، رغم كونها بعيدة الاحتمال، تترتب عليها آثار هائلة عند وقوعها، وتحديد الخيارات للتخفيف من حدة هذه المخاطر.

وأبرزت الأزمة أوضاعا كانت جوانب القصور في جمع البيانات السبب في إعاقة تحديد وتقييم مواطن الخطر، الأمر الذي زاد من الوعي بأهمية سلامة البيانات وقوة تحليلها في مجالي الرقابة والسياسات. وقام صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي، في سياق عملهما المشترك، بإجراء مشاورات مكثفة في ٢٠١٠ مع مستخدمي البيانات الاقتصادية والمالية الرسميين في بلدان مجموعة العشرين ومؤسسات دولية أخرى، وأصدرا توصيات بشان أهم ثغرات المعلومات التي كشفت عنها الأزمة. وقام الصندوق بإطلاق موقع إلكتروني يتيح الاطلاع العام على قاعدة بيانات مؤشرات السلامة المالية لمجموعة مختارة من البلدان الأعضاء، وبذلك قطع خطوة نحو تعزيز عملية الإبلاغ الدولي بهذه المؤشرات، وهي إحدى التوصيات الصادرة عن دراسة صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي.

إصلاح نظام حوكمة الصندوق

مع نهاية السنة المالية ٢٠١٠، كانت آخر إصلاحات حصص الصندوق، والتي وافق عليها مجلس المحافظين في إبريل ٢٠٠٨، تفتقر الأصوات اللازمة للمصادقة عليها. وترمي هذه الإصلاحات، من بين عدة أمور، إلى إعطاء دفعة للهدفين المتمثلين في زيادة الحصة التصويتية للأسواق الصاعدة الديناميكية وتعزيز أصوات البلدان منخفضة الدخل. وقد حثت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، في بيانها الصادر في إبريل ٢٠١٠، البلدان الأعضاء على الموافقة فورا على هذه الإصلاحات. وقد بدأ العمل على إصلاحات الحصص في السنة المالية ٢٠١٠ في سياق «المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص» المقرر استكمالها في يناير ٢٠١١. وفي بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية الصادر في أكتوبر ٢٠٠٩، أبدت اللجنة تأييدها لإحداث تغير في الحصص لصالح بلدان الأسواق الصاعدة الديناميكية والبلدان النامية عن طريق تحويل ما لا يقل عن ٥٪ من أنصبة البلدان الممثلة بالزيادة إلى البلدان قاصرة التمثيل باستخدام صيغة الحصص الحالية كأساس لبدء العمل، كما أبدت التزامها بحماية الحصص التصويتية لأفقر البلدان الأعضاء.

واستجابة لدعوة من اللجنة الدولية لتقديم تقرير حول نظام الحوكمة في الصندوق، اجتمع المجلس التنفيذي في يوليو ٢٠٠٩ لإجراء مناقشة مبدئية لقضايا الحوكمة الأساسية وخيارات الإصلاح من

عدة تقارير ومشاورات مع المجتمع المدني. وكان المجلس التنفيذي قد عرض «التقرير إلى اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية حول إصلاح نظام الحصص في الصندوق» قبل الاجتماعات السنوية في أكتوبر ٢٠٠٩، حيث أكدت اللجنة الدولية أهمية إصلاح نظام الحوكمة بالنسبة لشرعية الصندوق وفعاليته. وناقش المجلس بعد ذلك بعض الاعتبارات ذات الصلة بحجم الصندوق (بالنسبة للمراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص)، وإصلاح إجراءات اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، ومبررات التحول إلى المجلس التنفيذي المنتخب بالكامل، وعملية اختيار الإدارة العليا.

الموارد المالية والهيكل التنظيمي والمساءلة

استمر الصندوق خلال ٢٠١٠ في تنفيذ برنامج للإصلاحات الداخلية وافق عليه المجلس التنفيذي في ٢٠٠٨ لإعادة هيكلة دخل الصندوق ونفقاته. وعلى جانب الدخل، يتمثل أحد العناصر الأساسية في هذه الإصلاحات في بيع كمية محدودة من احتياطيات الذهب لدى الصندوق، بهدف تمكين الصندوق من التحول إلى نموذج جديد للدخل وتكملة موارده المتاحة للإقراض بشروط ميسرة. وبعد صدور موافقة المجلس التنفيذي في سبتمبر ٢٠٠٩، تمت عمليات بيع الذهب إلى ثلاثة بنوك مركزية في الفترة بين شهري أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠٩، وبدأت عمليات البيع في السوق في فبراير ٢٠١٠. وعلى جانب النفقات، أمكن إحراز المزيد من التقدم نحو تحقيق تخفيضات دائمة في النفقات والمناصب الوظيفية.

وفي ميدان الموارد البشرية، أسفرت عملية إعادة هيكلة الصندوق في ٢٠٠٨ عن زيادة عدد حالات إنهاء الخدمة الطوعي عما كان متوقعا، بينما تسبب العمل المرتبط بالأزمة في نشأة الحاجة إلى المزيد من الموظفين المؤقتين. وبعد أن سادت مرحلة مبدئية من إعادة توزيع العمالة داخليا جاءت مرحلة من جهود التعيين الخارجي المكثفة واستمرت خلال السنة المالية ٢٠١٠. وكانت جهود التعيين التي تركزت في المناطق الممثلة بأقل مما يجب، في سياق أنشطة الصندوق الجارية لتعزيز التنوع بين العاملين، قد أحرزت نتائج مشجعة ولكنها متباينة. وأطلق الصندوق نظام "سجل التقدم في التنوع بين العاملين"، كطريقة تتسم بالشفافية لتتبع مستوى تقدم الصندوق في تحقيق أهدافه المعنية بالتنوع بين العاملين. كذلك استحدث الصندوق إصلاحات للحفاظ على ثقافة الأداء الإيجابي وتوفير آليات لمكافأة الموظفين على الأداء العالي وإتاحة سبل التحسين الوظيفي.

وقد أجريت إصلاحات مهمة في سياسة الصندوق بشأن الشفافية خلال السنة المالية ٢٠١٠ امتدادا للتقدم المحرز على مدار عشر سنوات في زيادة الانفتاح بشأن أنشطة الصندوق. ومن بين عدد من التعديلات المستحدثة، أيد المجلس التنفيذي التحول إلى نشر الوثائق القُطْرية والوثائق المتعلقة بنوايا السياسات على أساس عدم الاعتراض، وقرر تقليص فترة الانتظار اللازمة قبل إتاحة الوثائق المحفوظة للاطلاع العام.

وقد توسعت جهود الصندوق للتواصل الخارجي وازدادت كثافتها، أسوة بالعديد من جوانب عمله، وذلك في ظل تحركه لمواجهة الأزمة العالمية. وزاد المديرون التنفيذيون وأعضاء فريق الإدارة من وتيرة زياراتهم إلى البلدان الأعضاء، بما فيها عدد كبير من بلدان الدخل المنخفض. وأثناء الاجتماعات السنوية التي عقدت في اسطنبول في ٢٠٠٩، تضمنت أنشطة التواصل الخارجي، التي تستهدف الأطراف المعنية بصنع السياسات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم، عقد «منتدى المجتمع المدني لحوار السياسات» الذي جمع بين خبراء البنك الدولي والصندوق، وممثلي المجتمع المدني، والمسؤولين الحكوميين وغيرهم في سلسلة من الحوارات بشأن السياسات.

٢ مستجدات الاقتصاد العالمي والأسواق المالية

٢ مستجدات الاقتصاد العالمي والأسواق المالية

كان العام الماضي أشبه برحلة قطار الرعب بالنسبة للاقتصاد العالمي.[٤] فالأزمة المالية الحادة التي أعقبت انهيار بنك ليمان برادرز في سبتمبر ٢٠٠٨ تركت أثرا سلبيا ملحوظا على الاقتصاد العالمي، حيث تراجع الناتج العالمي بواقع ٠,٥٪ في عام ٢٠٠٩. وكانت الاقتصادات المتقدمة هي الأكثر تضررا من الأزمة المالية، حيث تعرضت لضائقة ائتمانية خطيرة وتدهورت ميزانياتها العمومية وتزايدت معدلات البطالة فيها. وانخفض الناتج في هذه البلدان بواقع ٣,٢٥٪ في عام ٢٠٠٩. وقد انتقلت الأزمة بسرعة إلى مختلف أنحاء العالم عبر عدد من القنوات – منها الانهيار في التجارة، ونضوب التدفقات الرأسمالية، والهبوط في تحويلات المغتربين. وبعد أن هدأت الأوضاع، اتضح أن هناك العديد من الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل قد تضررت بشدة من الأزمة العالمية التي تعد الأسوأ منذ أكثر من ٦٠ عاما.

وقد تحرك صناع السياسات لمواجهة هذه الأزمة بتنفيذ مجموعة من التدابير الشجاعة والجريئة في مناخ من التعاون غير المسبوق. ففي مجال السياسة النقدية، خفضت البلدان المختلفة أسعار الفائدة وصولا إلى سعر الفائدة الصفري وشرعت في اتخاذ تدابير غير تقليدية. كذلك تعاونت البنوك المركزية فيما بينها من خلال التخفيضات المنسقة لأسعار الفائدة وخطوط تبادل النقد الأجنبي. وفي مجال سياسة المالية العامة، اعتمدت البلدان موقفا مضادا لاتجاهات الدورة الاقتصادية، فاستوعبت زيادة العجز الناجمة عن الركود وقامت بتكملتها بدفعة تنشيطية من المالية العامة. وفي المجمل، قامت كبرى الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة بتوفير دفعة تنشيطية مالية بنسبة ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٠٩، ويرجع الجانب الأكبر من المكاسب المحرزة لهذا العمل التعاوني. ووضعت البلدان كذلك تدابير لدعم النظام المالي، بما في ذلك عمليات شراء الأصول وضخ رؤوس الأموال ومختلف أنواع الضمانات.

وقد أثمرت هذه التدابير نتائج طيبة، وبدأت علامات التعافي تظهر في النصف الثاني من ٢٠٠٩. وقد اكتسب التعافي مزيدا من القوة في أوائل ٢٠١٠، على الرغم من أن زيادة تقلبات السوق المالية في مايو ٢٠١٠ قد أثارت مجددا التساؤلات حول قدرة التعافي على الاستمرار. ورغم أن التعافي يتواصل بسرعات متفاوتة، متباطئا في كثير من الاقتصادات المتقدمة وأكثر قوة في سواها، فمن المتوقع أن يصل النمو العالمي إلى ٤,٥٪ في عام ٢٠١٠ و ٤,٢٥٪ في ٢٠١١. وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة، تحقق الولايات المتحدة نموا أسرع من أوروبا أو اليابان. أما في الاقتصادات الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل، فلا تزال بلدان آسيا الصاعدة تقود مسيرة التعافي الاقتصادي، بينما تأخر عن الركب كثير من اقتصادات أوروبا الصاعدة ودول الكومنولث المستقلة. وبينما يُنتظر أن تحقق الاقتصادات المتقدمة نموا قدره ٢,٥٪ في ٢٠١٠ و٢٠١١، فإن النمو السنوي في الأسواق الصاعدة والبلدان النامية يتوقع أن يبلغ ٦,٧٥٪ في ٢٠١٠ و٦,٥٪ في ٢٠١١، بعد أن سجل معدلا متواضعا قدره ٢,٥٪ في عام ٢٠٠٩.

ومن المرجح أن يستمر التعافي غير المتكافئ. فالارتداد الإيجابي السريع في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية يرجع إلى الأوضاع المبدئية المواتية التي انطلقت فيها – وفي حالات كثيرة، كانت القطاعات المالية في هذه البلدان سليمة وكانت تطبق سياسات مالية عامة حذرة، مما أتاح لها فرصة لدعم النشاط أثناء فترة الهبوط الاقتصادي. وفي المقابل، يتعرض النمو في العديد من الاقتصادات المتقدمة لمعوقات فرضتها الأضرار الدائمة التي لحقت بميزانياتها العمومية في القطاع المالي وقطاع الأسر. وسوف يكون التعافي في هذه المناطق أبطأ مما كان عليه في السابق.

وبعد فترة الجمود الاقتصادي العميق، بدأت الأسواق المالية العالمية أيضا في استعادة نشاطها الطبيعي. فقد تراجعت المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي العالمي تراجعا ملحوظا، لكن الاستقرار لم يترسخ بعد. وقد انخفضت تقديرات الصندوق لحجم تخفيضات قيم الأصول في النظام المصرفي حتى نهاية ٢٠١٠ فبلغت ٢,٣ تريليون دولار أمريكي مقارنة بقيمة ٢،٨ تريليون دولار أمريكي. ولكن بينما تبدو بشائر التحسن على الوضع المجمل، لا تزال مجالات التحدي قائمة، كما أن البنوك تواجه تحديات كبرى تتمثل فيما يلي: زيادة الاحتياجات التمويلية قصيرة الأجل والتي ينبغي تمويلها في العامين القادمين، وضرورة توفير رأس المال الأكبر والأفضل جودة، والتعامل مع الخسائر التي لم يشطب بعضها حتى الآن. وفي مثل هذا المناخ السائد، يُرجح أن يصبح الائتمان المقدم للقطاع الخاص محدودا، حيث يكون الطلب على الائتمان تحت السيطرة وحجم المعروض منه منخفضا. كذلك يرجح أن تتحمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثر ضيق الأوضاع الائتمانية.

وبالرغم من تعافي النمو العالمي، فلا تزال أجواء عدم اليقين تحيط بآفاق النمو، لا سيما وقد بدأت مكامن الخطر التي تهدد المالية العامة تحتل موقعا بارزا في الاقتصادات المتقدمة. فقد ارتفعت مخاطر التطورات السلبية ارتفاعا واضحا. وباتت المخاطر السيادية مصدر خطر على الاستقرار المالي وتهدد بتمديد أجل الأزمة. وازداد عدم الاستقرار في الأسواق نتيجة التحديات التي تواجهها بعض البلدان في الضبط الجذري لأوضاع المالية العامة. ولفقدان الثقة هذا آثار خطيرة بالفعل، كما أن احتمالات انتقال العدوى تحجب مدى التعافي المحرز، لا سيما في أوروبا. وقد أصبحت مساحة الحركة على مستوى السياسات في كثير من هذه الاقتصادات المتقدمة أضيق بكثير مما كانت عليه، واستُنفدت في بعض الحالات، مما يعرض التعافي الهش لصدمات جديدة.

ومن المهام الأساسية في الفترة المقبلة تخفيض مكامن الخطر على المستوى السيادي. فقد تمكنت سياسة المالية العامة من تخفيف حدة الهبوط المفاجئ في الطلب الخاص بالشكل الملائم، وحالت دون الدخول في نوبة ركود أشد عمقا، لكن مستويات الدين العام سجلت ارتفاعا كبيرا. ويتوقع أن تتجاوز نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة ١٠٠٪ في عام ٢٠١٤، بارتفاع قدره ٣٥ نقطة مئوية عن مستوى ما قبل الأزمة. ويرجع معظم هذه الزيادة إلى الهبوط في النشاط الاقتصادي، بينما تشكل التدابير التنشيطية الاستنسابية جانبا صغيرا فقط من هذه الزيادة. وفي الوقت الحالي ينبغي للبلدان سريعة النمو والبلدان الخاضعة لضغوط الأسواق المالية أن تشرع في تشديد سياساتها. ورغم أن معظم الاقتصادات المتقدمة ليست بحاجة إلى تشديد أوضاعها في ٢٠١٠، فمن الضروري أن تتعهد باعتماد خطط موثوقة للتصحيح. وإذا استمرت مسيرة التعافي على النحو المتوقع، ينبغي لهذه الاقتصادات أن تشرع في ضبط أوضاع المالية العامة في ٢٠١١، تماشيا مع تطورات مشورة الصندوق على مستوى السياسات بالتحول من منهج التنشيط المالي إلى ضبط أوضاع المالية العامة. ومع ما تفرضه الضغوط الديمغرافية الوشيكة في الاقتصادات المتقدمة من تحديات مالية متوسطة الأجل، ينبغي إعطاء الأولوية لإصلاح برامج المستحقات.

ولا بد لإجراءات ضبط أوضاع المالية العامة أن تمضي جنبا إلى جنب مع التدابير الكفيلة بدفع عجلة النمو. فمن الضروري أن تتولى السياسات الهيكلية في كثير من الاقتصادات المتقدمة إعطاء دفعة مبدئية للنشاط الاقتصادي، وزيادة فعالية سوق العمل، وتعزيز الإنتاجية.

وينبغي كذلك إلغاء التيسير النقدي على مستوى العالم. وفي الاقتصادات المتقدمة الكبرى، فإن أولوية تشديد السياسة النقدية يمكن أن تتراجع أمام التقدم في ضبط أوضاع المالية العامة وسحب الدعم الطارئ للقطاعات المالية، خاصة وأن التوقعات التضخمية لا تزال محكومة ومستويات استخدام الطاقة الإنتاجية لا تزال منخفضة. وقد بدأت البنوك المركزية تخفض درجة التيسير النقدي بالفعل في الاقتصادات الصاعدة الكبرى وبعض الاقتصادات المتقدمة التي تقود مسيرة التعافي. وفي بعض الأسواق الصاعدة، تشير الطاقة الزائدة في بعض القطاعات والتدهور المستمر في جودة الائتمان إلى ضرورة تشديد الأوضاع الائتمانية.

وتؤدي طبيعة التعافي العالمي غير المتكافئة إلى تعقيد بيئة السياسات، نظرا لأن البلدان والمناطق المختلفة تواجه عقبات مختلفة في استعادة النمو القوي والمتوازن على أساس قابل للاستمرار. ومن القضايا الأساسية في هذا الشأن أن البلدان التي تحقق تعافيا اقتصاديا أسرع تقوم بتشديد سياساتها، بينما يتعين أن تظل أسعار الفائدة منخفضة لبعض الوقت في الاقتصادات المتقدمة. وقد أدى ضعف التزامن هذا إلى آثار جانبية غير مقصودة، منها حدوث زيادة ضخمة في تدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الصاعدة. وتمثل هذه التدفقات تعاف من الأزمة يستحق الترحيب، كما تمثل انعكاسا لتوقعات النمو القوي في هذه الاقتصادات. غير أنه ينبغي لصناع السياسات إدراك أن طفرات التدفقات الرأسمالية الداخلة يمكن أن تؤدي إلى فرط استجابة سعر الصرف، وظهور فقاعات في أسعار الأصول، وعدم الاستقرار المالي. ولم تظهر حتى الآن أدلة على مستوى النظام المالي تشير إلى وجود فقاعات من هذا القبيل، وإن كان هناك عدد قليل من المواضع الحساسة في النظام ومن الممكن أن تتزايد المخاطر الحالية.

وفي الأسواق الصاعدة ذات الفوائض المفرطة في حساباتها الجارية، يبدو من المنطقي أن يكون التشديد النقدي مدعما بارتفاع سعر الصرف الفعلي الاسمي مع تراكم ضغوط الطلب المفرط. أما في الأسواق الصاعدة الأخرى، فإن التشديد النقدي قد يكون عملية معقدة،

حيث يجتذب مزيدا من التدفقات الرأسمالية. وإلى جانب رفع أسعار الصرف وإضعاف القدرة التنافسية، فإن هذه التدفقات قد تشجع على تزايد فقاعات الأصول وتقويض الاستقرار المالي. وتحتفظ البلدان بعدد من الأدوات لمعالجة فرط التدفقات الرأسمالية الداخلة – منها تشديد سياسة المالية العامة، وتكوين بعض الاحتياطيات الإضافية، واتخاذ تدابير احترازية كلية، وفرض قيود على التدفقات الرأسمالية إذا اقتضت الحاجة في ظروف معينة.

وتمثل البطالة المرتفعة الباقية تحديا رئيسيا على مستوى السياسات. فمن الصعب إعلان انتهاء هذه الأزمة بينما لا يزال الكثيرون بدون عمل في العديد من البلدان. وفي الاقتصادات المتقدمة، يتوقع أن تظل البطالة نحو ٩٪ حتى نهاية ٢٠١١ وألا تنخفض إلا ببطء، كما أن البطالة منتشرة كذلك في العديد من البلدان النامية. وتفرض البطالة المرتفعة مشكلات اجتماعية كبرى فضلا على انعكاساتها الاقتصادية الكلية. ومصدر القلق الأساسي هو إمكانية أن تتحول البطالة المؤقتة إلى بطالة هيكلية، كما أن استمرارية البطالة المرتفعة قد تهدد كذلك بزيادة الممارسات الحمائية التجارية. ويمكن أن يساعد اتباع سياسات محددة في سوق العمل على الحد من الأضرار التي يمكن أن تلحق بهذه السوق – فتشكل إعانات البطالة الكافية عاملا ضروريا لتعزيز ثقة قطاع الأُسَر وحماية دخولها وتجنب الارتفاعات الكبيرة في مستوى الفقر، كما يمكن أن يساعد التعليم وبرامج التدريب على إعادة العاطلين إلى القوى العاملة ودعم الموارد البشرية.

وينبغي أن يتصدر الإصلاح المالي كذلك جدول أعمال السياسات، خاصة وأن أوجه عدم الكفاءة والإخفاقات التنظيمية والرقابية في القطاع المالي كان لها دور بارز في وقوع الأزمة. ولدعم الاستقرار المالي، من الضروري التعجيل بتسوية أوضاع المؤسسات المالية التي لا تتوافر لها مقومات الاستمرار وإعادة هيكلة المؤسسات التي يمكن أن يكون لها مستقبل تجاري. واستمرار تواجد المؤسسات الأكبر من أن تفشل في حد ذاته يشكل خطرا على النظام، نظرا لأن هذه المؤسسات يمكن أن تستخدم مزايا التمويل المتاحة لها في زيادة ترسيخ وضعها المتميز.

وتتسم توجهات الإصلاح التنظيمي بالوضوح، فهي تتمثل في تعزيز رأس المال كما وكيفا وتحسين إدارة مخاطر السيولة، وإعداد مجموعة أدوات السياسات اللازمة لمواجهة المخاطر التي تهدد النظام المالي بوجه عام ومخاطر المؤسسات الموصوفة بأنها «أكبر من أن تفشل» بالتحديد، ووضع إطار عملي لتسوية القضايا عبر الحدود. ويجب على صناع السياسات تحقيق التوازن الصحيح بين جعل النظام المالي آمنا والحفاظ على قدرته الابتكارية وكفاءته. ومن شأن عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة إضعاف التعافي، وإثارة الخطر المعنوي، وزيادة احتمالات أن تمضي البلدان في مساراتها المختلفة بدلا من البحث عن حل تعاوني. وحيث أن التنفيذ يحظى بنفس الأهمية كالتنظيم، فسوف يتعين تعزيز الرقابة بجعلها استباقية، فالإصلاح التنظيمي لن يكون فعالا إلا إذا كان مدعوما برقابة قوية.

وحتى تتسنى استعادة النمو العالمي القوي والمحافظة عليه، ينبغي إعادة توازن الطلب العالمي. ويعني هذا أن البلدان التي كانت تعاني عجزا خارجيا مفرطا قبل الأزمة ينبغي أن تضبط أوضاع ماليتها العامة بطرق تحد من الضرر الذي قد يلحق بإمكانات النمو والطلب. والمسؤولية في الوقت الحالي تقع على البلدان التي كانت تحقق فوائض مفرطة في حساباتها الجارية لتسيير قاطرة الطلب العالمي. وبينما تعمل البلدان ذات العجز على زيادة مدخراتها تمشيا مع انخفاض التوقعات بشأن دخلها المستقبلي، سوف يتعين على البلدان ذات الفوائض أن تتحول من استراتيجية النمو بقيادة الصادرات إلى النمو القائم على الطلب المحلي. ويمكن لهذه البلدان دعم الطلب المحلي بالإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي وتحسين البنية التحتية. ومع انخفاض أسعار العملات في الاقتصادات ذات العجز المفرط، من المتوقع منطقيا أن ترتفع أسعار العملات في البلدان ذات الفوائض. ويتعين دعم عملية إعادة التوازن بإصلاح القطاع المالي واتباع سياسات هيكلية ملائمة في كل من بلدان العجز والفائض.

٣ السعي لدعم استمرارية التعافي العالمي

٣ السعي لدعم استمرارية التعافي العالمي

شهد الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٨–٢٠٠٩ فترة غير مسبوقة من الاختلال المالي اقترنت بهبوط اقتصادي عالمي وانهيار في التجارة هما الأسوأ منذ عقود كثيرة. وقد اضطلع صندوق النقد الدولي بدور قيادي في مساعدة البلدان الأعضاء على التصدي للتحديات الآنية التي فرضتها الأزمة والعمل على إرساء نظام مالي عالمي أكثر قوة.

وفي السنة المالية ٢٠١٠ تحرك الصندوق لتعزيز شبكة الأمان المالي العالمي بتوسيع نطاق موارده الإقراضية، والموافقة على توزيع عام لحقوق السحب الخاصة لضخ السيولة التي كانت الحاجة إليها ماسة في الاقتصاد العالمي. ووصلت التزامات الإقراض التي تعهد بها الصندوق إلى مستوى قياسي بلغ نحو ١٧٥ مليار دولار أمريكي، وهو ما يشمل زيادة حادة في الإقراض الميسر للبلدان منخفضة الدخل. كذلك عمد الصندوق إلى تعديل تسهيلاته الإقراضية وتوسيع نطاقها لضمان تلبية أكبر قدر ممكن من احتياجات البلدان الأعضاء خلال الأزمة وبعدها. ومراعاة للعبء الذي فرضته الأزمة بصفة خاصة على البلدان منخفضة الدخل واحتمال تقويضه للتقدم في إحراز الأهداف الإنمائية للألفية، اتخذ الصندوق خطوات نحو زيادة طاقته الإقراضية بشروط ميسرة، وأجرى إصلاحا شاملا للإطار الذي يقوم بهذا النوع من الإقراض من خلاله، بما في ذلك معايير التأهل للاستفادة منه (راجع الإطارين ٤–٢ و٤–٤). وعزز الصندوق مراقبته للاقتصاد العالمي، مع التقييم المنتظم للإجراءات المتخذة والتي لا يزال يتعين اتخاذها لاستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي، وكذلك المشورة بشأن السياسات لجعلها، أكثر تجاوبا مع القضايا التي أثارتها الأزمة. وعدَّل الصندوق مجال تركيز أنشطته الرقابية بغية تعزيز الفعالية والصراحة والاستقلالية والمساواة فيها.

وبينما ركز الصندوق على الإجراءات اللازمة للتحرك في مواجهة الأزمة وتخفيف حدة آثارها على البلدان الأعضاء، شرع أيضا في إجراء تقييم دقيق ومكثف للعمل الذي سيتعين القيام به بعد انحسار الأزمة في نهاية المطاف، بما في ذلك إعادة تقييم دوره في الاقتصاد العالمي وفي منع الأزمات المستقبلية قبل وقوعها. وسعى الصندوق بالاشتراك مع مجلس الاستقرار العالمي إلى إنشاء عملية للإنذار المبكر وتنقيحها، وبذل الجهود لإدراج مزيد من التحليل القُطري المُقارن ومراقبة القطاع المالي ضمن الأنشطة الرقابية. وقدم الصندوق أيضا مساعدة فنية مكثفة في عدد من المجالات التي تكتسب أهمية حاسمة في مواجهة الأزمة وتحقيق التعافي، واتخذ خطوات نحو تعزيز توافر المعلومات بتحديد فجوات البيانات الكبيرة التي كشفت عنها الأزمة ومعالجتها.

الدعم المالي لتعزيز التعافي

أدرك الصندوق في مرحلة مبكرة الحاجة إلى زيادة موارده التمويلية بشكل كبير لضمان تلبية المؤسسة الاحتياجات المحتملة للبلدان الأعضاء على نحو كاف. وفي سياق خطة أوسع نطاقا، اتفقت عليها قمة مجموعة العشرين أثناء انعقادها في لندن في إبريل ٢٠٠٩ واعتمدتها اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، على زيادة موارد الصندوق المتاحة للإقراض إلى ٧٥٠ مليار دولار أمريكي من أجل معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وتتحقق هذه الزيادة من خلال تمويل عاجل من البلدان الأعضاء مقداره ٢٥٠ مليار دولار أمريكي على أن يدخل لاحقا في إطار الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) في صيغتها الموسعة والأكثر مرونة لكي تصل إلى ٥٠٠ مليار دولار أمريكي. ويتسنى تحقيق هذه الزيادة العاجلة في الموارد من خلال اتفاقيات الاقتراض الثنائية وشراء السندات الجديدة مع مختلف البلدان الأعضاء. وفي نفس الوقت، وافق المجلس التنفيذي في إبريل ٢٠١٠ على توسيع الاتفاقات الجديدة للاقتراض (راجع " توفير الموارد الكافية لعمل الصندوق» في الفصل الرابع). وتبلغ الموارد التكميلية المتعهد بها في ظل اقتراح توسيع الاتفاقات الجديدة للاقتراض نحو ٣٦٧،٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٥٥٠ مليار دولار أمريكي حسب سعر صرف وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار الأمريكي في نهاية إبريل ٢٠١٠)، ومن ثم فهي تفوق الزيادة المستهدفة البالغة ٥٠٠ مليار دولار أمريكي بهامش كبير. وتضاعفت أيضا قدرة الصندوق على توفير التمويل الميسر للبلدان منخفضة الدخل مع احتمال زيادة أرباح عمليات بيع الذهب المتوخاة لهذا الغرض.

التمويل غير الميسر

وافق المجلس التنفيذي للصندوق في السنة المالية ٢٠١٠ على عقد ١٤ اتفاقا بلغت قيمتها الكلية ٧٢،٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وارتبط معظم هذه الالتزامات (٥٢،٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة) بإتاحة خطوط الائتمان المرن (FCLs) للمكسيك وبولندا وكولومبيا. وعُقد اتفاقان بشروط تسهيل الصندوق الممدد (EFF) (سيشيل ومولدوفا)[٥]، واتفاقان ينطويان على اتفاق للاستعداد الائتماني (SBA) مع تقديم موارد استثنائية (رومانيا وسري لانكا)، كما عُقد اتفاق وقائي ضمن الحدود الاعتيادية للاستفادة من الموارد (السلفادور). وأدت زيادة الموارد للاتفاقات المتعمدة من قبل إلى رفع المبلغ الإجمالي المتعَهَّد به في السنة المالية ٢٠١٠ إلى ٧٧،٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وبنهاية إبريل ٢٠١٠، بلغت المشتريات من حساب الموارد العامة (GRA) ككل ٢١،١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، ووصلت عمليات إعادة الشراء إلى ٢٧٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وصدرت الموافقة في وقت مبكر من السنة المالية الجديدة على عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مع اليونان بقيمة تبلغ ٢٦،٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٣٠ مليار يورو) للتحرك في مواجهة الأزمة الاقتصادية التي ألمت بها في أواخر السنة المالية ٢٠١٠ (راجع الإطار ٣–١)، ومن ثم لا يُدرج هذا المبلغ ضمن إحصاءات التمويل في السنة المالية ٢٠١٠.

الشكل البياني ٣–١

القروض الاعتيادية القائمة في السنوات المالية ٢٠٠١–٢٠١٠

(بمليارات حقوق السحب الخاصة)

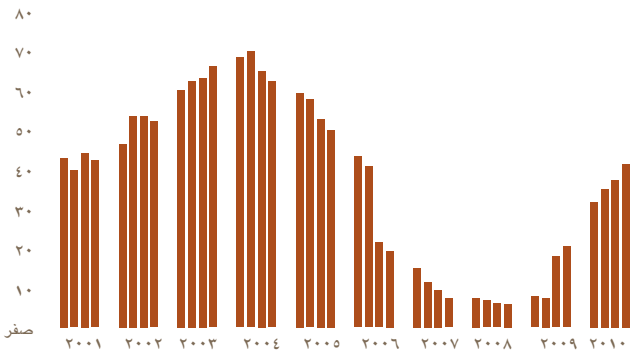

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

يقدم الجدول ٣–١ معلومات عامة عن تسهيلات الصندوق التمويلية، ويتناول الجدول ٣–٢ والشكل البياني ٣–١ تفاصيل الاتفاقات المعتمدة أثناء العام، ويقدم الشكل البياني ٣–٢ معلومات عن القروض القائمة في السنوات العشرة الأخيرة.

دعم الأسواق الصاعدة

بدأ صندوق النقد الدولي في وقت مبكر من الأزمة الاقتصادية العالمية عملية إصلاح طريقة إقراض النقود للبلدان التي تواجه نقصا في السيولة بعملات أجنبية بهدف إنشاء أنواع مختلفة من القروض لتلبية الاحتياجات شديدة التباين لبلدانه الأعضاء البالغة ١٨٧ بلدا. وصُمِّم خط الائتمان المرن (FCL) الذي استُحْدِث في السنة المالية ٢٠٠٩ لتلبية الطلب المتزايد على التمويل لمنع وقوع الأزمات وتخفيف حدة الأزمات من البلدان التي تعتمد أطر سياسات بالغة القوة ولديها سجلات قوية للأداء الاقتصادي. ويضمن خط الائتمان المرن استفادة البلد المؤهل من قدر كبير من الموارد في بداية الفترة مع عدم وجود حد أقصى صارم أو شرطية لاحقة للاستفادة. والبلدان التي تعقد اتفاقات في ظل خط الائتمان المرن تُمنح المرونة لمعاملته باعتباره وقائيا أو الاستفادة منه في أي وقت خلال فترة الاتفاق. كذلك يجوز للبلدان الأعضاء المؤهلة أن تطلب عقد اتفاقات لاحقة في ظل خط الائتمان المرن. وإذا قرر البلد المعني الاستفادة من موارد خط الائتمان، تُجرى عمليات إعادة الشراء على امتداد فترة من ٣،٢٥ سنة إلى ٥ سنوات. وتكلفة الاقتراض بموجب خط الائتمان المرن هي نفس التكلفة في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني التقليدي لدى الصندوق وتختلف حسب حجم الإقراض ومدته.[٦] (راجع الجدول ٣–١ للاطلاع على معلومات عن شروط السداد – معدلات الرسوم وطول أجل القرض– في برامج الصندوق).

الجدول ٣-١:

التسهيلات التمويلية في صندوق النقد الدولي

التسهيل الائتماني(سنة الاعتماد)	الغرض	الشروط	التقسيم المرحلي والمراقبة[1]
الشرائح الائتمانية وتسهيل الصندوق الممدد[2]			
اتفاق الاستعداد الائتماني(١٩٥٢)	مساعدة متوسطة الأجل للبلدان التي تعاني من مشكلات متعلقة بميزان المدفوعات ذات طابع قصير الأجل.	اعتماد سياسات تقوم بتوفير الثقة لإمكانية حل مشكلات ميزان المدفوعات في البلد العضو خلال فترة زمنية معقولة.	عمليات شراء رُبع سنوية (مبالغ منصرفة) مرتهنة بمراعاة معايير الأداء وغيرها من الشروط
خط الائتمان المرن (٢٠٠٩)	أداة مرنة في سياق الشرائح الائتمانية لمعالجة جميع المشكلات المتعلقة باحتياجات ميزان المدفوعات، سواء المحتملة أو الفعلية.	أساسيات اقتصادية كلية سابقة، وأطر للسياسات الاقتصادية، وسجلات أداء على مستوى السياسات تتسم بالقوة البالغة.	الموافقة على استخدام موارد الصندوق متاحة مقدما طوال مدة الاتفاق شريطة استكمال مراجعة منتصف الفترة للاتفاقات البالغة مدتها سنة واحدة.
تسهيل الصندوق الممدد (١٩٧٤) (اتفاقات ممددة)	مساعدة أطول أجلا لدعم الإصلاحات الهيكلية في البلدان الأعضاء لمعالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات ذات الطابع طويل الأجل.	اعتماد برنامج لمدة ثلاث سنوات، بجدول أعمال هيكلي، مع بيان سنوي تفصيلي للسياسات المتبعة في الاثنى عشر شهرا التالية.	عمليات شراء رُبع سنوية أو نصف سنوية (مبالغ منصرفة) مرتهنة بمراعاة معايير الأداء وغيرها من الشروط.
التسهيلات الخاصة			
المساعدة الطارئة	مساعدة لمواجهة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات فيما يتعلق بالتالي:		لا يوجد، رغم إمكانية تقسيم مساعدة مرحلة ما بعد الصراع على عمليتي شراء أو أكثر.
١- الكوارث الطبيعية (١٩٦٢)	الكوارث الطبيعية	جهود معقولة للتغلب على المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات.	
٢- مرحلة ما بعد الصراع (١٩٩٥)	المرحلة اللاحقة للاضطرابات المدنية، أو القلاقل السياسية، أو الصراعات المسلحة الدولية.	التركيز على بناء القدرات المؤسسية والإدارية للتمهيد للدخول في اتفاق الشريحة الائتمانية العليا أو «تسهيل النمو والحد من الفقر»	
التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل في ظل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر			
التسهيل الائتماني الممدد(٢٠١٠)[3]	مساعدة أطول أجلا لمواجهة المشكلات المزمنة المتعلقة بميزان المدفوعات وذات طابع هيكلي؛ ويهدف إلى تحقيق نمو مستمر يؤدي إلى تخفيف حدة الفقر.	الدخول في اتفاقات في إطار التسهيل الائتماني الممدد لمدة ثلاثة أعوام. وتستند البرامج المدعمة بموارد هذا التسهيل إلى»تقرير استراتيجية الحد من الفقر» من إعداد البلد المعني في سياق مشاركته ويتضمن سياساته الاقتصادية الكلية والهيكلية والمتعلقة بالحد من الفقر.	نصف سنوية (وفي بعض الأحيان رُبع سنوية) المبالغ المنصرفة مرتهنة بمراعاة معايير الأداء والمراجعات.
تسهيل الاستعداد الائتماني (٢٠١٠)	مساعدة البلدان التي تحتاج موازين مدفوعاتها إلى التمويل قصير الأجل وتلبية الاحتياجات الوقائية "على غرار اتفاق الاستعداد الائتماني."	عقد اتفاق الاستعداد الائتماني لمدة تتراوح بين ١٢ و٢٤ شهرا. ويحل محل «عنصر الموارد المرتفعة» في «تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية» ويقدم الدعم في طائفة أوسع من الظروف.	
التسهيل الائتماني السريع (٢٠١٠)	مساعدة سريعة لتلبية احتياجات عاجلة في ميزان المدفوعات مصدرها الأساسي صدمة خارجية أو كارثة طبيعية في الحالات التي لا تكون هناك حاجة فيها إلى برنامج يفي بشروط الشريحة الائتمانية العليا أو لا يكون ذلك ممكنا.	ليس برنامجا قائما على أساس المراجعة أو الشرطية اللاحقة. ويحل محل «عنصر الموارد السريعة» في «تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية» فضلا على العناصر المدعمة في "المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية" / "المساعدة الطارئة لبلدان ما بعد الصراع".	عادة دفعة واحدة.

[1] باستثناء «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر»، تُموَّل القروض المقدمة من الصندوق غالبا من رأس المال الذي تسهم به البلدان الأعضاء؛ حيث تخصص لكل بلد عضو حصة معينة تمثل مقدار مساهمته المالية. ويدفع البلد العضو جزءا من حصته في شكل عملات أجنبية مقبولة لدى الصندوق – أو حقوق السحب الخاصة (راجع الإطار ٣-٢)– ويدفع الباقي بعملته المحلية. ويُصرف القرض المقدم من الصندوق أو يُسحب عن طريق قيام المقترض بشراء أصول بالعملات الأجنبية من الصندوق بعملة المقترض المحلية. ويتم سداد مبلغ القرض عن طريق قيام المقترض بإعادة شراء عملته المحلية من الصندوق بعملات أجنبية (راجع الإطار ٣-٣ حول آلية التمويل من الصندوق). أما التسهيل الائتماني الممدد، والتسهيل الائتماني السريع، وتسهيل الاستعداد الائتماني فتُموَّل بصفة مستقلة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.

[2] يقرر معدل الرسم على المبالغ المنصرفة من «حساب الموارد العامة» بهامش يزيد على سعر الفائدة الأسبوعي على حقوق السحب الخاصة. ويطبق معدل الرسم على الرصيد اليومي لجميع السحوبات القائمة من حساب الموارد العامة في كل رُبع سنة مالية في الصندوق. وإضافة إلى ذلك، يتم تحصيل رسم خدمة لمرة واحدة بنسبة ٠,٥٪ على كل عملية سحب من موارد الصندوق في «حساب الموارد العامة»، بخلاف عمليات السحب من شريحة الاحتياطي. ويطبق رسم التزام يدفع مقدما (٢٥ نقطة أساس على المبالغ الملتزم بها حتى ٢٠٠٪ من حصة العضوية؛ و٣٠ نقطة أساس على المبالغ التي تزيد عن ٢٠٠٪ وحتى ١٠٠٠٪ من حصة العضوية؛ و٦٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ١٠٠٠٪ من حصة العضوية) على المبلغ المحتمل سحبه خلال كل فترة زمنية (سنويا) في إطار اتفاق للاستعداد الائتماني، أو اتفاق بموجب «خط الائتمان المرن» (على أساس تناسبي لخط الائتمان المرن لمدة ٦ أشهر)، أو اتفاق ممدد؛ ويتم رد هذا الرسم على أساس تناسبي مع إجراء عمليات السحب لاحقا في الاتفاق الائتماني المعني.

	شروط إعادة الشراء (السداد)			
الحدود القصوى لاستخدام الموارد[١]	الرسوم[٢]	الجدول الزمني (سنوات)	الأقساط
سنويا: ٢٠٠٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ٦٠٠٪ من حصة العضوية.	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ أكثر من ٣٠٠٪ من حصة العضوية؛ و١٠٠ نقطة أساس على الائتمان القائم لأكثر من ثلاث سنوات والبالغ أكثر من ٣٠٠٪ من حصة العضوية).[٤]	٥–٣,٢٥	رُبع سنوية
لا توجد حدود مسبقة	معدل الرسم مُضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ أكثر من ٣٠٠٪ من حصة العضوية؛ و١٠٠ نقطة أساس على الائتمان القائم لأكثر من ثلاث سنوات والبالغ أكثر من ٣٠٠٪ من حصة العضوية).[٤]	٥–٣,٢٥	رُبع سنوية
سنويا: ٢٠٠٢٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ٦٠٠٪ من حصة العضوية.	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ أكثر من ٣٠٠٪ من حصة العضوية؛ و١٠٠ نقطة أساس على الائتمان القائم لأكثر من ثلاث سنوات والبالغ أكثر من ٣٠٠٪ من حصة العضوية).[٤]	١٠–٤,٢٥	نصف سنوية
محدودة عموما بنسبة ٢٥٪ من حصة العضوية، رغم إمكانية إتاحة مبالغ أكبر تصل إلى ٥٠٪ في الحالات الاستثنائية.	معدل الرسم، غير أنه يجوز دعم معدل الرسم حتى ٠,٥٪ سنويا، حسب توافر الموارد.	٥–٣,٢٥	رُبع سنوية
سنويا: ١٠٠٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ٣٠٠٪ من حصة العضوية.	صفر ٪ (٧ يناير ٢٠١١ حتى نهاية ٢٠١١)	١٠–٥,٥	نصف سنوية
سنويا: ١٠٠٪ من حصة العضوية؛ تراكميا: ٣٠٠٪ من حصة العضوية.	صفر ٪ (٧ يناير ٢٠١٠ حتى نهاية ٢٠١١)	٨–٤	نصف سنوية
سنويا: ٢٥٪ (حتى ٥٠٪ من حصة العضوية)؛ تراكميا: ٧٥٪ (حتى ١٠٠٪ من حصة العضوية).	صفر ٪ (٧ يناير ٢٠١٠ حتى نهاية ٢٠١١)	١٠–٥,٥	صرف الموارد على الفور (حتى دفعتين منصرفتين خلال أي فترة تبلغ ٢١ شهرا).

[٣] الشرائح الائتمانية تشير إلى حجم عمليات الشراء (المبالغ المنصرفة) من حيث تناسبها مع حصة عضوية البلد العضو في الصندوق؛ على سبيل المثال، المبالغ المنصرفة حتى ٢٥٪ من حصة عضوية البلد العضو هي مبالغ منصرفة في إطار شريحة الائتمان الأولى وتقتضي من البلدان الأعضاء إبداء ما تبذله من جهود معقولة للتغلب على مشكلاتها المتعلقة بميزان المدفوعات. أما طلبات صرف مبالغ تتجاوز نسبة ٢٥٪ فيطلق عليها سحوبات في الشرائح الائتمانية العليا؛ ويتم صرفها في شكل أقساط مع تحقيق المقترض بعض أهداف المقررة المتعلقة بالأداء. وعادة ما تقترن مثل هذه المبالغ المنصرفة باتفاق للاستعداد الائتماني أو اتفاق ممدد. أما استخدام موارد الصندوق بدون أي اتفاق فهو أمر نادر الحدوث ومن المتوقع أن يظل كذلك.

[٤] استُحدث نظام الرسوم الإضافية في نوفمبر ٢٠٠٠، وطُبِّق النظام الجديد للرسوم الإضافية اعتبارا من الأول من أغسطس ٢٠٠٩ ليحل محل الجدول السابق: ١٠٠ نقطة أساس فوق معدل الرسم الأساسي بالنسبة للائتمان القائم الذي يتجاوز ٢٠٠٪ من حصة العضوية، ٢٠٠ نقطة أساس فوق معدل الرسم الأساسي بالنسبة للائتمان القائم الذي يتجاوز ٣٠٠٪ من حصة العضوية. وبالنسبة للبلدان الأعضاء التي كانت لديها ائتمانات قائمة في إطار الشرائح الائتمانية أو بموجب "تسهيل الصندوق الممدد" في الأول من أغسطس ٢٠٠٩، أو صدرت لها الموافقة على اتفاقات فعلية في تاريخ سابق، فقد أتيحت لها حرية اختيار الالتزام بنظام الرسوم الإضافية الجديد أو القديم.

[٥] التسهيل الائتماني الممدد كان يُعرف في السابق باسم تسهيل النمو والحد من الفقر.

الإطار ٣–١:

دعم صندوق النقد الدولي لليونان

وافق المجلس التنفيذي في مايو ٢٠١٠ على عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مع اليونان يغطي ثلاث سنوات بقيمة تبلغ ٢٦،٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٣٠ مليار يورو)، دعما لبرنامجها المعني بالتصحيح والتحول الاقتصادي.[١] وفي ظل هذا البرنامج يتيح الصندوق مبلغا فوريا قدره ٤،٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٥،٥ مليار يورو)، كجزء من التمويل المشترك مع الاتحاد الأوروبي، بحيث تحصل اليونان على دعم مالي فوري مجمع يصل إلى ٢٠ مليار يورو. وسوف يصل مجموع التمويل المقدم من الصندوق في ٢٠١٠ إلى نحو ١٠ مليارات يورو يوازيها حوالي ٣٠ مليار يورو تعهد بتقديمها الاتحاد الأوروبي. وتصل قيمة اتفاق الاستعداد الائتماني، الذي يشكل جزءا من برنامج تمويلي تعاوني مع الاتحاد الأوروبي إلى ١١٠ مليار يورو (حوالي ١٤٥ مليار دولار أمريكي) على مدار ثلاث سنوات، يكفل الحصول على موارد استثنائية من الصندوق تتجاوز ٣٢٠٠٪ من حصة عضوية اليونان، وقد تمت الموافقة عليه من خلال الإجراءات العاجلة التي تتيحها آلية الصندوق للتمويل الطارئ.[٢]

ولمعالجة الأزمة الاقتصادية التي تواجه البلاد، وضعت الحكومة اليونانية برنامجا متعدد السنوات – يرتكز على دعامتي الجهود الفورية الكبيرة لتصحيح اختلالات المالية العامة الخطيرة في اليونان وإكساب الاقتصاد قدرة تنافسية أكبر– يتألف من مجموعة سياسات طموحة من المتوقع أن تتيح له استعادة النمو وتوليد فرص العمل بالتدريج. وسوف تدعم المساعدات المالية الاستثنائية من المجتمع الدولي جهود السلطات اليونانية بتوفير الموارد المالية الكافية حتى يتاح لها الوقت الكافي لبناء سجل أداء إيجابي في تنفيذ سياسات استعادة ثقة السوق وتعزيز النمو والحد من اختلالات المالية العامة في اليونان.

وقال صندوق النقد الدولي أيضا إنه على استعداد لدعم برامج التصحيح والتعافي في البلدان الأوربية الأخرى من خلال تصميم ومراقبة التدابير الاقتصادية، وكذلك من خلال المساعدة المالية، عند طلبها. وسوف تُقدَّم هذه المساعدة بالاقتران مع آلية الاستقرار الأوروبي التي أنشأتها البلدان أعضاء منطقة اليورو. وسيقدم الصندوق المساهمات المالية حسب حالة كل بلد على حدة، من خلال المجموعة الكاملة من الأدوات المتاحة تحت تصرف المؤسسة. ومن المتوقع أن تكون المساعدة المالية متناسبة إلى حد كبير مع الترتيبات الأوروبية الأخرى في الفترة الأخيرة.

[١] راجع البيان الصحفي رقم 187–10، بعنوان "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوافق على اتفاق للاستعداد الائتماني مع اليونان بقيمة ٣٠ مليار يورو"، في الموقع التالي على شبكة الإنترنت. (http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2010/pr10187a.pdf).

[٢] تسمح آلية التمويل الطارئ في صندوق النقد الدولي بالتعجيل بالموافقة على تمويل بلدانه الأعضاء في الظروف النادرة التي تمثل أزمة أو تفضي إلى وقوعها في الحسابات الجارية للبلد العضو وتقتضي الاستجابة الفورية من الصندوق. راجع الإطار ٣–١ «آلية التمويل العاجل من صندوق النقد الدولي» في التقرير السنوي ٢٠٠٩ لصندوق النقد الدولي. http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/2009/pdf/ar09_ara.pdf.

وكان المكسيك أول بلد يحصل على موافقة لعقد اتفاق في ظل خط الائتمان المرن في أواخر السنة المالية ٢٠٠٩؛ وأكدت المراجعة المقررة كل ستة أشهر وأجريت في أكتوبر ٢٠٠٩ أن المكسيك مؤهل للاستفادة من خط الائتمان، وصدرت موافقة المجلس التنفيذي في مارس ٢٠١٠ على طلب عقد اتفاق لاحق يغطي عاما واحدا.[٧] ومع مطلع السنة المالية ٢٠١٠ صدرت أيضا الموافقة على طلب كل من بولندا وكولومبيا عقد اتفاق لاستخدام خط الائتمان المرن وأكدت مجددا المراجعة المقررة كل ستة أشهر وأجريت في البلدين في خريف عام ٢٠٠٩ أنهما مؤهلان أيضا لعقد الاتفاق.[٨] وخلال الشهور القليلة الأولى من السنة المالية ٢٠١١، أصدر المجلس موافقته على طلب كل من كولومبيا وبولندا عقد اتفاق لاحق لاستخدام خط الائتمان المرن يغطي عاما واحدا. والبلدان التي حصلت على الموافقة لعقد اتفاق في ظل خط الائتمان المرن لم تستخدم أي من موارده وأشارت حكوماتها جميعا إلى عزمها معاملة الخطوط باعتبارها وقائية.

وصدر تقرير أعده خبراء صندوق النقد الدولي في أواخر سبتمبر ٢٠٠٩ لإجراء مراجعة مبدئية تناولت دعم الصندوق للأسواق الصاعدة أثناء الأزمة.[٩] ويُقيِّم التقرير البرامج المدعمة بموارد الصندوق في ١٥ بلدا،[١٠] ويعرض تحليلا لأسباب النجاح إلى حد كبير خلال الأزمة الأخيرة في تجنب الآثار الاقتصادية والمالية المعتادة في الأزمات السابقة ـ بما في ذلك فرط استجابة سعر الصرف بعيدا عن مستوى التوازن، والانكماشات الحادة في الحساب الجاري، والأزمات المصرفية النظامية. ومن أهم العوامل التي حددها التقرير سرعة مبادرة الصندوق بإتاحة تمويل مكثف منذ البداية للقطاعات الخاضعة لأشد القيود التمويلية؛ واعتماد سياسات اقتصادية كلية تيسيرية؛ والتركيز على حماية القطاع المالي من أزمات السيولة؛ وزيادة التركيز في الشرطية المصاحبة؛ واكتساب البلدان شعورا أعمق بالملكية. وأشارت الدراسة إلى التشابه الكبير في النتائج والسياسات بين البلدان المرتبطة ببرامج مع الصندوق وبلدان الأسواق الصاعدة غير المرتبطة بمثل هذه البرامج، وذلك بعد استبعاد أثر مواطن الضعف القائمة سلفا، مثل عجز الحساب الجاري ورواج أنشطة الائتمان.

التمويل الطارئ

يقدم صندوق النقد الدولي منذ عام ١٩٦٢ مساعدات طارئة من حساب الموارد العامة للبلدان الأعضاء المتضررة من الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات أو الزلازل أو الأعاصير أو الجفاف. واتسع نطاق سياسة المساعدة الطارئة في الصندوق في عام ١٩٩٥ لتغطي البلدان في مرحلة ما بعد الصراعات. وقُدِّم هذان النوعان من التمويل الطارئ في السنوات الأخيرة للبلدان منخفضة الدخل المؤهلة للاستفادة منهما بأسعار ميسرة.

الجدول ٣-٢:

الاتفاقات المعتمدة في إطار التسهيلات التمويلية الأساسية خلال السنة المالية ٢٠١٠ (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

البلد العضو	نوع الاتفاق	تاريخ النفاذ	المبلغ المعتمد
الاتفاقات الجديدة			
أنغولا	اتفاق استعداد ائتماني لمدة ٢٧ شهرا	٢٣ نوفمبر ٢٠٠٩	٨٥٨,٩
البوسنة	اتفاق استعداد ائتماني لمدة ٣٦ شهرا	٨ يوليو ٢٠٠٩	١،٠١٤,٦
كولومبيا	خط الائتمان المرن لمدة ١٢ شهرا	١١ مايو ٢٠٠٩	٦،٩٦٦,٠
الجمهورية الدومينيكية	اتفاق استعداد ائتماني لمدة ٢٨ شهرا	٩ نوفمبر ٢٠٠٩	١،٠٩٤,٥
السلفادور	اتفاق استعداد ائتماني لمدة ٣٦ شهرا	١٧ مارس ٢٠١٠	٥١٣,٩
العراق	اتفاق استعداد ائتماني لمدة ٢٤ شهرا	٢٤ فبراير ٢٠١٠	٢،٣٧٦,٨
جامايكا	اتفاق استعداد ائتماني لمدة ٢٧ شهرا	٤ فبراير ٢٠١٠	٨٢٠,٥
ملديف	اتفاق استعداد ائتماني لمدة ٣٦ شهرا	٤ ديسمبر ٢٠٠٩	٤٩,٢
المكسيك	خط الائتمان المرن لمدة ١٢ شهرا	٢٥ مارس ٢٠١٠	٣١،٥٢٨,٠
مولدوفا	تسهيل الصندوق الممدد لمدة ٣٦ شهرا	٢٩ يناير ٢٠١٠	١٨٤,٨
بولندا	خط الائتمان المرن لمدة ١٢ شهرا	٦ مايو ٢٠٠٩	١٣،٦٩٠,٠
رومانيا	اتفاق استعداد ائتماني لمدة ٢٤ شهرا	٤ مايو ٢٠٠٩	١١،٤٤٣,٠
سيشيل	تسهيل الصندوق الممدد لمدة ٣٦ شهرا	٢٣ ديسمبر ٢٠٠٩	١٩,٨
سري لانكا	اتفاق استعداد ائتماني لمدة ٢٠ شهرا	٢٤ يوليو ٢٠٠٩	١،٦٥٣,٦
المجموع			٧٢,٢١٣,٦
الموارد المعززة في ظل اتفاقات قائمة[١]			
أرمينيا	اتفاق استعداد ائتماني لمدة ٢٨ شهرا	٢٢ يونيو ٢٠٠٩	١٦٥,٦
بيلاروس	اتفاق استعداد ائتماني لمدة ١٥ شهرا	٢٩ يونيو ٢٠٠٩	٦٥١,٤
جورجيا	اتفاق استعداد ائتماني لمدة ٣٣ شهرا	٦ أغسطس ٢٠٠٩	٢٧٠,٠
باكستان	اتفاق استعداد ائتماني لمدة ٢٥ شهرا وأسبوعا واحدا	٧ أغسطس ٢٠٠٩	٢،٠٦٧,٤
جمهورية صربيا	اتفاق استعداد ائتماني لمدة ٢٧ شهرا	١٥ مايو ٢٠٠٩	٢،٢٦٨,٣
المجموع			٥،٤٢٢,٧
المجموع الكلي			٧٧،٦٣٦,٣

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.
[١] في حالة الاتفاقات المعززة لا يظهر سوى مبلغ الزيادة فقط.

ومن أبرز الأمثلة على المساعدة الطارئة التي قدمها صندوق النقد الدولي في السنة المالية ٢٠١٠ توفير مبلغ ١١٤ مليون دولار أمريكي لهايتي بعد فترة وجيزة من وقوع الزلزال المدمر الذي ضرب البلاد في يناير ٢٠١٠.[١١] ويقدم الإطار ٣-١ في الصفحة الإلكترونية مزيدا من المعلومات بما في ذلك إحصاءات عن التمويل الطارئ المقدم من صندوق النقد الدولي خلال السنة.

دعم البلدان منخفضة الدخل

التمويل الميسر

تزامنت الإصلاحات واسعة النطاق لتسهيلات الإقراض الميسر من الصندوق، الواردة مناقشتها في « تعزيز الدعم المقدم من الصندوق» في الفصل الرابع، مع حدوث ارتفاع حاد في تعهدات الإقراض التي بلغت ٢،٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في السنة المالية ٢٠١٠. وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٠ بلغ مجموع القروض الميسرة القائمة المقدمة إلى ٦٣ بلدا منخفض الدخل ٥،١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة.[١٢] ويقدم الجدول ٣-٣ معلومات مفصلة عن الاتفاقات الجديدة والمعززة للاستفادة من الموارد في إطار التسهيلات التمويلية الميسرة في الصندوق. ويصور الشكل البياني ٣-٣ مبالغ القروض الميسرة القائمة على امتداد العقد الأخير.

الشكل البياني ٣-٢

الاتفاقات المعتمدة في السنوات المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٠١-٢٠١٠، (بمليارات وحدة حقوق السحب الخاصة)

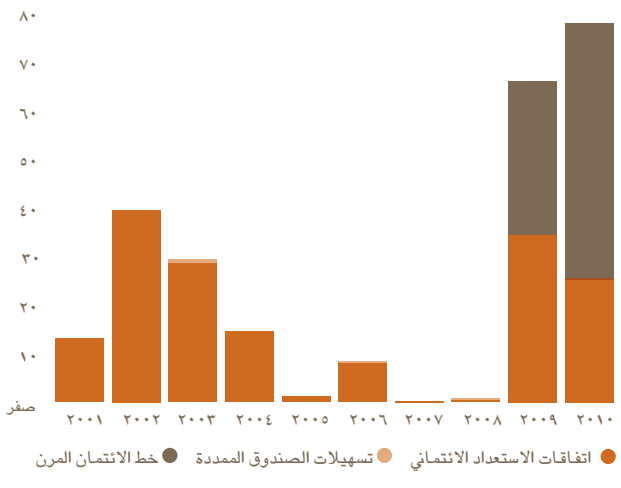

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٣-٣

القروض الميسرة القائمة في السنوات المالية ٢٠٠١-٢٠١٠

(بمليارات حقوق السحب الخاصة).

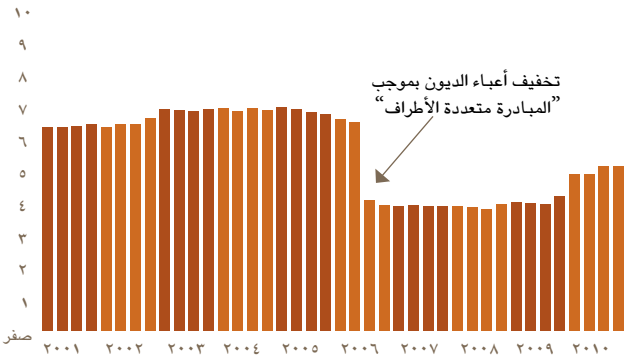

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

ويقدم الإطار ٣-٢ في الصفحة الإلكترونية مزيدا من المعلومات عن جهود الصندوق لتعزيز التمويل المتاح للبلدان منخفضة الدخل- بما في ذلك التمويل من مصادر أخرى.

وإضافة إلى جهود الصندوق في مجال التمويل، فإنه يعمد إلى إشراك البلدان منخفضة الدخل عن كثب في نشاط التواصل الخارجي الموسع؛ راجع "الإعلام والتواصل الخارجي" في الفصل الخامس.

مبادرات تخفيف أعباء الديون

إن المنهج الشامل المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتخفيف أعباء الديون مُصَمَّم لضمان عدم مواجهة أي بلد منخفض الدخل لأعباء ديون لا تقدر على تحملها؛ ويتألف من مبادرتين- «مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون» («هيبيك») (Heavily Indebted Poor Countries Initiative (HIPC)) و"المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون" (Multilateral Debt Relief Initiative) - تهدفان إلى تخفيف أعباء الديون الخارجية عن عاتق أكثر البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى مستويات يمكن الاستمرار في تحملها. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن هاتين المبادرتين، بما في ذلك المساعدات المقدمة في السنة المالية ٢٠١٠، في الإطار ٣-٣ في الصفحة الإلكترونية.

وبفضل التقارير الدورية المشتركة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن حالة تنفيذ المبادرتين، يظل المجلسان التنفيذيان في المؤسستين على علم بأحدث التطورات بشأنهما. وتم نشر التقرير الخامس في سبتمبر ٢٠٠٩.[١٣]

توزيع حقوق السحب الخاصة

أيد المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في يوليو ٢٠٠٩ إجراء توزيع عام لنحو ١٦١،٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل ٢٥٠ مليار دولار أمريكي بهدف ضخ السيولة في النظام الاقتصادي العالمي من خلال تكملة احتياطيات البلدان الأعضاء من النقد الأجنبي.[١٤] (راجع الفصل الرابع للاطلاع على مزيد من المعلومات عن حصص البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي والإطار ٣-٢ للاطلاع على شرح لحقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي).

الجدول ٣-٣ :

الاتفاقات المعتمدة والمعززة في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر خلال السنة المالية ٢٠١٠ (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

البلد العضو	تاريخ النفاذ	المبلغ المعتمد
الاتفاقات الجديدة في إطار التسهيل الائتماني الممدد[١] لمدة ثلاث سنوات		
جزر القُمُر	٢١ سبتمبر ٢٠٠٩	١٣,٦
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١١ ديسمبر ٢٠٠٩	٣٤٦,٥
غانا	١٥ يوليو ٢٠٠٩	٣٨٧,٥
غرينادا	١٨ إبريل ٢٠١٠	٨,٨
ملاوي	١٩ فبراير ٢٠١٠	٥٢,١
موريتانيا	١٥ مارس ٢٠١٠	٧٧,٣
مولدوفا	٢٩ يناير ٢٠١٠	١٨٤,٨
المجموع		١،٠٧٠,٤
الاتفاقات المعززة في إطار التسهيل الائتماني الممدد[٢]		
بنن	٢٤ يونيو ٢٠٠٩	٩,٣
بوركينا فاسو	١٤ ديسمبر ٢٠٠٩	٣٣,١
جمهورية إفريقيا الوسطى	٢٩ يونيو ٢٠٠٩	٢٥,١
غامبيا	١٩ فبراير ٢٠١٠	٤,٧
غرينادا	٣ يونيو ٢٠٠٩	٤,٤
هايتي	٢٧ يناير ٢٠١٠	٦٥,٥
سيراليون	١٧ يونيو ٢٠٠٩	١٠,٤
زامبيا	١ مايو ٢٠٠٩	١٧١,٢
المجموع		٣٢٣,٦
الاتفاقات الجديدة في إطار تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية		
إثيوبيا	٢٦ أغسطس ٢٠٠٩	١٥٣,٨
ملديف	٤ ديسمبر ٢٠٠٩	٨,٢
موزامبيق	٣٠ يونيو ٢٠٠٩	١١٣,٦
تنزانيا	٢٩ مايو ٢٠٠٩	٢١٨,٨
الإجمالي		٤٩٤,٣
الاتفاقات المعززة في إطار تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية[٢]		
السنغال	١٩ يونيو ٢٠٠٩	٧٢,٨
الموارد المنصرفة بموجب عنصر الموارد السريعة لتسهيل مواجهة الصدمات الخارجية		
الكاميرون	٢ يوليو ٢٠٠٩	٩٢,٨٥٠
دومينيكا	١٠ يوليو ٢٠٠٩	٣,٢٨٠
كينيا	٢٩ مايو ٢٠٠٩	١٣٥,٧٠٠
ساموا	٧ ديسمبر ٢٠٠٩	٥,٨٠٠
سانت لوسيا	٢٧ يوليو ٢٠٠٩	٦,٨٩٠
سانت فنسنت وجزر غرينادين	١٥ مايو ٢٠٠٩	٣,٧٣٥
المجموع		٢٤٨,٣
المجموع الكلي		٢،٢٠٩,٤

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.
[١] تسهيل النمو والحد من الفقر سابقا.
[٢] في حالة الاتفاقات المعززة لا يظهر سوى مبلغ الزيادة فقط.

الإطار ٣-٢

حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي

حقوق السحب الخاصة هي أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام ١٩٦٩ ليصبح مكملا للاحتياطيات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء.[١] وإضافة إلى دور حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي تكميلي، فهي تعمل كوحدة حساب في صندوق النقد الدولي وبعض المنظمات الدولية الأخرى. ويُتاح حيازتها واستخدامها للبلدان الأعضاء وصندوق النقد الدولي وكيانات رسمية محددة يُشار إليها باسم «الحائزين المعتمدين»– ولكن لا تتاح حيازتها للكيانات الخاصة أو الأفراد، على سبيل المثال.

وتُحدد قيمة حقوق السحب الخاصة في الوقت الراهن اعتمادا على سلة من أربع عملات دولية أساسية (اليورو والين الياباني والجنيه الاسترليني والدولار الأمريكي). ويقوم المجلس التنفيذي بمراجعة التقييم كل خمس سنوات (كان آخرها في عام ٢٠٠٥، ومن المقرر إجراء المراجعة التالية في أواخر عام ٢٠١٠). وتُنشر يوميا القيمة الدولارية لحقوق السحب الخاصة في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت. وتحسب هذه القيمة بأنها مجموع المبالغ المحددة للأربع عملات حسب قيمتها بالدولار الأمريكي، على أساس أسعار الصرف المعروضة ظهر كل يوم في سوق لندن.

وحقوق السحب الخاصة ليست عملة ولا استحقاقا على الصندوق. إنما هي استحقاق محتمل على العملات القابلة للتداول الحر الخاصة بالبلدان الأعضاء، حيث يقوم الصندوق بدور الوسيط بين الأعضاء والحائزين المعتمدين للتأكد من إمكانية مبادلة حقوق السحب الخاصة بالعملات القابلة للتداول الحر. وكثيرا ما يحتاج البلدان الأعضاء إلى شراء حقوق سحب خاصة لاستخدامها في سداد التزاماتها تجاه الصندوق، أو قد ترغب في بيعها لتعديل مكونات احتياطياتها. وقد عمل سوق حقوق السحب الخاصة لأكثر من عقدين عن طريق اتفاقات المبادلة الاختيارية، وبمقتضى هذه الاتفاقات، كان عدد من البلدان الأعضاء وأحد الحائزين المعتمدين يتطوعون ببيع وشراء حقوق السحب الخاصة ضمن حدود تنص عليها الاتفاقات ذات الصلة. وعقب توزيع حقوق السحب الخاصة في عام ٢٠٠٩ (راجع متن النص في هذا الفصل)، تم التوسع في هذه الاتفاقات من حيث العدد والحجم بغية التأكد من استمرار سيولة سوق التداول التطوعي لحقوق السحب الخاصة. وإذا لم تكن الإمكانات التي تتيحها اتفاقات المبادلة الاختيارية كافية، يمكن أن يكلف الصندوق بلدانا أعضاء من ذوي المراكز الخارجية القوية بالقدر الكافي بأن تشتري حقوق سحب خاصة من أعضاء ذوي مراكز خارجية ضعيفة مقابل عملات قابلة للتداول الحر، على ألا تتجاوز قيمة المعاملة حدودا معينة. ويساهم هذا الترتيب بدور داعم يضمن سيولة حقوق السحب الخاصة والطابع الذي يميز دورها كأصل احتياطي.

ويجوز للصندوق بموجب اتفاقية تأسيسه أن يوزع مخصصات من حقوق السحب الخاصة على البلدان الأعضاء المشاركة في إدارة حقوق السحب الخاصة (جميع الأعضاء في الوقت الراهن)، فيتيح حصول كل بلد عضو على أصل بدون مقابل. وإذا ازدادت حقوق السحب الخاصة لدى أحد البلدان بما يتجاوز المخصص الموزع عليه، يبدأ البلد في اكتساب فوائد على هذا المقدار الزائد. وبالعكس، إذا كانت حيازاته أقل من هذا المخصص يبدأ في دفع فائدة على مقدار النقص. ويجب أن تكون التوزيعات العامة قائمة على احتياج عالمي طويل الأجل لتكميل الأصول الاحتياطية المتوافرة. وقد صدر القرار بتوزيع حقوق سحب خاصة ثلاث مرات، الأولى بقيمة إجمالية قدرها ٩،٣ مليار وحدة تم توزيعها على أقساط سنوية في الفترة ١٩٧٠–١٩٧٢، والثانية بقيمة ١٢،١ مليار وحدة تم توزيعها على أقساط سنوية في الفترة ١٩٧٩–١٩٨١. أما التوزيع العام الثالث فقد تمت الموافقة عليه في ٧ أغسطس ٢٠٠٩ بقيمة قدرها ١٦١،٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (راجع متن النص في هذا الفصل). ووافق مجلس محافظي صندوق النقد الدولي في سبتمبر ١٩٩٧ على اقتراح بتوزيع خاص لا يتكرر لمخصصات حقوق السحب الخاصة، وذلك بمقتضى التعديل الرابع المقترح لاتفاقية تأسيس الصندوق. والغرض من هذا التوزيع هو تمكين جميع أعضاء الصندوق من المشاركة في نظام حقوق السحب الخاصة على قدم المساواة وتصحيح الوضع القائم الذي لم تسنح فيه للبلدان الأعضاء التي انضمت إلى الصندوق بعد عام ١٩٨١ ـ أي أكثر من خُمس الأعضاء الحاليين ـ فرصة الحصول على أي توزيع سابق. وتم تنفيذ التوزيع الخاص لحقوق السحب الخاصة في سبتمبر ٢٠٠٩، بعد الموافقة على التعديل الرابع لاتفاقية تأسيس الصندوق من عدد البلدان الأعضاء الذي يمثل الحد الأدنى اللازم من القوة التصويتية في الصندوق (راجع متن النص في هذا الفصل).

ومع التوزيع العام والخاص لحقوق السحب الخاصة في أغسطس وسبتمبر ٢٠٠٩، على التوالي، ارتفع مقدار حقوق السحب الخاصة الموزعة من نحو ٢١،٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة إلى نحو ٢٠٤،١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل نحو ٣٠٨ مليار دولار أمريكي في نهاية إبريل ٢٠١٠).

ويتحدد سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة أسبوعيا ويقوم على متوسط مرجح لأسعار الفائدة الممثلة على الدين قصير الأجل في أسواق المال التي تتداول فيها العملات المكونة لسلة حقوق السحب الخاصة، ويشكل أساسا لحساب الفائدة التي تحصل من البلدان الأعضاء على قروض الصندوق العادية (أي غير الميسرة)، والفائدة التي تسدد للأعضاء على حيازاتهم من حقوق السحب الخاصة والفائدة التي تحصل على مخصصاتهم من هذه الحقوق، والفائدة التي تسدد للأعضاء على نسبة من اشتراكات عضويتهم.

[١] للاطلاع على مزيد من المعلومات عن حقوق السحب الخاصة، راجع «صحيفة وقائع: حقوق السحب الخاصة»، (http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/sdra.htm).

وأُجري التوزيع العام لحقوق السحب الخاصة في أواخر شهر أغسطس بعد صدور موافقة مجلس المحافظين في وقت مبكر من نفس الشهر.[١٠] وتم التوزيع على البلدان الأعضاء بالتناسب مع حصص العضوية الراهنة لكل منها في الصندوق مما أدى إلى زيادة متزامنة في حيازة كل بلد عضو من حقوق السحب الخاصة وفي المخصصات التراكمية لدى هذا البلد بنحو ٧٤٪ من حصة عضويته.

وحصلت الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل على نحو ١٠٠ مليار دولار أمريكي، وبلغ نصيب البلدان منخفضة الدخل منها أكثر من ١٨ مليار دولار أمريكي. وكان هذا التوزيع ذا أهمية خاصة للبلدان التي تضررت بشدة من الأزمة الاقتصادية العالمية. وبشكل أعم، أدى التوزيع إلى رفع مستوى الثقة في قدرة البلدان أعضاء الصندوق والنظام النقدي الدولي على مواجهة هذه الأزمة غير المسبوقة.

وإذ أيد المجلس التنفيذي اقتراح التوزيع العام لحقوق السحب الخاصة، شدد على ضرورة ألا يتسبب في إضعاف العمل على تنفيذ سياسات اقتصادية كلية حذرة وألا يكون بديلا للبرامج المدعمة بموارد الصندوق أو مفضيا إلى تأجيل التعديلات اللازمة على مستوى السياسات.

وأُجرى توزيع خاص منفصل بمقدار ٢١،٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، وهو ما يعادل حوالي ٣٤ مليار دولار أمريكي في مطلع شهر سبتمبر ٢٠٠٩. وجاء تنفيذ هذا التوزيع الخاص وفقا للتعديل الرابع لاتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، المقترح في سبتمبر ١٩٩٧، والذي دخل حيز التنفيذ في أغسطس ٢٠٠٩ أي بعد مرور أكثر من عقد، بعد الوصول إلى الحد الأدنى اللازم للموافقة على التعديل والبالغ ثلاثة أخماس البلدان الأعضاء ممن تشكل أصواتهم ٨٥٪ من مجموع الأصوات. وكان القصد من التوزيع هو تحقيق درجة أعلى من التكافؤ في توزيع حقوق السحب الخاصة، ومن ثم تزداد نسب مخصصات الحقوق التراكمية إلى حصص العضوية استرشادا بنسبة معيارية متعارف عليها حسب الوصف الوارد في التعديل، وتصحيح الوضع القائم الذي لم تسنح فيه للبلدان الأعضاء التي انضمت إلى الصندوق بعد عام ١٩٨١ ـ أي أكثر من خُمس الأعضاء الحاليين ـ فرصة الحصول على أي توزيع سابق.

وسوف تعتبر حقوق السحب الخاصة المخصصة للبلدان الأعضاء، اعتبارا من تاريخ كل توزيع، جزءا من أصولها الاحتياطية لدى الصندوق، بحيث تكون بمثابة هامش سيولة وقائي منخفض التكلفة للبلدان منخفضة الدخل وبلدان الأسواق الصاعدة ووسيلة ممكنة لتخفيف الحاجة إلى التأمين الذاتي المفرط على المدى الأبعد من خلال سياسات تكوين المزيد من الاحتياطيات التي يمكن أن تسهم في حدوث اختلالات عالمية.

ويجوز للبلدان الأعضاء تبديل حقوق السحب الخاصة بعملات أخرى فيما بينها ومع حائزين معتمدين؛ ويمكن إجراء هذا التبديل في ظل اتفاق اختياري أو بتكليف من صندوق النقد الدولي (راجع الإطار ٣–٢). وارتفع عدد اتفاقات التداول الطوعي لحقوق السحب الخاصة إلى أكثر من الضعف فبلغ ٣١ اتفاقا، وازداد حجمها بأكثر من عشرين ضعفا فبلغت حوالي ٦٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة عقب توزيعها في عام ٢٠٠٩ بغية التأكد من استمرار سيولة سوق التداول التطوعي لحقوق السحب الخاصة. ويرجع هذا التوسع إلى الارتفاع الكبير في عدد البلدان التي لديها اتفاقات قائمة، واتساع نطاق تمثيلها الإقليمي واختلاف مجموعاتها، فأصبحت الآن تشمل عددا من اقتصادات الأسواق الصاعدة البارزة.

وارتفع حجم معاملات حقوق السحب الخاصة خلال الشهور التالية للتوزيع مباشرة على النحو المتوقع، وبلغ ذروته في نوفمبر ٢٠٠٩. غير أن الحجم الإجمالي لمبيعات حقوق السحب الخاصة ظل معتدلا في الفترة من وقت التوزيع حتى نهاية السنة المالية ٢٠١٠، فبلغ نحو ٣،١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، أو أقل من ٢٪ من القيمة الإجمالية للتوزيع في عام ٢٠٠٩، حيث اختارت الغالبية العظمى من الأعضاء الاحتفاظ بحقوق السحب الخاصة كجزء من احتياطياتها الأجنبية.

الرقابة

كما أظهرت الأزمة العالمية بوضوح، تؤثر سياسات كل بلد على كثير من البلدان الأخرى، ويشكل التعاون الدولي مطلبا ضروريا في اقتصاد اليوم الذي تحكمه العولمة. ويعمل صندوق النقد الدولي، بحكم عضويته التي تشمل جميع أنحاء العالم على وجه التقريب، على تيسير هذا التعاون من خلال الرقابة على النظام النقدي الدولي، ومراقبة السياسات الاقتصادية والمالية للبلدان الأعضاء– ويُشار إلى هذه الأنشطة مجتمعة بعبارة الرقابة، والتي يمارسها الصندوق كجزء من الصلاحيات المنوطة به.[١٦] وخلال عملية الرقابة التي تُجرى على المستوى العالمي، والمستوى الإقليمي، وعلى مستوى البلدان المنفردة، يسلط الصندوق الضوء على المخاطر التي يمكن أن تهدد الاستقرار الداخلي والخارجي، ويقدم المشورة بشأن ما يلزم من تعديلات في السياسات. وبهذه الطريقة، يساعد الصندوق النظام النقدي الدولي على الوفاء بغرضه الأساسي المتمثل في تيسير تبادل السلع والخدمات ورأس المال بين البلدان، ومن ثم الحفاظ على نمو اقتصادي سليم.

وكان للرقابة دور أساسي في تحرك صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمة. ووفقا لما جاء في «بيان أولويات الرقابة» الصادر في عام ٢٠٠٨ في بداية مراحل الأزمة وتعديله في سبتمبر ٢٠٠٩ في ذروة الأزمة (راجع «تعديل أولويات الرقابة» في قسم لاحق من هذا الفصل)، شددت رقابة الصندوق في السنة المالية ٢٠١٠ على المتطلبات التي يتعين أن تستوفيها السياسات لتحقيق استمرارية التعافي العالمي. وكان التشديد على تقديم الإرشادات التي من شأنها مساعدة البلدان في صياغة السياسات التي تسهل خروجها من الأزمة والدخول في التعافي.

الرقابة الثنائية

تمثل مشاورات المادة الرابعة العنصر الأساسي في أعمال الرقابة الثنائية (أو الرقابة على البلدان المنفردة) التي يمارسها الصندوق (راجع الإطار ٣–٤ في الصفحة الإلكترونية)، وهي عادة ما تُعقد سنويا مع كل بلد من البلدان الأعضاء في الصندوق وفقا للمادة الرابعة في اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي (نظامه الأساسي). وقد استكمل الصندوق مشاورات المادة الرابعة مع ١٢٠ بلدا خلال السنة المالية ٢٠٠٩ (راجع الجدول ٣–٥ في الصفحة الإلكترونية).

وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة مستمرة في شفافية الرقابة الثنائية. فأصبحت كل البلدان الأعضاء تقريبا توافق على إصدار نشرة معلومات معممة حول مشاورات المادة الرابعة معها، تلخص آراء خبراء الصندوق ومجلسه التنفيذي.[١٧] وفي الغالبية العظمى من الحالات يتم أيضا نشر تقرير خبراء الصندوق والتحليل المصاحب له في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت.

وتحظى قضايا القطاع المالي بتغطية أوسع في سياق الرقابة الثنائية التي يمارسها الصندوق، وذلك استنادا إلى برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP). ويجري حاليا وضع أدوات تحليلية جديدة لدمج تحليلات القطاع المالي وأسواق رأس المال في التقييمات الاقتصادية الكلية. ويسعى خبراء

إلى اليمين: إحدى المستخدمات تعالج نبات الخيار في شركة لإنتاج وإعداد البذور للتصدير بالقرب من مدينة أروشا في تنزانيا. **إلى اليسار**: عاملتان تعتنيان بأشجار العنب بالقرب من العاصمة المولدوفية «تشيسيناو».

الصندوق في سياق المشورة التي يقدمونها للبلدان المنفردة إلى استثمار التجارب القُطرية المختلفة والدروس المستخلصة على مستوى السياسات، استنادا إلى الخبرة الفريدة التي يتمتع بها الصندوق كمؤسسة مالية عالمية. كذلك تلقى الآثار الانتشارية لسياسات الأعضاء على اقتصادات البلدان الأعضاء الأخرى اهتماما متزايدا في تحليل الخبراء، ولا يزال الصندوق يعمل على تعزيز فعالية تقييماته المعنية بأسعار الصرف.

الرقابة متعددة الأطراف

يقوم الصندوق باستمرار بمراجعة الاتجاهات الاقتصادية العالمية في سياق أعمال الرقابة متعددة الأطراف التي يمارسها، أو الإشراف على الاقتصاد العالمي.[١٨] أما أدواته الأساسية للرقابة متعددة الأطراف فتتمثل في ثلاث مطبوعات نصف سنوية هي آفاق الاقتصاد العالمي (WEO)، وتقرير الاستقرار المالي العالمي (GFSR)، والراصد المالي. وتصدر تقارير المستجدات المرحلية لتقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» و«تقرير الاستقرار المالي العالمي» مرتين في السنة. ويتضمن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تحليلا مفصلا لحالة الاقتصاد العالمي، ويجري تقييما للآفاق الاقتصادية والتحديات على صعيد السياسات عالميا وإقليميا. ويقدم أيضا تحليلا متعمقا لقضايا الساعة الملحة؛ وركز عدد أكتوبر ٢٠٠٩ من التقرير على موضوع دعم التعافي من الأزمة الاقتصادية العالمية، وفحص عدد إبريل ٢٠١٠ مسألة إعادة التوازن للنمو العالمي. ويقدم «تقرير الاستقرار المالي العالمي» تقييما لآخر المستجدات في الأسواق المالية العالمية والتوقعات ذات الصلة، ويتناول قضايا التمويل في الأسواق الصاعدة ضمن سياق عالمي. والغرض من هذا التقرير هو إلقاء الضوء على الاختلالات ومواطن الضعف التي يمكن أن تهدد استقرار الأسواق المالية. وشملت الموضوعات التي غطاها التقرير في السنة المالية ٢٠١٠ اجتياز التحديات المالية الناشئة عن التعافي العالمي (أكتوبر ٢٠٠٩) ومواجهة تحديات الاستقرار المالي الجديدة وبناء نظام اقتصادي عالمي أكثر أمانا (إبريل ٢٠١٠). ويغطي الفصل الثاني القضايا التي طُرحت في تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» و«تقرير الاستقرار المالي العالمي» أثناء السنة المالية ٢٠١٠.

وأطلق صندوق النقد الدولي أثناء السنة المالية ٢٠١٠ تقرير الراصد المالي لمسح وتحليل آخر تطورات المالية العامة، وتحديث البيانات المبلغة عن انعكاسات الأزمة على المالية العامة والتوقعات المالية على المدى المتوسط، وتقييم السياسات لوضع المالية العامة على أسس أكثر استمرارية. وكما هو الحال بالنسبة لتقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» و«تقرير الاستقرار المالي العالمي»، يعد تقرير الراصد العالمي جزءا من سلسلة الدراسات الاستقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية التي يجريها صندوق النقد الدولي. ويُعد هذا التقرير بالتنسيق الوثيق مع هاتين المطبوعتين ويكمل النظرة العامة المقدمة من خلالهما.

الرقابة الإقليمية

إضافة إلى مشاورات المادة الرابعة التي يعقدها صندوق النقد الدولي مع البلدان الأعضاء منفردة، يُجري الصندوق أيضا مناقشات رسمية مع المؤسسات الإقليمية المسؤولة عن السياسات المشتركة في الاتحادات النقدية، لا سيما منطقة اليورو، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (WAEMU)، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)، والاتحاد النقدي لمنطقة شرق الكاريبي (ECCU). وخلال هذه المناقشات المكملة لأعمال الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف، يفحص صندوق النقد الدولي السياسات المتبعة على مستوى الاتحاد، حيث إن أعضاء هذه الاتحادات نقلوا إلى المؤسسات الإقليمية المسؤوليات المنوطة بهم بشأن مجالين أساسيين من مجالات رقابة الصندوق– السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف.[١٩]

آفاق الاقتصاد الإقليمي

ويصدر صندوق النقد الدولي أيضا تقارير آفاق الاقتصاد الإقليمي (REOs) نصف السنوية، في إطار الدراسات الاستقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية التي يجريها، وتعرض تحليلا أكثر تفصيلا للتطورات الاقتصادية وأهم قضايا السياسات في الخمس مناطق الرئيسية في العالم: آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وإفريقيا جنوب الصحراء، ونصف الكرة الغربي. وتقدم تقارير آفاق

الاقتصاد الإقليمي تحليلا إقليميا مركزا للتطورات وأولويات السياسات يكمل التحليل العالمي الذي يعرضه الصندوق في تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» و«تقرير الاستقرار المالي العالمي» وتقرير «الراصد المالي.» ولا تمثل تقارير «آفاق الاقتصاد الإقليمي» جزءا رسميا من دور الصندوق الرقابي، ولكنها جزء رسمي من أنشطة التواصل الخارجي، وبالتالي تصدر هذه التقارير عادة بالتنسيق مع لقاءات التواصل الخارجي الموسعة في عديد من البلدان في كل منطقة.

وركزت تقارير «آفاق الاقتصاد الإقليمي» في السنة المالية ٢٠١٠ على تقييم ما يلزم من سياسات في كل منطقة للتغلب على الأزمة العالمية وتمهيد الطريق للعودة إلى تحقيق نمو مستمر. ويمكن الاطلاع على النصوص الكاملة لتقارير «آفاق الاقتصاد الإقليمي»، والبيانات الصحفية التي تلخص استنتاجاتها، والمحاضر والبث الشبكي للمؤتمرات الصحفية التي تُعقد وقت الإصدار في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي.[٢٠]

الرقابة على القطاع المالي

بيَّنت الأزمة المالية العالمية الحاجة إلى تحليل أعمق للروابط بين الاقتصاد الحقيقي والقطاع المالي، مما أدى إلى التركيز على إدراج قضايا القطاع المالي ضمن أعمال رقابة الصندوق. ومن ثم اكتسب برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) أهمية أكبر كأداة تتيح معلومات تفيد أعمال الرقابة.

وبدأ برنامج تقييم القطاع المالي في مايو ١٩٩٩ بناء على جهود مشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ويهدف إلى زيادة فعالية الجهود المبذولة لتعزيز سلامة النظم المالية في البلدان الأعضاء. وحظي البرنامج بتأييد خبراء من مجموعة من الهيئات الوطنية والأجهزة المعنية بوضع المعايير، ويهدف العمل في ظله إلى (١) تحديد مواطن القوة ومكامن الضعف في النظام المالي للبلد العضو؛ و(٢) تحديد الكيفية التي تدار بها مصادر الخطر الأساسية؛ و(٣) التأكد من احتياجات القطاع إلى المساعدة الإنمائية والفنية؛ و(٤) المساعدة في تحديد أولويات الاستجابة على صعيد السياسات. وتُجرى التقييمات على مستوى البلدان المنفردة في ظل برنامج تقييم القطاع المالي لمعالجة القضايا ذات الأهمية لدور الصندوق الرقابي، ومنها المخاطر التي تنشأ في القطاع المالي وتهدد استقرار الاقتصاد الكلي، ومدى قدرة القطاع المالي على امتصاص الصدمات الاقتصادية الكلية.[٢١] وتتحدد أولويات تقييمات البرنامج من خلال أشكال نموذجية، مع التركيز بقدر أكبر على البلدان المؤثرة في النظام المالي.

دور الصندوق الرقابي وأولويات السياسات في مواجهة الأزمة

تعديل أولويات الرقابة

وافق المجلس التنفيذي في سبتمبر ٢٠٠٩ على تعديل «بيان أولويات الرقابة» لصندوق النقد الدولي الذي اعتُمد في أكتوبر ٢٠٠٩ ويوضح الأولويات الاقتصادية والتشغيلية لرقابة الصندوق حتى عام ٢٠١١.[٢٢] وتم بذلك تعديل الأولويات الاقتصادية في البيان استجابة للتغيرات الكبيرة التي شهدتها البيئة العالمية في العام التالي على صدوره. وركزت الأولويات الاقتصادية المبدئية على تسوية العُسر في الأسواق المالية، وتعزيز النظام المالي العالمي، والتكيف مع التغيرات الحادة في أسعار السلع الأولية العالمية، وتشجيع الحد الاختلالات العالمية على نحو منظم. وبرغم الشعور السائد باستمرار أهمية القضايا ، فمن الواضح أن أبرز التحديات المستقبلية ستتمثل في التحول نحو تصميم استراتيجيات الخروج وتوفير متطلبات السياسة اللازمة للحفاظ على النمو العالمي. ومن ثم، وافق المجلس على صياغة الأولويات الاقتصادية للصندوق على النحو التالي:

- السماح بالسحب المنظم لتدخلات السياسة التي تمت لمواجهة الأزمة لضمان استمرارية التعافي. وبصفة خاصة، تصميم استراتيجيات للخروج
  - تدعم الاقتصاد والنظام المالي حسب الحاجة.
  - تضمن إتاحة الحيز اللازم للتصرف على صعيد السياسات مستقبلا.
- تعزيز النظام المالي العالمي.
- تشجيع إعادة التوازن بين مصادر الطلب العالمي، من خلال السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية، من أجل تحقيق نمو عالمي مستمر مع الحفاظ على الاختلالات العالمية قيد السيطرة.

ولم يدخل المجلس أي تغيير على الأولويات التشغيلية في البيان، والتي أخذت من التوصيات الرئيسية في مراجعة أنشطة الرقابة المقررة كل ثلاثة أعوام وأجريت عام ٢٠٠٨.

وصدرت في ديسمبر ٢٠٠٩ مذكرة ليسترشد بها خبراء صندوق النقد الدولي في أعمال الرقابة الثنائية، وتتضمن أولويات الرقابة المعدلة.

المشاركة في عملية التقييم المتبادل لمجموعة العشرين

تعهد قادة مجموعة العشرين في سبتمبر ٢٠٠٩ بإعداد عملية لتحديد الأهداف من أجل نمو قوي ومتوازن على أساس قابل للاستمرار، وصياغة السياسات اللازمة لتحقيقها، وتقييم التقدم نحوها («التقييم المتبادل»). وطُلب إلى صندوق النقد الدولي تقديم المساعدة في هذه العملية، وخاصة تحلِيل مدى الاتساق المتبادل بين أطر السياسات القومية والإقليمية لمجموعة العشرين، ووضع تحليل استشرافي للمجموعة تتوافق بشكل جماعي مع مسارات الاقتصاد العالمي باتجاه زيادة الاستمرارية والتوازن. وطُلب إلى الصندوق أيضا تقديم المشورة، عند الحاجة، حول كيفية تحسين احتمالات الاقتصاد العالمي على المدى المتوسط من خلال التعديلات الموحدة اللازمة على مستوى السياسات.

واجتمع المجلس التنفيذي في ديسمبر ٢٠٠٩ لمناقشة عملية التقييم المتبادل التي أنشأتها مجموعة العشرين ومشاركة الصندوق فيها.[٢٣] ورحب المديرون التنفيذيون بطلب أعضاء مجموعة العشرين أن يساعد الصندوق في عملية التقييم المشتركة بينها، واعتمدوا إطارا عاما لمشاركة خبراء الصندوق في هذه العملية، بما في ذلك طبيعة مساهمة الخبراء ونطاق هذه المساهمة. واتفق المديرون على أن العملية التي تقودها مجموعة العشرين ستكمل أنشطة الصندوق الرقابية،[٢٤] وإن كانت منفصلة ومميزة عنها، كما أنها تتيح فرصة لخبراء الصندوق كي يتعمقوا في مناقشات السياسة ويرفعوا من فعالية المشورة التي يقدمونها لأعضاء مجموعة العشرين. وأشار المجلس إلى أن رقابة الصندوق الثنائية ومتعددة الأطراف سوف تظل عملا مستقلا. وأيد معظم المديرين الدور المتوخى للمجلس التنفيذي،[٢٥] والذي يُقصد به الحفاظ على ملكية مجموعة العشرين لعملية التقييم المتبادل. وأشير إلى أن المجلس التنفيذي سوف يجري مراجعة لدور الصندوق في هذه العملية خلال عام واحد تقريبا بعد هذه المناقشة المبدئية.

وأكدت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية من خلال بيانها الصادر في اجتماعات الربيع في إبريل ٢٠١٠[٢٦] تأييدها لمشاركة الصندوق في عملية التقييم المتبادل، وأشارت إنها «يُنتظر أن تساعد على توجيه الأعضاء نحو نمو قوي ومتوازن على أساس قابل للاستمرار.» وعُرضت على مجموعة العشرين في شهر إبريل الجولة الأولى للعملية، بينما أشار تقييم المجلس إلى أن تنسيق السياسة الاقتصادية يمكن أن يرفع النمو العالمي على نحو متوازن وقابل للاستمرار.

عملية الإنذار المبكر

تمثل أحد الدروس المستفادة من الأزمة في ضرورة إجراء تحليلات أفضل للمخاطر الأساسية التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي، بما في ذلك سيناريوهات أسوأ الحالات المحتملة. ودعما لتقييمات المخاطر التي تهدد آفاق الاقتصاد العالمي وتتسم بأنها شديدة التأثير وإن كانت بعيدة الاحتمال، ومن أجل تحديد خيارات السياسة المتاحة لتخفيف حدتها، يجري صندوق النقد الدولي بالتعاون مع مجلس الاستقرار المالي عملية نصف سنوية للإنذار المبكر تهدف إلى الجمع بين المنظورين الاقتصادي الكلي والمالي بشأن المخاطر النظامية، مستندة في ذلك إلى مجموعة من الأدوات الكمية والمشاورات واسعة النطاق (راجع الإطار ٣–٣). وتُجرى هذه العملية في سياق جهود صندوق النقد الدولي لتقوية أعماله الرقابية، لا سيما تحليل المخاطر الاقتصادية والمالية والمخاطر على المالية العامة، فضلا على تحليل الآثار الانتشارية عبر القطاعات والحدود. ويظل المجلس التنفيذي مطلعا على أحدث التطورات والتقدم في هذه العملية، وتجري مناقشة نتائجها مع المجلس قبل عرضها أمام اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية. وأثناء السنة المالية ٢٠١٠، عُرضت هذه المستجدات على المجلس في سبتمبر ٢٠٠٩ وإبريل ٢٠١٠. وتمت أيضا إحاطة أعضاء المجلس في سبتمبر ٢٠٠٩ بالنواحي الفنية للمنهجيات والأدوات التحليلية المستخدمة في عمليات الإنذار المبكر، وخُصِّصت حلقة نقاش عقدها المجلس في نفس الشهر لاتخاذ مزيد من الخطوات في هذه العمليات.

العمل على فرض ضريبة القطاع المالي

أناطت مجموعة العشرين بصندوق النقد الدولي في سبتمبر ٢٠٠٩ مهمة إعداد تقرير حول طائفة الخيارات التي اعتمدتها البلدان، أو تنظر في اعتمادها، لكيفية تقديم القطاع المالي «مساهمة عادلة وملموسة في تحمل الأعباء المصاحبة للتدخلات الحكومية من أجل معالجة الخلل في النظام المصرفي.»[٢٧] وتضمن عمل خبراء الصندوق بشأن هذه المسألة دمج نتائج التشاور مع خبراء في الضرائب والدوائر الأكاديمية والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني، والأطراف المعنية الأخرى، وكذلك اجتماعات الإدارة العليا مع كبار المسؤولين في منظمات المجتمع المدني،[٢٨] ويدور محوره حول هدفين رئيسيين هما ضمان تحمل القطاع المالي التكاليف المباشرة على المالية العامة التي يمكن أن تفرضها في المستقبل أي إخفاقات أو أزمات وتقليل احتمالات وقوع هذه الأحداث وتقليل التكلفة عند وقوعها.

الإطار ٣–٣

عملية الإنذار المبكر المشتركة بين صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي

استجابة للنداءات الداعية إلى تحسين تحليل المخاطر النظامية من خلال الروابط بين القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي، وكذلك الآثار الانتشارية عبر الحدود وغيرها من السبل، بدأ صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٩ بتنفيذ عملية نصف سنوية للإنذار المبكر، ببذل جهود متضافرة مع مجلس الاستقرار المالي.[١] ويضم مجلس الاستقرار المالي خبراء وصناع سياسات من هيئات الرقابة المالية والبنوك المركزية في البلدان الأعضاء، ومن ثم يقدم عنصرا مكملا أساسيا لأعمال الصندوق البحثية والتحليلية متعددة الأطراف.

ولا تسعى عمليات الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات، وإنما تحدد جوانب الضعف، كما تبحث كلما أمكن في العوامل الممكنة التي تتسبب في التعجيل بالأزمات النظامية، وسياسات تخفيف حدة الأزمات، ومنها ما قد يتطلب التعاون الدولي. وتقوم عملية الإنذار المبكر على طائفة واسعة من الأعمال التحليلية ومعلومات السوق وآراء الخبراء، والتي تشتمل على مجموعة كبيرة من الأدوات التجريبية والرؤى السوقية والقطرية المستخلصة من أنشطة الصندوق المنتظمة في مجال الرقابة والتعامل مع الأزمات، إضافة إلى المشاورات مع الأطراف المشاركة في السوق، والأكاديميين، والسلطات في البلدان الأعضاء. وعُقدت حلقة نقاش أثناء الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٠٩ لإطلاع الجمهور على المنهجية المستخدمة في عملية الإنذار المبكر.

ويتعاون الصندوق ومجلس الاستقرار المالي تعاونا وثيقا بشأن عملية الإنذار المبكر، بما يتوافق مع مجالات تخصص كل منهما، حيث يتولى الصندوق القيادة في المسائل الاقتصادية والمالية الكلية والمخاوف بشأن المخاطر السيادية، بينما يتولى المجلس القيادة في قضايا التنظيم والرقابة المتعلقة بالنظام المالي.

وتُجرى هذه العملية بالتنسيق الوثيق مع تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» و«تقرير الاستقرار المالي العالمي» وتقرير «الراصد المالي»، وهي أهم مطبوعات تصدر عن الصندوق حول الرقابة العالمية، وتعتمد على عمله في مجالي التحليل والسياسات. وتُستخدم أنشطة الصندوق الرقابية المنتظمة على المستوى القُطري والإقليمي والعالمي لمتابعة تنفيذ الاستنتاجات التي تخلص إليها عمليات الإنذار المبكر وما تصدره من توصيات بشأن السياسات.

وعقب المناقشات مع المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي ومع مجلس الاستقرار المالي، تُقدَّم النتائج المستخلصة من العملية إلى اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية خلال اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية. وتسهم هذه النتائج أيضا فيما يتم من نقاش بشأن المخاطر شديدة التأثير وإن كانت بعيدة الاحتمال في سياق أنشطة الصندوق الرقابية بشكل أعم.

[١] للاطلاع على مزيد من المعلومات عن العملية، راجع «Factsheet: IMF-FSB Early Warning Exercise» على موقع شبكة الإنترنت: (www.imf.org/external/np/exr/facts/ewe.htm).

إلى اليمين: اثنان من المتعاملين في سوق وول ستريت يتحدثان إلى عملائهما بينما يراقبان معلومات تداول الأسهم. **إلى اليسار**: مستثمر يُصدر ردة فعل أثناء حديثه مع أحد سماسرة بورصة كولومبو للأوراق المالية في سري لانكا.

وقدم صندوق النقد الدولي في إبريل ٢٠١٠ تقريرا مرحليا إلى وزراء مالية مجموعة العشرين ركز فيه على خيارين، «مساهمة في الاستقرار المالي» ترتبط بآلية تسوية تتسم بالمصداقية والفعالية، ستضمن أن يدفع هذا القطاع حصة معقولة من تكاليف تسوية الأوضاع قبل وقوع الأزمة؛ ويمكن أيضا فرض رسوم لاحقة إذا اقتضت الحاجة، في حالة وقوع كارثة. ويمكن أن يقدم القطاع المالي مساهمات أخرى – لسداد التكاليف الإضافية المترتبة على وقوع أزمة مثلا– من خلال فرض «ضريبة الأنشطة المالية» على مجموع الأرباح والمكافآت التي تدفعها المؤسسات المالية وتُسدد في الإيرادات العامة. وعُرِضت النسخة النهائية من التقرير، التي استندت إلى مناقشة مجموعة العشرين للنسخة المرحلية، على قادة المجموعة خلال قمة تورونتو في يونيو ٢٠١٠.[٢٩]

قضايا السياسات الضريبية في مواجهة الأزمات

تناول المجلس التنفيذي خلال حلقة نقاش عُقِدت في يونيو ٢٠٠٩ مسألة ما إذا كانت الأزمة المالية العالمية قد أعطت أي دروس أطول أمدا في تصميم السياسات الضريبية.[٣٠] وأيد المديرون التنفيذيون النتيجة التي خلُص إليها خبراء الصندوق[٣١] بأن التحيز للديون والتشوهات الضريبية الأخرى ليست هي التي أطلقت العنان للأزمة المالية، ولكنها ربما أسهمت في الإفراط في الرفع المالي وفي وقوع مشكلات أخرى في الأسواق المالية. ورأوا أن للصندوق دور في تقديم المشورة بشأن السياسات وتوفير المساعدة الفنية للبلدان الأعضاء في مجال السياسات الضريبية، مستنيرا بخبرات المؤسسات المتخصصة الأخرى حيثما أمكن.

ورأي معظم المديرين أن قضايا التحيز للديون تستحق الاهتمام في برامج الإصلاح الضريبي للبلدان المختلفة. وشددوا أيضا على الحاجة إلى إحكام التنظيم في القطاع المالي وقطاع الشركات حيث توجد مخاوف أكبر بشأن الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي.

وأشار المديرون التنفيذيون إلى أن الاعتبارات الضريبية كانت أحد العوامل، وإن كان غير مهيمن، وراء استحداث أدوات وهياكل مالية مركبة، لكنه أقروا بأن إلغاء هذه المعاملات ذات الدوافع الضريبية سيكون إجراء غير عملي على الأرجح لما يتطلبه من إصلاحات ضريبية جذرية. ولفت المديرون الانتباه إلى المعاملة الضريبية لمختلف أشكال المكافآت التي يحصل عليها المسؤولون التنفيذيون، مشيرين إلى احتمال أن تكون هذه المعاملة قد ساهمت في زيادة الإقبال على تحمل المخاطر والرؤية قصير الأجل.

وأشار معظم المديرين إلى إمكانية أن يكون تأثير السياسات الضريبية على أسعار الأصول كبيرا، بل أن يكون معقدا ويصعب التنبؤ به أيضا. والسبيل الأكثر فعالية من التدابير المخصصة في معالجة جذور المشكلات ذات الصلة هو السياسة الاقتصادية الكلية السليمة والتنظيم الموجه بدقة نحو الهدف.

إدارة التدخلات لمواجهة الأزمات في النظام المالي

اجتمع المجلس التنفيذي في أغسطس ٢٠٠٩ لمناقشة تدابير مواجهة الأزمات في النظام المالي والمخاطر المحيطة بالميزانيات العمومية السيادية.[٣٢] وبينما أقر المديرون بأن الوقت لا يزال مبكرا على سحب الدعم الكبير المقدم من الحكومات والبنوك المركزية، أعربوا عن رأيهم بأنه من الملائم البدء في دراسة الأسلوب الأكثر فعالية لمعالجة الميزانيات العمومية الحكومية المتضخمة والعمل على وضع استراتيجيات للخروج المنظم. وإزاء هذه الخلفية، أشاروا إلى ضرورة توخي الشمولية والشفافية في معالجة أثر التدخلات على المالية العامة ومخاطرها المالية، مع تخصيص مرحلة لإنهاء هذه التدخلات بغية تحقيق التوازن الملائم بين تجنب الاضطرابات في الأسواق من جهة وتحقيق أقصى درجات التعافي

من جهة أخرى. غير أن المديرين أكدوا أن نطاق استراتيجيات الخروج ووتيرتها وتوقيتها سيعتمد اعتمادا كبيرا على الظروف السائدة في كل بلد.

وأكد المديرون التنفيذيون أنه ينبغي أن يكون هناك تحديد واضح للجوانب التي تقتضي التنسيق والتعاون على المستويين المحلي والدولي، بما في ذلك مع القطاع الخاص، في سياق إنهاء تدابير دعم القطاع المالي. وقالوا إن للصندوق دورا محوريا في متابعة المخاطر وأوجه الضعف على مستوى المالي الكلي، ورصد أثر سياسات إدارة الأصول والخصوم السيادية، وتقديم الإرشادات حول إعادة هيكلة الميزانيات العمومية وإنهاء التدابير الاقتصادية الكلية، والعمل كمحفل لمناقشة هذه القضايا المعقدة والمساهمة في تعميق فهمها على المستوى العالمي.

تقييم الأهمية النظامية للكيانات المالية

عقد المجلس التنفيذي حلقة نقاش في سبتمبر ٢٠٠٩ فحص خلالها الإرشادات التي وُضعت بالتنسيق مع مجلس الاستقرار المالي وبنك التسويات الدولية، والمقترحة لتقييم مدى الأهمية النظامية للمؤسسة أو السوق أو الأداة المالية. وقامت المؤسسات الثلاثة بهذا العمل استجابة لطلب مجموعة العشرين إجراء هذا التحليل في إبريل ٢٠٠٩، وقُدِّم التقرير النهائي إلى مجموعة العشرين في شهر أكتوبر.[٣٣]

قواعد المالية العامة لاستمرارية الموارد العامة

ارتفع في السنوات الأخيرة عدد البلدان التي اعتمدت على القواعد المالية للاسترشاد بها في وضع سياسة المالية العامة، ومن المرجح أن يزداد الاهتمام بهذه القواعد في الفترة القادمة حيث تسعى البلدان إلى وضع استراتيجيات خروج لمواجهة تحديات المالية العامة الناجمة عن الأزمة المالية. وعقد المجلس التنفيذي في ديسمبر ٢٠٠٩ حلقة نقاش حول موضوع تثبيت التوقعات بشأن استمرارية الموارد العامة من خلال قواعد المالية.[٣٤]

واتفق المديرون التنفيذيون على أن جودة الأطر والمؤسسات التي ترتكز عليها سياسة المالية العامة، لا سيما النظم الملائمة للإدارة المالية العامة، تشكل عنصرا حاسما في جودة الأداء المالي وشرطا أساسيا لفعالية تنفيذ القواعد المالية. وقالوا إن استخدام القواعد المالية يرتبط عامة بتحسن الأداء المالي والضبط الناجح لأوضاع المالية العامة برغم صعوبة تأكيد اتجاه العلاقة السببية بينهما. وشدد المديرون على أن فعالية القواعد تتطلب الموازنة بين بعث الثقة في أن الأهداف سوف تتحقق والسماح بالمرونة الكافية للقيام بالتحرك الملائم لمواجهة صدمات الناتج وغيرها من الصدمات. واتفقوا على ضرورة أن تكون القواعد المالية شفافة وموثوقة، مع ارتباطها الواضح بالهدف النهائي المتمثل في مستوى من المديونية يمكن الاستمرار في تحمله.

واتفق المديرون التنفيذيون على أن مجرد وضع قواعد للمالية العامة لا يضمن النجاح، ما لم تكن هناك تكاليف ترتبط بكسر القواعد. وأقروا بالضغوط التي فرضتها الأزمة العالمية على القواعد المالية، مشيرين إلى أن حوالي ربع البلدان التي لا تطبق سوى قواعد وطنية قامت بتعديل هذه القواعد أو تعليق العمل بها. ومع ذلك، أقر المديرون بأن الأطر الوطنية المعمول بها في بلدان كثيرة تمكنت من التعامل مع الأزمة، وأشاروا أيضا إلى عدم تغيير أي من القواعد على المستوى فوق القومي للتحرك في مواجهة الأزمة.

وبالنظر إلى المستقبل، اتفق المديرون على أن الأطر القائمة على القواعد المالية يمكن أن تساهم بدور مهم في تعزيز الثقة وتثبيت التوقعات بشأن استمرارية أوضاع المالية العامة. غير أنه من الضروري تطويع هذه الأطر لظروف البلدان المعنية.

الخروج من سياسات التدخل لمواجهة الأزمة

ناقش المجلس التنفيذي في فبراير ٢٠١٠ مبادئ الخروج من سياسات التدخل الاستثنائية غير المسبوقة لمواجهة الأزمة والتي نفذتها البلدان في أنحاء العالم إثر بدء الأزمة العالمية، وعُقدت هذه المناقشة استجابة لطلب اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية تقديم الصندوق مشورة ورأي أكثر تحديدا للخروج من تدابير التدخل لمواجهة الأزمة.[٣٥] وركز معظم النقاش على الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة متوسطة وكبيرة الحجم حيث كانت التدخلات فيها أكبر.

واتفق المديرون التنفيذيون على أن استراتيجيات الخروج ينبغي أن تتسم بالترابط والمصداقية، فضلا على المرونة، والاسترشاد بآليات السوق والتكامل على مستوى الكيانات المعنية بصنع السياسات. وأقروا بأن التوقيت والوتيرة والطريقة الملائمة للخروج من سياسات مواجهة الأزمة ستعتمد على حالة الاقتصاد وصحة النظام المالي؛ وأعربوا عن رأيهم عموما بأن تنسيق موعد سحب التدابير بين البلدان المتقدمة وبلدان الأسواق الصاعدة هو أمر غير ممكن وغير محبذ. وقالوا إن التحدي الأكبر سوف يتمثل في رسم مسار بين سحب هذه التدابير في وقت مبكر ومن ثم تهديد التقدم في تأمين التعافي الاقتصادي، والتأخر في سحبها بما يمكن أن يشوه حوافز القطاع الخاص ويُنشئ مخاطر اقتصادية كلية.

وأكد المديرون التنفيذيون أن ضمان استمرارية أوضاع المالية العامة من أهم الأولويات، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة البدء في ضبط الأوضاع متى ظهرت دلائل واضحة على حدوث تعاف تتوافر له مقومات البقاء الذاتية. وأعربوا عن رأيهم أن الأزمة هي فرصة سانحة لدفع الإصلاحات اللازمة، بما في ذلك في مجالي المستحقات المرتبطة بتقدم السن والخصخصة.

وأعرب المديرون عن رأيهم بتوافر الأدوات اللازمة لدى البنوك المركزية لسحب تدابير التدخل في السياسة النقدية لمواجهة الأزمة وألقوا الضوء على أهمية الحفاظ على استقلالية البنوك المركزية مع سحب التدابير المضادة للأزمة. واتفقوا على أنه يُحَبَّذ تنسيق السياسات وتبادل المعلومات بين البلدان بانتظام عن خطط سحب التدابير والسياسات المالية المحددة لمنع حدوث آثار انتشارية تزعزع الاستقرار – مع إعطاء الاهتمام اللازم لمجموعات البلدان المعرضة لأشد المخاطر– وكذلك لضمان تحقيق نتائج أفضل. واتفق المديرون أيضا على أنه فضلا على مساندة الصندوق لجهود التصحيح في البلدان الأعضاء، ينبغي له السعي لتشجيع الاتساق الدولي من خلال المراقبة الدقيقة لعملية الخروج وآثارها الانتشارية المحتملة في سياق أنشطة الرقابة الثنائية ومتعددة الأطراف التي يقوم بها.

بناء القدرات

يتألف بناء القدرات من خدمات التدريب والمساعدة الفنية، وهو أحد المجالات الأساسية في عمل الصندوق وأحد العناصر الضرورية في

الشكل البياني ٣-٤:

المساعدة الفنية المقدمة حسب الإدارات والموضوعات (سنة عمل/شخص)

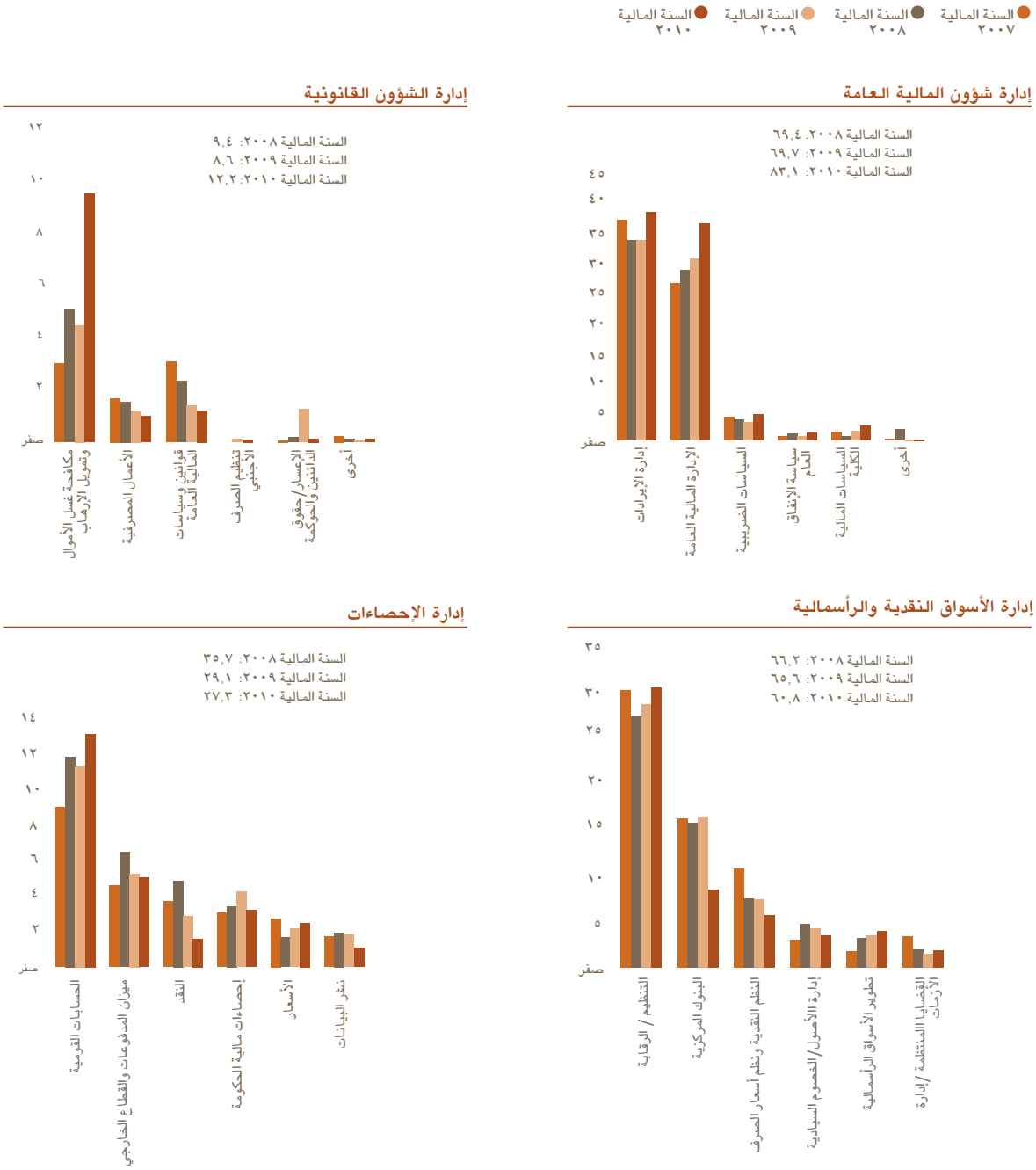

المصدر: مكتب إدارة المساعدة الفنية في صندوق النقد الدولي.

الجهود المبذولة لضمان تحقيق استمرارية التعافي العالمي من خلال تأثيره على تصميم السياسات وتنفيذها في كثير من البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي.

المساعدة الفنية

يساعد الصندوق البلدان الأعضاء في صياغة السياسات وتقوية الترتيبات المؤسسية من أجل تصميم وتنفيذ سياسات اقتصادية كلية ومالية وهيكلية ملائمة، وذلك استجابة للطلبات المقدمة منها للحصول على مساعدة فنية. وفضلا على المنفعة الآنية التي تعود على البلدان المتلقية للمساعدة الفنية من الصندوق، فإنها تسهم أيضا في بناء اقتصاد عالمي أكثر قوة واستقرارا من خلال مساعدة البلدان الأعضاء المنفردة في معالجة مواطن الضعف المؤسسي ونقص الموارد المطلوبة لتصميم السياسات وتنفيذها.

ويقدم صندوق النقد الدولي المساعدة الفنية في مجالات خبراته الأساسية وهي سياسة الاقتصاد الكلي، والسياسة الضريبية وإدارة الإيرادات، وسياسة النفقات والإدارة المالية العامة، والسياسة النقدية، ونظام سعر الصرف، واستمرارية أوضاع القطاع المالي، والأطر القانونية (التي تحكم الأنشطة الاقتصادية) والإحصاءات (راجع الشكل البياني ٣–٤). وتُقَدَّم المساعدة الفنية إلى طائفة واسعة من البلدان أعضاء الصندوق، فاستفاد منها أكثر من ١٤٠ بلدا في السنة المالية ٢٠١٠، ومنها اقتصادات متقدمة وأسواق صاعدة. غير أن حوالي ٨٥٪ من مساعدة الصندوق الفنية يُوَجَّه إلى البلدان الأعضاء منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط (راجع الشكل البياني ٣–٥)؛ كما تمثل البلدان الخارجة من دائرة الصراعات واحدة من أكثر الفئات استفادة منها.

المساعدة الفنية لمواجهة الأزمة

أثبتت المساعدة الفنية التي قدمها الصندوق في السنة المالية ٢٠١٠ أنها أداة حيوية في مساعدة البلدان الأعضاء على التحرك في مواجهة الأزمة المالية العالمية. وقُدِّمت مساعدة فنية مكثفة خلال السنة المالية ٢٠١٠ في عدد من المجالات الحاسمة في إجراءات التصدي للأزمة وتحقيق التعافي مثل:

الشكل البياني ٥

المساعدة الفنية المقدمة في السنة المالية ٢٠١٠ حسب الإدارات والمناطق (سنة عمل/شخص)

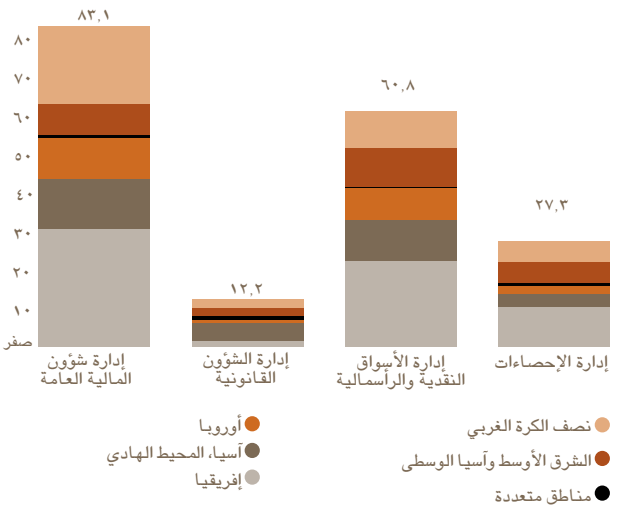

المصدر: مكتب إدارة المساعدة الفنية في صندوق النقد الدولي.

- إدارة النقدية وضوابط الإنفاق وأطر الموازنة لحماية السيولة الحكومية والمساعدة في تفعيل مسارات موثوقة لتصحيح أوضاع المالية العامة (اليونان وآيسلندا وجامايكا ولاتفيا وبولندا ورومانيا)؛
- تقوية الإدارة الضريبية كرد فعال إزاء التراجع الحاد في الإيرادات الناجم عن الأزمة (اليونان وهنغاريا ولاتفيا وليتوانيا وأوكرانيا)؛
- التشريعات المصرفية الطارئة، والعمليات النقدية لمواجهة الأزمة، وإدارة الدين العام (آيسلندا)؛
- إعادة هيكلة البنوك وتقوية تأمين الودائع (هنغاريا ولاتفيا والجبل الأسود)؛
- تعزيز أطر تسوية الأوضاع في المؤسسات المالية (لاتفيا وليتوانيا ومولدوفا وأوكرانيا)؛
- تحسين نظام الإعسار في قطاع الشركات (لاتفيا وصربيا وأوكرانيا)؛
- تقييم تأثير إعادة هيكلة الديون وحماية البنوك (جامايكا)؛
- تعزيز التأهب للأزمات والتخطيط للطوارئ في القطاع المصرفي (أرمينيا والجمهورية الدومينيكية ونيجيريا وبنما)؛
- تقييم جودة بيانات ميزان المدفوعات ومستوى دقتها (كوسوفو).

وركزت هذه المساعدة الفنية على المساندة الوقائية أوحل المشكلات، حسب الحاجة، وأكدت ثلاث خصائص متفردة في المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق، كان أولها القدرة على سرعة الاستجابة للطلبات العاجلة من الحكومات – غالبا مع انتقال فرق خبراء متخصصين إلي الموقع في غضون فترة وجيزة وقبل أي عمليات أخرى للصندوق. وثانيا، كانت عمليات التشخيص الفني والتوصيات العلاجية غالبا ما تمثل مدخلات أساسية في تصميم البرامج. وأخيرا، كانت هناك استمرارية فعالة بين المساعدة الفنية وأعمال البرامج/الرقابة مع وجود خبراء من الإدارات الوظيفية في الصندوق كانوا يشاركون في فرق المساعدة الفنية والإدارات المختصة بشؤون المناطق الجغرافية معا. ومن العناصر المهمة في استراتيجية الصندوق لمنع/تسوية الأزمات تشديده على السرعة والمرونة في الاستجابة، والتكامل الدقيق بين المشورة المتخصصة والمشورة الاقتصادية الكلية العامة، والاعتماد على خبراء داخليين ممن يمكنهم التنقل بين إداراته، الأمر الذي يميز مساعدته الفنية عن المساعدة المقدمة من الأطراف الأخرى المعنية ببناء القدرات على المدى الطويل.

مبادرات المساعدة الفنية في السنة المالية ٢٠١٠

واصل صندوق النقد الدولي في السنة المالية ٢٠١٠ تطبيق استراتيجيته الرامية إلى تعزيز فعالية المساعدة الفنية التي يقدمها، والتي بدأ تنفيذها في السنة المالية ٢٠٠٩ وفقا للإصلاحات التي أقرها المجلس التنفيذي في مايو ٢٠٠٨. وتضمنت هذه الاستراتيجية توسعا كبيرا في علاقات الشراكة مع الجهات المانحة وتنفيذ إصلاحات إطار المساعدة الفنية. وفي ظل هذه الاستراتيجية، تُقَدَّم المساعدة الفنية باستخدام الطريقة الملائمة لكل بلد، مثل بعثات التشخيص التي تدعمها زيارات خبراء يُكَلَّفون بمهام على أساس طويل الأجل وأساس قصير الأجل.

إلى اليمين: مدير عام الصندوق السيد دومينيك ستراوس–كان وممثلا الحكومة النمساوية يوقعون اتفاقية توسيع نطاق التدريب في معهد فيينا المشترك، في مقر الصندوق بالعاصمة واشنطن، في إبريل ٢٠١٠. **إلى اليسار**: مجموعة من الطلاب يحضرون دورة تدريبية ينظمها معهد صندوق النقد الدولي بعنوان «إحصاءات الدين الخارجي» في مقر الصندوق بالعاصمة واشنطن، في يوليو ٢٠٠٩.

مراكز المساعدة الفنية الإقليمية

لا يزال التوسع جار في المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق من خلال مراكز المساعدة الفنية الإقليمية (RTACs) بما في ذلك إنشاء مركز إقليمي جديد بدأ عملياته أثناء السنة المالية ٢٠١٠. وافتتح الصندوق في مايو ٢٠٠٩ مركز المساعدة الفنية لأمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية (CAPTAC-DR)، ويخدم سبعة بلدان في المنطقة.[٣٦] ويحظى هذا المركز بدعم من المفوضية الأوروبية وإسبانيا وكندا والمكسيك وألمانيا ومصرف التكامل الاقتصادي في أمريكا الوسطى، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، كما يحصل على مساهمات من البلد المضيف (غواتيمالا)، وبلدان المنطقة الأخرى المتلقية للمساعدة الفنية وصندوق النقد الدولي. أما برنامج تقديم المساعدة الفنية من خلال مراكز المساعدة الفنية الإقليمية لمناطق شرق وغرب ووسط إفريقيا فقد ازدادت بشكل كبير.

ومن المخطط بدء تشغيل مركزين إقليميين آخرين في إفريقيا بنهاية عام ٢٠١٠ استكمالا للتغطية التامة لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، ويُتوقع تشغيل مركز آخر في آسيا الوسطى في مطلع عام ٢٠١١ (راجع الجدول ٣–٤). وأطلقت حملة كبيرة لتدبير الموارد من أجل مراكز المساعدة الفنية الإقليمية في إفريقيا تُوِّجت في ديسمبر ٢٠٠٩ بجلسة ناجحة قُطِعت فيها التعهدات، واشترك في استضافتها بنك التنمية الإفريقي.[٣٧] وبرغم أن المناقشات مع عدد من الجهات المانحة لا تزال جارية، حصلت مراكز المساعدة الفنية الإقليمية في إفريقيا، بما فيها المركزان الجديدان، على تعهدات ومساهمات كبيرة من المملكة المتحدة وسويسرا وفرنسا وبنك التنمية الإفريقي وأستراليا وهولندا وألمانيا وبنك الاستثمار الأوروبي وفنلندا والكويت ولكسمبرغ وإيطاليا والبرازيل. والعمل جارٍ أيضا على تدبير الموارد للمركز الجديد في آسيا الوسطى ومركز المساعدة الفنية الإقليمي القائم في منطقة الشرق الأوسط.

الصناديق الاستئمانية المواضيعية

تقوم فكرة الصناديق الاستئمانية المواضيعية في صندوق النقد الدولي على تجميع موارد المانحين لخدمة البلدان الأعضاء في موضوعات متخصصة تكميلا لعمل مراكز المساعدة الفنية الإقليمية. وبدأت في مايو ٢٠٠٩ عمليات أول صندوق استئماني مواضيعي في الصندوق لدعم المساعدة الفنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (راجع الإطار ٣–٥ في الصفحة الإلكترونية).[٣٨] ويحظى هذا الصندوق الاستئماني المواضيعي بدعم من سويسرا والنرويج وكندا واليابان والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة ولكسمبرغ وهولندا وكوريا وفرنسا وألمانيا، ويسهم في تعزيز النظم القومية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في سياق الجهود الجارية لتقوية البنيان المالي الدولي بغية دعم مستويات أعلى من الاستقرار المالي والحوكمة. فضلا على ذلك، عُقدت اجتماعات لبحث قضايا التخطيط مع الشركاء في جهود التعاون فيما يخص الصندوق الاستئماني للسياسة والإدارة الضريبية والصندوق الاستئماني لإدارة ثروة الموارد الطبيعية، كما انطلقت حملة تدبير الموارد لهما في أواخر السنة المالية ٢٠١٠.

توسيع علاقات الشراكة مع الجهات المانحة

بدأ خلال السنة المالية ٢٠١٠ تنفيذ اتفاقية الشراكة في تقديم المساعدة الفنية بين الصندوق والمفوضية الأوروبية التي شاركت في مركز المساعدة الفنية لأمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية ومركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط. كذلك ازدادت علاقات الشراكة القائمة مع عدد من الجهات المانحة، ومن أبرزها سويسرا والمملكة المتحدة وهولندا وألمانيا وبنك الاستثمار الأوروبي ولكسمبرغ، واتسع نطاقها إلى حد بعيد. فضلا على ذلك، اكتسب عدد من الجهات المانحة الناشئة الجديدة أهمية متزايدة كشركاء في المساعدة على بناء القدرات التي يقدمها من الصندوق ومن أبرزها البرازيل وكوريا والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية.

الجدول ٣–٤

مراكز المساعدة الفنية الإقليمية القائمة والمزمع إنشاؤها

اسم المركز	الموقع	سنة التأسيس	عدد البلدان التي يخدمها	نسبة بلدان الدخل المنخفض في عضوية الصندوق
مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ	سوفا، فيجي	١٩٩٢	١٥	٧
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي	بريدج تاون، بربادوس	٢٠٠١	٢٠	٥
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط	بيروت، لبنان	٢٠٠٤	١٠	٢٠
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة شرق إفريقيا	دار السلام، تنزانيا	٢٠٠٢	٧	١٠٠
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة غرب إفريقيا	باماكو، مالي	٢٠٠٣	١٠	٩١
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة وسط إفريقيا	ليبرفيل، غابون	٢٠٠٧	٧	٥٠
مركز المساعدة الفنية لأمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية	غواتيمالا، غواتيمالا	٢٠٠٩	٧	صفر
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة جنوب إفريقيا	بورت لويس، موريشيوس		١٣	٣٣
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة غرب إفريقيا	أكرا، غانا		٦	٦٧
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة آسيا الوسطى	طشقند، أوزبكستان		٧	٤٣

المصدر: مكتب إدارة المساعدة الفنية في صندوق النقد الدولي.

تنفيذ إصلاحات المساعدة الفنية

مضى الصندوق خلال السنة المالية ٢٠١٠ في فتح حسابات فرعية تحت أداة الحساب الإطاري المُدار الجديد لصالح إدارة الموارد المالية الخارجية لأنشطة الصندوق المختارة والتي وافق عليها المجلس التنفيذي في إبريل ٢٠٠٩ بغية تعزيز علاقات الشراكة مع الجهات المانحة. وتقوم أداة أنشطة الصندوق المختارة على نموذج جديد لحساب التكلفة يتسم بالشفافية ويتيح قدرا أكبر بكثير من المرونة في عدد من المجالات. وفُتح حتى الآن خمسة عشر حسابا فرعيا تحت أداة أنشطة الصندوق المختارة، ستة منها متعددة الأطراف وتسعة ثنائية.

وتأسس برنامج تقييم المساعدة الفنية بقرار من المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٢ لضمان مواصلة تلبية المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق لاحتياجات البلدان الأعضاء وتأكيد كفاءتها وفعاليتها، وأجريت في ظله تقييمات خارجية مستقلة خلال السنة المالية ٢٠١٠ لأنشطة مراكز المساعدة الفنية الإقليمية لمناطق الكاريبي والمحيط الهادئ والشرق الأوسط (راجع الإطار ٣–٦ في الصفحة الإلكترونية) وللمساعدة الفنية المقدمة تحت الحسابين الفرعيين الثنائيين لليابان وسويسرا. كذلك أجرى الصندوق مراجعة لقائمة خبراء المساعدة الفنية الذين يعملون معه– والتي اعتمدت عليها الإدارات المعنية بتقديم المساعدة الفنية في تكليف خبراء خارجيين بمهام في مجال بناء القدرات– من أجل تحسين الشفافية في عملية التوظيف وتسهيل عملية تقديم الطلبات.

وفي ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وما نتج عنها من احتياجات لبناء القدرات في عدد من البلدان الأعضاء، عمدت الإدارة العليا للصندوق في ديسمبر ٢٠٠٩ إلى تعليق العمل بسياسة مساهمة البلدان الأعضاء في التدريب وتأجيل تطبيق هذه السياسة على المساعدة الفنية حتى نهاية إبريل ٢٠١١. وكان المجلس التنفيذي قد اعتمد في عام ٢٠٠٨ سياسة جديدة يُحَصِّل الصندوق بموجبها رسوما من البلدان الأعضاء لقاء ما يقدمه لها من مساعدة فنية وتدريب، وتتحدد الأتعاب على أساس جدول متدرج يستند إلى نصيب الفرد من دخل البلد المعني. وبدأ الصندوق يُحَصِّل رسوم التدريب بموجب السياسة الجديدة في مايو ٢٠٠٩، بينما كان من المقرر تحصيل الأتعاب لقاء المساعدة الفنية من الصندوق اعتبارا من يناير ٢٠١٠. وتبلورت فكرة سياسة تحصيل الرسوم كاختبار في السوق للطلب على المساعدة الفنية من الصندوق. وكما تبتين مع هذا كان النجاح في توسيع نطاق التمويل المقدم من المانحين بمثابة إشارة بديلة على قوة الطلب في السوق.

التدريب

يمثل تدريب المسؤولين في البلدان الأعضاء جزءا أساسيا من جهود الصندوق لبناء القدرات. وتُصَمَّم الدورات التدريبية والحلقات التطبيقية والدراسية لتبادل الخبرات التي اكتسبها خبراء الصندوق في طائفة واسعة من الموضوعات التي تكتسب أهمية حاسمة في التحليل الاقتصادي الكلي والمالي الفعال وصنع السياسات، وكذلك في موضوعات أدق تخصصا تتعلق بإعداد الإحصاءات الاقتصادية الكلية ومختلف قضايا المالية العامة والقضايا النقدية والقانونية (راجع الإطار ٣–٧ في الصفحة الإلكترونية). ويُقدم معظم التدريب من خلال برنامج ينظمه معهد صندوق النقد الدولي (بالتعاون مع إدارات أخرى)، وتُنَظَّم بصفة رئيسية في المقر الرئيسي للصندوق، وفي سبعة مراكز تدريب إقليمية في أنحاء العالم، ومن خلال التعلم من بُعد.

وقدم برنامج معهد الصندوق ٢٧٥ أسبوعا من الدورات التدريبية في السنة المالية ٢٠١٠، حضرها نحو ٤٢٠٠ مشارك، وبلغ مجموع أسابيع التدريب للمشاركين ٨٧٠٠ أسبوع (راجع الجدول ٣–٥). وبعد تراجع التدريب في السنة المالية ٢٠٠٩، نتيجة لعملية إعادة الهيكلة في الصندوق، كان هدف السنة المالية ٢٠١٠ هو بدء عملية إعادة بناء حجم التدريب مع ضمان الاستمرار في تطبيق منهج دراسي ملائم لأولويات صندوق النقد الدولي والاحتياجات المتطورة للبلدان الأعضاء. وتحقيقا لهذه الغاية، ازداد التدريب الذي يقدمه خبراء المعهد عن موضوعات الاقتصاد

الجدول ٣–٥

برامج التدريب في معهد صندوق النقد الدولي، السنوات المالية ٢٠٠٧–٢٠١٠

	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
المقر الرئيسي				
أسبوع تدريب	٨٧	٧٨	٥٤	٥٨
أسبوع تدريب للمشاركين	٣،١٨٢	٢،٨١٣	١،٩٧٤	١،٩٩٢
مراكز التدريب الإقليمية				
أسبوع تدريب	١٥٢	١٧٢	١٥٨	١٦٣
أسبوع تدريب للمشاركين	٤،٥٨٦	٥،٢٨٠	٤،٧٣٧	٥،٠٦٧
دورات تدريبية خارجية				
أسبوع تدريب	٣٣	٣٥	٤٢	٣٦
أسبوع تدريب للمشاركين	٩٨٣	١،٠٧١	١،٢١١	١،٠١٢
التعليم من بعد				
أسبوع تدريب	١٦	١٨	١٦	١٨
أسبوع تدريب للمشاركين	٦٥٧	٦٧٥	٥٧٠	٦٤٦
المجموع				
أسبوع تدريب	٢٨٨	٣٠٣	٢٧٠	٢٧٥

المصدر: معهد صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: قد لا تتوافق المكونات تماما مع المجموع نتيجة للتقريب.

الكلي بأكثر من ٣٪، وخُصِّصت أسابيع تدريب إضافية لقضايا القطاع المالي (وشملت دورة تدريبية جديدة متعمقة لخبراء الاقتصاد الكلي عن التمويل) وللسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف. وعُقدت حلقة نقاش رفيعة المستوى في سنغافورة عن «نظم الإنذار المبكر ودورها في الرقابة»، وحلقة نقاش أخرى رفيعة المستوى أيضا في مقر الصندوق خلال اجتماعات الربيع بالتعاون مع بنك التسويات الدولية عن «الإطار الناشئ للتنظيم المالي والسياسات النقدية.» وبوجه عام، ارتفع عدد أسابيع التدريب بأقل من ٢٪ نتيجة لزيادة تراجع الدورات التدريبية المتخصصة التي تقدمها الإدارات المعنية بتقديم المساعدة الفنية في إطار برنامج معهد الصندوق، الأمر الذي يرجع إلى الطلب المكثف الذي يواجه هذه الإدارات في المجالات الأخرى ذات الأولوية.

وتمثل زيادة التمويل من الجهات المانحة جزءا أساسيا من استراتيجية إعادة بناء حجم التدريب. وعُقدت اتفاقية بين النمسا وصندوق النقد الدولي أثناء السنة المالية ٢٠١٠ للتوسع في التدريب من خلال معهد فيينا المشترك تنتج عنها زيادة كبيرة في مساندة السلطات النمساوية للتدريب المقدم من الصندوق. وتدخل الزيادة في تمويل التدريب أيضا كجزء من توسيع شبكة مراكز المساعدة الفنية الإقليمية (راجع «مراكز المساعدة الفنية الإقليمية» في جزء سابق من هذا الفصل).

البيانات ومبادرات نشر البيانات

تبرز الأزمات المالية ثغرات البيانات حينما يؤدي عدم توافر معلومات دقيقة في الوقت المناسب إلى إعاقة قدرة صناع السياسات والأطراف المشاركة في السوق على تحديد تحركات فعالة لمواجهتها. وأكدت الأزمة العالمية من جديد أن سلامة البيانات وسلامة التحليل هما عصب الحياة للرقابة الفعالة وتحركات السياسات على المستويين الوطني والدولي.

وخلال اجتماعات الربيع في إبريل ٢٠٠٩، أيدت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية الدعوة التي وجهتها مجموعة العشرين إلى صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي لاستكشاف ثغرات المعلومات التي أظهرتها الأزمة وتقديم تقرير يطرح اقتراحات ملائمة لتعزيز عملية جمع البيانات. وبعد إجراء مشاورات واسعة النطاق مع المستخدمين الرسميين للبيانات الاقتصادية والمالية في بلدان مجموعة العشرين ومؤسسات دولية أخرى، وخاصة المسؤولة عن تحليل الاستقرار المالي– شملت مؤتمرا عُقد لمدة يومين في مقر الصندوق في يوليو ٢٠٠٩ واشتركت المؤسستان في رعايته[٣٩] – أصدر صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي تقريرا في مطلع شهر نوفمبر ٢٠٠٩ تضمن عشرين توصية حول ثغرات المعلومات الرئيسية التي يتعين سدها (راجع الإطار ٣–٤).[٤٠]

الإطار ٣–٤

توصيات صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي لسد ثغرات البيانات التي كشفت عنها الأزمة

قدم صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي تقريرا إلى مجموعة العشرين حول قضايا البيانات ذات الصلة بالأزمة بعنوان «الأزمة المالية وثغرات البيانات» (The Financial Crisis and Information Gaps) تضمن عشرين توصية تخص سد ثغرات المعلومات التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية. وحُدِّدت أربع توصيات رئيسية في التقرير كما يلي:

- **تحسين رصد تراكم المخاطر في القطاع المالي**، من خلال تعزيز الإبلاغ على المستوى الدولي عن مؤشرات السلامة المالية، ووضع مقاييس كلية للرفع المالي وتفاوت آجال الاستحقاق، وتحسين نطاق تغطية أدوات تحويل المخاطر؛
- **تحسين البيانات في الوصلات الشبكية المالية الدولية**، من خلال تحسين المعلومات عن الروابط بين المؤسسات المالية العالمية المهمة نظاميا وتقوية مبادرات جمع البيانات عن التدفقات المصرفية عبر الحدود وأوضاع الاستثمار، والانكشافات؛
- **رصد مخاطر تعرض الاقتصادات المحلية للصدمات**، من خلال تعزيز التغطية القطاعية للميزانيات العمومية الوطنية وبيانات تدفق الأموال، وتشجيع إعداد إحصاءات مالية الحكومة في الوقت المناسب على أساس موحد وقابل للمقارنة عبر البلدان، ونشر بيانات أكثر قابلية للمقارنة عن أسعار العقارات؛
- **تحسين الإخطارات بشأن الإحصاءات الرسمية**، والتي كانت متوافرة في بعض الحالات لمعالجة قضايا السياسات الحاسمة وقت الأزمة ولكن المستخدمين لم يكونوا على دراية بتوافرها.

وأجرى خبراء المؤسستين مشاورات مع الأجهزة الوطنية والدولية المعنية والقطاع الخاص حول قضايا مختلفة، ومنها تكاليف معالجة الثغرات المحددة، وقدمتا تقريرا إلى مجموعة العشرين في مايو ٢٠١٠ تضمن خطة وجدول زمني محددَيْن لتنفيذ كل توصية من التوصيات القائمة.

وكانت إحدى التوصيات التي نتجت عن المؤتمر والتقرير (راجع الإطار ٣–٤) تنطوي على تعزيز الإبلاغ الدولي عن مؤشرات السلامة المالية (FSIs). وأطلق صندوق النقد الدولي في يوليو ٢٠٠٩ موقعا إلكترونيا لإتاحة الاطلاع العام في بلدانه الأعضاء على قاعدة بيانات هذه المؤشرات، الأمر الذي يصب إلى حد ما في مصلحة التقدم نحو تحقيق هذا الهدف (راجع الإطار ٣–٨ في الصفحة الإلكترونية).

وكان المؤتمر والتقرير جزءا من عدد من المبادرات التي أطلقها صندوق النقد الدولي في مجال الإحصاءات المالية في السنوات الأخيرة، ومنها تأسيس مجموعة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات الاقتصادية والمالية (IAG) التي أعلنت في ديسمبر ٢٠٠٩ عن إطلاق الموقع الإلكتروني "المؤشرات العالمية الرئيسية"، المُعَزَّز بهدف إتاحة الاطلاع العام على البيانات الاقتصادية والمالية لاقتصادات مجموعة العشرين (راجع تعزيز الموقع الإلكتروني "المؤشرات العالمية الرئيسية" في قسم لاحق من هذا الفصل).

وعلى جانب المالية العامة، أصدر المجلس التنفيذي في مارس ٢٠١٠ قرارا باعتماد عرض موحد لبيانات المالية العامة على نسق دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ (GFSM 2001) من أجل معالجة المخاوف بشأن الحاجة إلى تعزيز بيانات الموارد المالية الحكومية وزيادة إمكانية مقارنتها عبر البلدان. فضلا على ذلك، فإن بيانات المالية العامة في تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" تُعد الآن وفقا للصيغة الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١. وقُدِّمت المساعدة الفنية والتدريب اللازمَيْن للبلدان الأعضاء دعما لهذا العمل.

معايير الصندوق لنشر البيانات

تساعد معايير نشر البيانات في تعزيز توافر إحصاءات شاملة في الوقت المناسب وهو ما يسهم في اتباع سياسات اقتصادية كلية سليمة.[٤٠] واتخذ صندوق النقد الدولي عدة خطوات مهمة نحو تعزيز الشفافية والانفتاح، ومنها وضع معايير نشر البيانات وتعزيزها لتسترشد بها البلدان الأعضاء. ويقدم الإطار ٣–٩ في الصفحة الإلكترونية مزيدا من المعلومات عن المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS) الذي وضعه صندوق النقد الدولي، وهو نموذج مرجعي لنشر البيانات الاقتصادية الكلية للاطلاع العام،

والنظام العام لنشر البيانات (GDDS)، وهو إطار للبلدان الأعضاء التي لديها نظم إحصائية أقل تطورا لكي تستخدمه في تقييم احتياجاتها لتحسين البيانات.

وتجري المشاركة في المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات على أساس طوعي. وبدأت كل من صربيا وليبيا والعراق وهايتي خلال السنة المالية ٢٠١٠ المشاركة في النظام العام لنشر البيانات، وبذلك أصبح مجموع البلدان المشاركة فيه ٩٨,[٤٢] علاوة على ذلك، اشتركت قبرص ومالطة في المعيار الخاص لنشر البيانات في ديسمبر ٢٠٠٩ واتخذت الأردن الخطوة ذاتها في يناير ٢٠١٠، فأصبح مجموع البلدان المشاركة في المعيار الخاص لنشر البيان ٦٧ بلدا، شاملا جميع البلدان أعضاء منطقة اليورو البالغ عددها ستة عشر.[٤٣]

وفي سياق جهود تعزيز النظام المالي الدولي بسد فجوات البيانات من خلال تحسين نشرها، اتفق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي عموما في مارس ٢٠١٠ على عدد من الخطوات، بعد العمل المكثف الذي قامت به إدارة الإحصاءات في الصندوق،[٣٩] للبدء في معالجة فجوات البيانات في سياق المعيار الخاص لنشر البيانات:[٤٥]

- تضمين سبعة مؤشرات للسلامة المالية، على أساس أنها محبذة،[٤٦] لتعزيز المعلومات عن القطاع المالي وتحسين رصد المخاطر التي تهدد النظام؛
- التحول إلى نظام الإبلاغ ربع السنوي (من نظام الإبلاغ على أساس سنوي) (بفترة انتقالية تصل إلى أربع سنوات) لبيانات وضع الاستثمار الدولي وبفترة تأخر ربع سنة واحد بحد أقصى (حداثة ربع سنوية)، ليتسنى تحسين فهم الروابط عبر الحدود؛
- إضافة جدول مبسط عن الديون الخارجية للبلدان حسب آجال الاستحقاق المتبقية، على أساس أنه محبذ وبحداثة ربع سنوية، لتحسين مراقبة مدى تعرض الاقتصادات المحلية للصدمات؛
- التعجيل بإجراء المراجعة الثامنة لمبادرات معايير البيانات خلال ٢٤ شهرا، وذلك في وقت سابق لما كان متوقعا من قبل بعام ونصف على الأقل.

كتيب إحصاءات الأوراق المالية

اشترك كل من بنك التسويات الدولية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي في إصدار الجزء الأول من كتيب إحصاءات الأوراق المالية في مطلع شهر مايو ٢٠٠٩ والذي يغطي قضايا سندات الديون.[٤٧] والكتيب هو أول مطبوعة من نوعها تتناول بشكل حصري الإطار المفاهيمي لإعداد إحصاءات الأوراق المالية وعرضها. ويهدف الجزء الأول من الكتيب إلى مساعدة الهيئات الوطنية والدولية في إنتاج إحصاءات الأوراق المالية تكون ذات أهمية نسبية ومترابطة وقابلة للمقارنة دوليا لاستخدامها في تحليل الاستقرار المالي وصياغة السياسة النقدية. وسوف يمتد نطاقه تدريجيا ليغطي حيازات سندات الديون وكذلك إصدار الأنواع الأخرى من الأوراق المالية وحيازتها.

تعزيز الموقع الإلكتروني «المؤشرات العالمية الرئيسية»

أعلنت في ديسمبر ٢٠٠٩ مجموعة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات الاقتصادية والمالية (IAG)، التي يرأسها صندوق النقد الدولي وتضم كلا من بنك التسويات الدولية والبنك المركزي الأوروبي ومكتب الإحصاء الأوروبي (يوروستات) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة والبنك الدولي، عن القيام بتطوير كبير للموقع الإلكتروني "المؤشرات العالمية الرئيسية،"[٤٨] الذي أُطلق في إبريل ٢٠٠٩ ويستضيفه صندوق النقد الدولي. ويوفر هذا الموقعَ الإلكتروني بيانات اقتصادية ومالية عن اقتصادات مجموعة العشرين، ويهدف إلى المساعدة في رصد التطورات الاقتصادية والمالية في البلدان ذات الأهمية النظامية.

ومن أجل تلبية احتياجات المستخدمين، يعرض الموقع المُعَزَّز البيانات بطريقة أسهل وذلك بوسائل من أبرزها التحول للتركيز على المقارنة بين المؤشرات القُطرية وتضمينه عددا من الخصائص الجديدة مثل إضافة مزيد من الجداول القُطرية المقارنة للمؤشرات الرئيسية مع زيادة إمكانية تحويل البيانات لتسهيل التحليل المقارن، والحصول على بيانات تاريخية عن فترات أطول من خلال الاطلاع الآني على قاعدة البيانات الأساسية، وتحسين الواجهة أمام المستخدم من خلال توسيع إمكانية التصفح، وإتاحة الوصول إلكترونيا إلى البيانات الوصفية؛ والعرض المرئي للمؤشرات القُطرية الرئيسية باستخدام أداة عرض البيانات بالصورة في صندوق النقد الدولي وهي نظام استحضار البيانات على خريطة (IMF Data Mapper).

٤ تعزيز دور الصندوق لمواجهة التحديات المقبلة

٤ تعزيز دور الصندوق لمواجهة التحديات المقبلة

صادقت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية أثناء الاجتماعات السنوية في اسطنبول في أكتوبر ٢٠٠٩ على الأولويات العامة التالية للصندوق في الفترة القادمة: (١) إعادة تقييم صلاحياته بحيث تغطي كل أنواع السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات القطاع المالي المؤثرة على الاستقرار العالمي؛ (٢) مواصلة تعزيز قدرته التمويلية لمساعدة أعضائه على التعامل مع مشكلات ميزان المدفوعات، بما في ذلك التقلب المالي، والحد من الحاجة المتصورة لمراكمة احتياطيات مفرطة؛ (٣) زيادة تركيز الرقابة متعددة الأطراف وتحسين إدراجها ضمن الرقابة الثنائية، وزيادة تعزيز الرقابة القُطْرية والإقليمية ومتعددة الأطراف؛ (٤) إصلاح نظام حوكمة الصندوق لتعزيز شرعية المؤسسة وفعاليتها.

إعادة تقييم صلاحيات الصندوق

تأتي جهود الصندوق المعنية بصلاحياته استجابة منه لدعوة اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية أثناء الاجتماعات السنوية في أكتوبر ٢٠٠٩ للقيام "بمراجعة صلاحياته بحيث تغطي كل أنواع السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات القطاع المالي المؤثرة على الاستقرار العالمي، وعرض تقرير في هذا الخصوص على اللجنة في موعد الاجتماعات السنوية القادمة."[٤٩] وتشمل جهود الصندوق المعنية بصلاحياته ثلاثة مجالات عامة، هي الرقابة والتمويل واستقرار النظام النقدي الدولي. وبعد تحديد الرؤى المبدئية للصلاحيات خلال السنة المالية ٢٠١٠، قام المجلس ببذل جهد إضافي في بعض المجالات المحددة لاستكمال التقرير وعرضه على اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية خلال الاجتماعات السنوية في أكتوبر ٢٠١٠. وقد استرشد التقرير كذلك بالاتصالات الخارجية المكثفة مع السلطات القُطرية والأكاديميين والمجتمع المدني.

مناقشات المجلس التنفيذي المبدئية

عقد المجلس التنفيذي في شهر فبراير ٢٠١٠ جلسة مناقشات مبدئية حول كيفية تعزيز صلاحيات الصندوق.[٥٠] وأكد المديرون ضرورة إحراز التقدم في تحديث صلاحيات الصندوق على التوازي مع إجراء إصلاحات أوسع نطاقا في نظام الحوكمة، لا سيما فيما يتعلق بحجم الحصص وإعادة مواءمتها.

وفي مجال الرقابة، أيد معظم المديرين التنفيذيين، أو لم يمانعوا بحث اتخاذ قرار رسمي من المجلس بشأن الرقابة متعددة الأطراف، بما في ذلك طرائق مناقشة التقارير التي تركز على آثار السياسات المعتمدة في البلدان المنفردة والتي تخلف آثارا أوسع نطاقا على النظام ككل. وأعرب معظم المديرين أيضا عن اعتقادهم بأن المجال متاح لزيادة تعزيز رقابة الصندوق الثنائية، بما في ذلك من خلال المشاورات المواضيعية في إطار المادة الرابعة. وبالنسبة لقضايا القطاع المالي، شدد المديرون التنفيذيون على ضرورة التعاون الوثيق مع الهيئات الدولية الأخرى والجهات المعنية بوضع المعايير، إضافة إلى ضرورة توافر قدر أكبر من البيانات المالية.

وأكد المديرون أن المبادرات الجديدة في مجال التمويل تقتضي تحليلا شاملا للافتراضات الأساسية، وأنه يتعين أن يكون لها أساس راسخ في صلاحيات الصندوق الأساسية وأن ترتكز على تقييم دقيق لأدوات الصندوق الإقراضية التي تم إصلاحها مؤخرا (راجع "التمويل الميسر" لاحقا في هذا الفصل). وأبدى معظم المديرين اهتمامهم بالنظر في الوسائل المبتكرة لتقوية شبكات الأمان المالي العالمية، بما في ذلك البحث في مزايا خطوط الائتمان متعددة الأطراف والدعم المتاح لمجمعات السيولة الإقليمية.

وبينما يرى معظم المديرين التنفيذيين أن الصندوق يمكن أن يجري إصلاحات مؤثرة على الصلاحيات المنوطة به في ظل الإطار القانوني القائم، فإنهم لم يمانعوا تعديل اتفاقية تأسيس الصندوق حيثما تقتضي الحاجة. وأعرب بعضهم عن تفضيله اتباع منهج من مرحلتين، بحيث ينطوي في المرحلة الأولى على الإصلاحات الممكن إجراؤها في ظل اتفاقية التأسيس، وتتبعها عند اللزوم الإصلاحات التي تقتضي تعديل الاتفاقية، وحذر بعضهم من استحداث التزامات جديدة تنتهك السيادة الوطنية، مشيرين إلى مخاطر التمادي في التعديلات.

الجهود اللاحقة

بعد اجتماع فبراير المبدئي للمجلس التنفيذي عُقد عدد من المناقشات الأخرى المرتبطة بالصلاحيات خلال شهري مارس وإبريل ٢٠١٠، حيث تم النظر في مختلف أوجه الصلاحيات بشكل أكثر تحديدا. واستعرض المديرون التنفيذيون بصفة مبدئية موارد الصندوق المتاحة لتقديم التمويل لبلدانه الأعضاء، وذلك في سياق المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص. ونظروا كذلك في عدد من الاقتراحات المبدئية بشأن دور الصندوق التمويلي. وعقد اجتماع آخر حول الصلاحيات وكان موضوعه هو وسائل تحديث رقابة الصندوق وتعزيز رقابته على القطاع المالي. ويتناول هذا الفصل هذه المناقشات بالتفصيل في أقسامه التالية حول التمويل المقدم من الصندوق، ورقابته، ونظام حوكمته، على التوالي.

الخطوات التالية

امتدت مداولات المجلس التنفيذي حول صلاحيات الصندوق إلى الشهور الأولى من السنة المالية ٢٠١١، حيث عُقدت جلسة إحاطة غير رسمية حول الخطوات التالية بشأن دور الصندوق التمويلي في المستقبل، ونوقشت الاعتبارات الإضافية لإعادة مواءمة أنصبة الحصص، في سياق المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص، وعُقدت مناقشات إضافية حول إصلاح نظام الحوكمة.

توفير التمويل في القرن الحادي والعشرين

في أواسط شهر إبريل ٢٠١٠، وبعد فترة قصيرة من موافقة المجلس التنفيذي على توسيع نطاق الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) (راجع "التوسع المقترح في نطاق الاتفاقات الجديدة للاقتراض" لاحقا في هذا الفصل)، أجرى المديرون التنفيذيون تقييما مبدئيا لعناصر موارد الصندوق ومدى كفايتها وذلك في سياق مناقشة الصلاحيات والمراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص. وأكدوا أن الصندوق مؤسسة تقوم على الحصص وينبغي أن تظل كذلك، رغم الزيادة الكبيرة في الموارد المتاحة بموجب الصيغة الموسعة للاتفاقات الجديدة للاقتراض.

وأفادت مناقشات المجلس التنفيذي أن حجم حصص الصندوق انكمش انكماشا حادا مقارنة بإجمالي الناتج المحلي والتجارة وتدفقات رؤوس الأموال على المستوى العالمي منذ آخر زيادة عامة في الحصص في ١٩٩٨. ورأى معظم المديرين أن هناك مبررات قوية لإجراء زيادة كبيرة في حصص عضوية الصندوق بغية توفير الموارد الكافية المستمدة من الحصص لتلبية احتياجات الأعضاء في أغلب الأحوال.

توفير الموارد الكافية لعمل الصندوق

تمشيا مع مصادقة اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية على الأهداف التي أرساها زعماء مجموعة العشرين في إبريل ٢٠٠٩ (راجع "Financial Support to Foster Recovery" في الفصل الثالث)، سارع الصندوق بالعمل على عدة جبهات لضمان استمرار كفاية الموارد المتاحة له لتلبية تلك الاحتياجات.

أطر واتفاقات الاقتراض الثنائية

رغم أن اشتراكات حصص البلدان الأعضاء هي المصدر الرئيسي لموارد الصندوق المستخدمة في تقديم التمويل لأعضائه[٥١] – حيث أكد المجلس التنفيذي أن هذا هو الحال وأنه ينبغي أن يظل كذلك – فإن الصندوق يمكنه أن يستكمل موارده المستمدة من الحصص بصورة مؤقتة عن طريق الاقتراض، إذا دعت الحاجة (راجع الإطار ٤–١ حول دور الموارد المقترضة والقائمة على الحصص في تمويل الصندوق). ولدى الصندوق نوعان من اتفاقات الاقتراض على أساس دائم متعدد الأطراف ـ هما «الاتفاقات العامة للاقتراض» (General Arrangements to Borrow) و"الاتفاقات الجديدة للاقتراض" (New Arrangements to Borrow) ويُعمل بهما منذ عدد من السنين لمساعدة الصندوق في الحصول على الموارد التكميلية (راجع الإطار ٤–١ على الصفحة الإلكترونية).

ومع اتضاح حجم الطلب المحتمل على التمويل المقدم من الصندوق نتيجة الأزمة العالمية، ورغبة من الصندوق في تأمين الموارد الكافية لتلبية احتياجات بلدانه الأعضاء حتى في أسوأ السيناريوهات، أجرى الصندوق مناقشات مع عدد من الأعضاء بخصوص عقد اتفاقات الاقتراض الثنائية المحتملة. وركزت هذه المناقشات على القضايا التشغيلية في اقتراض الصندوق، وفي شهر يونيو ٢٠٠٩ قام المجلس التنفيذي بمناقشة الإطار التشغيلي لاستخدام الصندوق للموارد المقترضة والموافقة عليه.[٥٢] ويتسم هذا الإطار بأربع سمات رئيسية هي: (١) حد أقصى مبدئي قدره ١٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة لكل اتفاقية اقتراض بالنسبة لإمكانية تحصيل المطالبات بموجب اتفاقيات الاقتراض أو شراء سندات الدين عند ظهور مشكلة في ميزان المدفوعات؛ (٢) رصيد احترازي بنسبة ٢٠٪ من المبالغ المتاحة بموجب اتفاقيات الاقتراض؛ (٣) الصرف بنفس النسبة من الموارد المقترضة والموارد المستمدة من الحصص؛ (٤) التكافؤ في اقتسام الأعباء بين المقرضين. واختار المجلس التنفيذي عدم وضع حدود لاقتراض الصندوق ولكنه أكد أن مثل هذه الحدود يمكن وضعها في أي وقت، إذا استدعى الأمر.

وقد وُقعت أولى اتفاقيات الاقتراض الثنائية التي أبرمها الصندوق بعد اندلاع الأزمة، وكانت مع اليابان، ودخلت حيز التنفيذ خلال السنة المالية ٢٠٠٩. وفي السنة المالية ٢٠١٠ دخلت حيز التنفيذ خمس عشرة اتفاقية إضافية، بمجموع يعادل ٦١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وقد وُقعَت هذه الاتفاقيات مع كندا، وبنك النرويج المركزي، والمملكة المتحدة، والبَنك

الإطار ٤–١

دور الموارد المقترضة والقائمة على الحصص في تمويل الصندوق

تمثل اشتراكات الحصص المصدر الأساسي لتمويل الصندوق، وإن كان الاقتراض بصفة مؤقتة يوفر للصندوق مصدرا مهما للموارد التكميلية. ويخوَّل للصندوق بمقتضى اتفاقية تأسيسه أن يقترض لإعادة تكوين حيازاته من العملات في حساب الموارد العامة من أجل القيام بمعاملاته التمويلية (القسم الأول (١) من المادة السابعة).

ورغم أن تكلفة الموارد القائمة على الحصص والموارد المقترضة تكاد تكون متطابقة في الوقت الحالي، فهناك بعض المزايا والمساوئ التي تتسم بها هذه الموارد وتعكس تباين دورها في التمويل المقدم من الصندوق:

- الميزة الأساسية للاعتماد على الموارد المستمدة من الحصص تتمثل في توافق هذه الموارد مع طبيعة الصندوق كمؤسسة قائمة على الحصص فضلا على توافرها بصفة دائمة وسهولة السحب منها. وعند اختيار الصندوق أعضائه من ذوي المراكز الخارجية القوية بالقدر الكافي للمشاركة في تمويل عملياته، يلتزم هؤلاء الأعضاء بتلبية هذه الطلبات في حدود حصص العضوية. ومن خلال توافر هذه الموارد بصفة دائمة سوف يتمكن الصندوق من الاستجابة بسرعة لاحتياجات بلدانه الأعضاء. ومن أهم مساوئ الموارد المستمدة من الحصص أنها لا تتغير في المدى المتوسط. وقد يستغرق تأمين توافق الآراء العام اللازم لزيادة الحصص عدة سنين.
- أما الميزة الأساسية للموارد المقترضة فتنبع من المرونة التي تتيحها. فإبرام اتفاقات اقتراض مع عدد محدود من المقرضين الرسميين أسهل من تنفيذ زيادات الحصص التي تنطوي على مشاركة جميع الأعضاء، وبالتالي فإن الموارد المقترضة ملائمة لتوفير مصدر تكميلي مؤقت للموارد القائمة على الحصص. وإضافة إلى ذلك، يتوفر للصندوق مصدرا حيويا للموارد التكميلية من خلال اتفاقات الاقتراض على أساس دائم متعدد الأطراف (راجع الإطار ٤–١ على الصفحة الإلكترونية)، غير أن فرط الاعتماد على الموارد المقترضة قد يهدد بفقدان الصندوق طابعه التعاوني والنقدي. وعكس الموارد القائمة على الحصص، فإن الموارد المتاحة بموجب اتفاقات الاقتراض الدائمة لا تتوافر إلا بعد سريان هذه الاتفاقات، حيث يجوز لاتفاقيات الاقتراض الثنائية أن تضع حدودا معينة للمبالغ التي يمكن سحبها خلال فترات زمنية قصيرة (على سبيل المثال، آجال مبدئية لمدة سنة إلى سنتين، قابلة للتمديد بالاتفاق حتى خمس سنوات، مع حدود قصوى أسبوعية و/أو شهرية).

وتتضح بعض أهم عناصر إطار الاقتراض في الصندوق من خلال "المبادئ التوجيهية لاقتراض الصندوق" التي وضعها المجلس التنفيذي. وتخضع طرائق الاستخدام العملي للموارد المقترضة لمراجعات متواصلة، ومنها ما هو في سياق مراجعات الصندوق ربع السنوية للمعاملات المالية ومراجعات السيولة نصف السنوية.

الجدول ٤–١

اتفاقيات الإقراض الثنائية وشراء السندات السارية في ٣٠ إبريل ٢٠١٠ (بالمليار)

	التاريخ الفعلي	المبلغ والعملة		ما يعادله بالدولار الأمريكي[1]
اتفاقيات الإقراض				**٢٠٠,٣**
اليابان	١٣ فبراير ٢٠٠٩	١٠٠,٠٠	دولار أمريكي	١٠٠,٠
كندا	٦ يوليو ٢٠٠٩	١٠,٠٠	دولار أمريكي	١٠,٠
بنك النرويج المركزي	١٤ يوليو ٢٠٠٩	٣,٠٠	وحدة حقوق سحب خاصة	٤,٦
الاتحاد الأوروبي، منه:				٨٥,٧
المملكة المتحدة	١ سبتمبر ٢٠٠٩	٩,٩٢	وحدة حقوق سحب خاصة	١٥,٥
البنك المركزي الألماني	٢٢ سبتمبر ٢٠٠٩	١٥,٠٠	يورو	٢٢,٢
البنك المركزي الهولندي	٥ أكتوبر ٢٠٠٩	٥,٣١	يورو	٧,٨
بنك الدانمرك المركزي	٤ نوفمبر ٢٠٠٩	١,٩٥	يورو	٢,٩
بنك البرتغال المركزي	٣٠ نوفمبر ٢٠٠٩	١,٠٦	يورو	١,٦
فرنسا	٢ ديسمبر ٢٠٠٩	١١,٠٦	يورو	١٦,٧
البنك الوطني البلجيكي	١٢ فبراير ٢٠١٠	٤,٧٤	يورو	٦,٤
بنك مالطا المركزي	١٢ فبراير ٢٠١٠	٠,١٢	يورو	٠,٢
الجمهورية السلوفاكية	١٢ فبراير ٢٠١٠	٠,٤٤	يورو	٠,٦
البنك المركزي التشيكي	٣١ مارس ٢٠١٠	١,٠٣	يورو	١,٤
بنك السويد المركزي	٩ إبريل ٢٠١٠	٢,٤٧	يورو	٣,٣
بنك فنلندا المركزي	٢٦ إبريل ٢٠١٠	١,٣٠	يورو	١,٧
إسبانيا	٢٦ إبريل ٢٠١٠	٤,١٤	يورو	٥,٥
اتفاقيات شراء السندات				**٦٩,٩**
البنك المركزي الصيني	٢ سبتمبر ٢٠٠٩	٣٢,٠٠	وحدة حقوق سحب خاصة	٤٩,٩
البرازيل	٢٢ يناير ٢٠١٠	١٠,٠٠	دولار أمريكي	١٠,٠
بنك الاحتياطي الهندي	٨ مارس ٢٠١٠	١٠,٠٠	دولار أمريكي	١٠,٠
مجموع اتفاقيات الإقراض وشراء السندات				**٢٧٠,٣**

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.
١ تم التحويل بسعر الصرف السائد في التاريخ الفعلي للاتفاقية

المركزي الألماني، وبنك هولندا المركزي، وبنك الدانمرك الوطني، وفرنسا، وبنك البرتغال المركزي، والبنك الوطني البلجيكي، وبنك مالطا المركزي، والجمهورية السلوفاكية، والبنك المركزي التشيكي، والبنك المركزي السويدي، وبنك فنلندا المركزي، وإسبانيا (راجع الجدول ٤–١).

وإضافة إلى القروض الثنائية، فإن الصندوق بوسعه أيضا إصدار سندات للبلدان الأعضاء وبنوكها المركزية بموجب اتفاقيات شراء السندات. فقد وافق المجلس التنفيذي في شهر يوليو ٢٠٠٩ على إطار لإصدار مثل هذه السندات.[٥٣] وأبرمت اتفاقيات شراء السندات في السنة المالية ٢٠١٠ مع البنك المركزي الصيني، والبرازيل، وبنك الهند المركزي (راجع الجدول ٤–١).

ومع نهاية السنة المالية ٢٠١٠، بلغ مجموع الموارد المتاحة للصندوق في ظل اتفاقيات الاقتراض الثنائية وشراء السندات ١٧٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٢٧٠,٣ مليار دولار أمريكي)، واستمر العمل لتوفير موارد تكميلية إضافية لاستخدامها في سياق الاتفاقيات الثنائية في السنة المالية ٢٠١١ (راجع الجدول ٤–١). وحتى مع بلوغ القروض القائمة والالتزامات غير المسحوبة مستويات قياسية، فقد أدى اتساع طاقة الاقتراض في ظل الاتفاقيات الثنائية إلى زيادة قدرة الصندوق على الالتزام الآجل فبلغت في نهاية يونيو ٢٠١٠ مستوى قياسي قدره ١٦١,٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٢٣٩,٤ مليار دولار أمريكي) (راجع الشكل البياني ٤–١).

وفي يوليو ٢٠٠٩ بدأ الصندوق بالسحب من الموارد المتاحة له بموجب الاتفاقيات المختلفة.[٥٤] وخلال السنة المالية ٢٠١٠ وصل مجموع الموارد التي اقترضها الصندوق في ظل القروض الثنائية واتفاقيات شراء السندات إلى ٦,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

التوسع المقترح في نطاق الاتفاقات الجديدة للاقتراض

في نوفمبر ٢٠٠٩ توصل المشاركون الحاليون والمحتملون في "الاتفاقات الجديدة للاقتراض" (NAB) إلى اتفاق حول توسيع نطاق الاتفاقات الجديدة للاقتراض وزيادة مرونتها إلى ٦٠٠ مليار دولار أمريكي.[٥٥] وبالتالي، اعتمد المجلس التنفيذي في إبريل ٢٠١٠ قرارا رسميا يتم بموجبه توسيع نطاق هذه الاتفاقات إلى ٣٦٧,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٥٥٠ مليار دولار أمريكي)، مع إضافة ١٣ بلدا مشاركا جديدا، منها عدد من بلدان الأسواق الصاعدة لها مساهمات كبيرة في هذا التوسع.[٥٦] ولجعل هذه الاتفاقات في صيغتها الموسعة أداة أكثر فعالية في منع الأزمات وإدارتها، سيتم إبدال نظام التفعيل الحالي القائم على أساس كل قرض على حدة باعتماد فترات تفعيل عامة تصل إلى ستة أشهر، وبأقصى حد من مستوى الالتزامات المحددة في كل اقتراح تفعيل، لتمويل الاحتياجات التمويلية من حساب الموارد العامة التي يتم الموافقة عليها أثناء فترة التفعيل. وحتى يتسنى دخول الاتفاقات

الشكل البياني ٤-١

القدرة على الالتزام الآجل لسنة واحدة، ديسمبر ١٩٩٤ – يونيو ٢٠١٠ (بمليار وحدات حقوق السحب الخاصة)

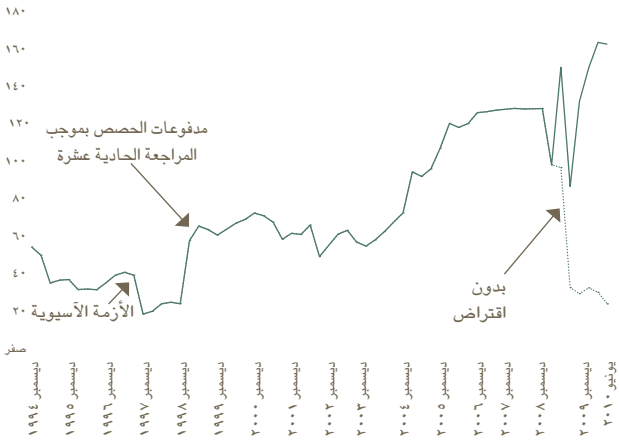

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.

الجديدة للاقتراض في صيغتها الموسعة حيز التنفيذ، سوف يتعين على المشاركين الحاليين الموافقة على التعديلات المقترحة على القرار المعني بهذه الاتفاقات والزيادات في الترتيبات الائتمانية، وسوف يتعين على المشاركين الجدد إبلاغ الصندوق بالتزامها بالاتفاقات الجديدة للاقتراض. وبالنسبة للعديد من المشاركين الحاليين والجدد، فإن هذا الأمر سينطوي على إجراءات موافقة محلية، بما في الموافقة التشريعية. ووفقا لما ورد في القرار، سيقوم الصندوق والمشاركون، في موعد اتخاذ قرار التجديد القادم للاتفاقات (في أواخر ٢٠١١)، بمراجعة مختلف العوامل بما في ذلك تأثير "المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص" على الحجم الكلي للحصص والتشاور حول التعديلات المحتملة.

تعزيز الدعم المقدم من الصندوق

أدت حدة التقلبات وضراوة انتقال العدوى خلال الأزمة العالمية إلى تركيز الاهتمام على الحاجة إلى تعزيز دور الصندوق في الوقاية من الأزمات وتخفيف آثار الإصابة بالعدوى من الصدمات. وفي سياق العمل على إصلاح نطاق صلاحيات الصندوق أجرى المجلس التنفيذي في إبريل ٢٠١٠ مناقشات مبدئية حول دور الصندوق التمويلي في المستقبل.[٥٧] وتم النظر في عدد من الأفكار الأولية، منها ما يلي:

- تنقيح "خط الائتمان المرن" – الذي سيظل مختصا بالبلدان التي تتمتع بمستوى بالغ القوة من الأساسيات والسياسات الاقتصادية – أساسا عن طريق مضاعفة مدة حق إجراء عمليات الشراء في ظل "خط الائتمان المرن"، وتعزيز إمكانية التنبؤ بالأهلية، وإلغاء الحد الأقصى الضمني على حجم الاستفادة من الموارد.

- إنشاء خط ائتمان وقائي (Precautionary Credit Line) يستهدف مساعدة البلدان ذات السياسات الاقتصادية السليمة والتي لا تتوافر فيها شروط استخدام خط الائتمان المرن. وبالتالي من شأن خط الائتمان الوقائي ترشيد استخدام الشرطية اللاحقة التي تركز على معالجة ما يتبقى من مواطن التعرض للخطر.

- وضع آلية لتمكين الصندوق من إتاحة خطوط سيولة لمجموعة محدودة من البلدان المؤثرة على النظام المالي حسب التقديرات بحيث يترتب على استقرارها المساهمة في الحفاظ على الثقة في صميم النظام المالي العالمي. ومن شأن هذه الآلية أن تكون عنصرا مكملا للدور الذي تقوم به البنوك المركزية والمؤسسات الأخرى عن طريق المساعدة في احتواء انتقال العدوى الناشئة عن صدمة نظامية.

وقد ساند المديرون التنفيذيون عموما إدخال تحسينات على تصميم "خط الائتمان المرن"، بما في ذلك مضاعفة مدة حق الشراء لتصل إلى سنة واحدة. ورغم التفهم السائد حول تعزيز إمكانية التنبؤ بالأهلية، فإن معظم المديرين لم يؤيدوا الاحتفاظ بقائمة متجددة من البلدان المؤهلة للاستفادة من "خط الائتمان المرن" وأعربوا عن تفضيلهم المرونة المتضمنة في المنهج الحالي المتمثل في إجراء التقييمات عند طلب عقد الاتفاقيات. وطلب المديرون التنفيذيون أيضا القيام بمزيد من العمل في مجال استراتيجيات الخروج.

ولم يمانع المديرون التنفيذيون في النظر في السبل الكفيلة بزيادة جاذبية الأدوات الوقائية المتاحة للبلدان الأعضاء التي لا تستوفي مقياس التأهل للاستفادة من "خط الائتمان المرن". وأعربوا عن اعتقادهم بأن هناك فرصة كبيرة لزيادة دعم عمل الصندوق بترتيبات مالية إقليمية وطلبوا تزويدهم بمقترحات خبراء الصندوق حول الجوانب التشغيلية لخيارات الإقراض.

وطُلب إلى الخبراء النظر مجددا في القضايا التي أثيرت خلال المناقشات وتزويد المجلس بمقترحات محددة حول تنقيح "خط الائتمان المرن" وتصميم "خط الائتمان الوقائي" وذلك قبل انعقاد الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٠. كذلك عُقدت مناقشات أخرى حول مجموعة أدوات الصندوق التمويلية خلال السنة المالية ٢٠١١.

التمويل (من حساب الموارد العامة) بشروط غير ميسرة

وافق المجلس التنفيذي في نهاية السنة المالية ٢٠٠٩ على إجراء إصلاح شامل لإطار الإقراض من موارد الصندوق بشروط غير ميسرة، بغية تمكين الصندوق من الوفاء على نحو أفضل باحتياجات بلدانه الأعضاء في سياق الأزمة وتعزيز قدرته على منع وقوع الأزمات وحلها عند وقوعها.[٥٨] وكخطوة تكميلية، قام الصندوق في السنة المالية ٢٠١٠ باستكمال مراجعة وإصلاح أدوات الإقراض الميسر للبلدان الأعضاء ذات الدخل المنخفض (راجع القسم التالي بعنوان «التمويل بشروط ميسرة»). وقد تم تقييم كافة الجوانب في أدوات وسياسات الإقراض من موارد الصندوق بشروط غير ميسرة، وهي التسهيلات القائمة المتعلقة بحساب الموارد العامة، وإطار الشرطية، والحدود القصوى للاستفادة من موارد الصندوق، وآجال الاستحقاق، والرسوم، والرسوم الإضافية، والأتعاب. ومن بين الإصلاحات التي صدرت الموافقة بشأنها تحديث شرطية الصندوق بالنسبة لجميع البلدان المقترضة، وإنشاء خط ائتمان مرن جديد، وتعزيز مرونة اتفاق الاستعداد الائتماني التقليدي لدى الصندوق، ومضاعفة الحدود القصوى الاعتيادية للاستفادة من موارد الصندوق التي تقدم بشروط غير ميسرة، وتبسيط هياكل التكلفة والاستحقاق، وإلغاء بعض التسهيلات التي يندر استخدامها. ونتيجة للإصلاحات التي أجريت، أصبحت البرامج المدعمة بموارد الصندوق مصممة لكي تتلاءم مع ظروف كل بلد مع التركيز على القضايا الأكثر إلحاحا في سبيل تسوية الأزمة التي كانت وراء الحاجة لهذه البرامج. وقد توقف تطبيق معايير الأداء الهيكلية (بالنسبة لجميع قروض الصندوق، بما في ذلك القروض من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر لدعم البرامج مع البلدان منخفضة الدخل) وحل محلها مراقبة مرنة للإصلاحات الهيكلية المؤثرة على الاقتصاد الكلي والتي تعتبر ضرورية لتعافي البلدان.

وفي سياق الإصلاح الشامل، طلب المجلس التنفيذي إلى خبراء الصندوق إعداد تقرير يعالج مشكلة "فترات الحجب" في ظل الاتفاقات المستفيدة من "حساب الموارد العامة"،[٥٩] والتي لها انعكاسات مهمة لا سيما

إلى اليمين: ركاب يغادرون حافلات نقل الركاب في مدينة بوغوتا في كولومبيا. إلى اليسار: عمال يباشرون إصلاحات شبكة أنفاق الصرف العميق تحت الأرض في مكسيكو سيتي.

بالنسبة للاتفاقات الوقائية، نظرا لأن دور هذه الاتفاقات في منع وقوع الأزمات وتعزيز الثقة يعتمد على وجود ضمانات قوية بأن الموارد بموجب هذه الاتفاقات سوف تكون متاحة إذا اقتضت الحاجة.

وقد وافق المجلس على إطار "حقوق الشراء الممددة" في أكتوبر ٢٠٠٩ بهدف معالجة المشكلات الناجمة عن فترات الحجب.[٦٠] ويوفر هذا الإطار الفرصة للأعضاء للاستفادة المستمرة من الموارد بموجب الاتفاق ولمدة ٤٥ يوما بعد تاريخ إجراء الاختبار، بدون الحاجة إلى إبداء الامتثال لمعايير الأداء الدورية المحددة لهذا التاريخ. وينبغي أن يستوفي البلد العضو عدد من الشروط للتأهل، بما في ذلك أن يكون قد استوفى (أو حصل على إعفاء من استيفاء) كل معايير الأداء الدورية في تاريخ إجراء الاختبارات السابق وأن يكون مواظبا على كل الشروط الأخرى بموجب هذا الاتفاق.

التمويل بشروط ميسرة

إدخال تعديلات على تسهيلات التمويل بشروط ميسرة

أصيبت البلدان منخفضة الدخل بالضرر خلال عام ٢٠٠٨ وفي النصف الأول من ٢٠٠٩ من جراء الارتفاعات الحادة في أسعار الغذاء والوقود في البداية ثم الأزمة المالية العالمية. وقد استجاب صندوق النقد الدولي لتوافق الآراء المتنامي على المستوى الدولي والمتمثل في الدعوات الصادرة عن أعضائه من البلدان منخفضة الدخل ومن رؤساء دول مجموعة العشرين الذين طلبوا إلى الصندوق اتخاذ إجراءات سريعة على مستوى السياسات لتلبية احتياجات العالم النامي. وفي النصف الأول من ٢٠٠٩ زاد الصندوق من مساعدته إلى البلدان منخفضة الدخل زيادة ملحوظة، مع إضفاء المزيد من المرونة والبساطة على الشرطية المرتبطة بهذه القروض.

واستنادا إلى هذه التدابير، وافق المجلس التنفيذي في يوليو ٢٠٠٩ على إجراء تعديلات واسعة النطاق لتحديث تسهيلات الصندوق التمويلية بشروط ميسرة للبلدان منخفضة الدخل، حيث يتم أساسا إصلاح هيكل هذه التسهيلات وشروطها المالية (راجع الإطار ٤–٢).[٦١] وبموجب القرار الذي اعتمده المجلس التنفيذي تم إنشاء «صندوق استئماني للنمو والحد من الفقر»، ليصبح بديلا موسعا للصندوق الاستئماني المشترك بين «تسهيل النمو والحد من الفقر» و«تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية» القائمين. وقد أصبحت التغييرات المدخلة على تسهيلات الصندوق الاستئماني سارية في يناير ٢٠١٠، بمجرد الموافقة عليها من جميع المقرضين المساهمين في «حساب القروض» والمساهمين في حسابي الدعم للصندوق الاستئماني المشترك بين «تسهيل النمو والحد من الفقر» و«تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية».

وأكد المديرون التنفيذيون أن التسهيلات الثلاثة الجديدة المنشأة في ظل الإصلاحات– وهي "تسهيل الائتمان الممدد" و"تسهيل الاستعداد الائتماني" و"التسهيل الائتماني السريع"– تهدف جميعا إلى مساعدة البلدان منخفضة الدخل على الوصول إلى أوضاع اقتصادية كلية مستقرة وقابلة للاستمرار بما يتوافق مع تحقيق النمو والحد من الفقر على أساس قوي ودائم، وشددوا على مركزية استراتيجيات النمو والحد من الفقر التي تنتهجها البلدان في سياق البرامج المدعمة بموارد الصندوق. ورحبوا بزيادة عنصر المنحة في قروض الصندوق إلى البلدان منخفضة الدخل، بما في ذلك تخفيف أعباء الفوائد مؤقتا لمساعدتها على التكيف مع الأزمة العالمية، كما أيدوا إجراء مراجعات دورية لأسعار الفائدة المطبقة للحد من تقلب الشروط الميسرة وتكاليف الدعم عند تغير أسعار الفائدة العالمية.

الإطار ٤-٢

أهم جوانب إصلاحات عام ٢٠٠٩ للإقراض الميسر

- **زيادة المساعدة المالية الميسرة إلى البلدان منخفضة الدخل**، بمقدار يصل إلى ٤ مليار دولار أمريكي في كل من عام ٢٠٠٩ و٢٠١٠، مقارنة بمبلغ ١،٢ مليار دولار أمريكي في ٢٠٠٨. ويمكن أن يصل مجموع المبالغ المتاحة إلى ١٧ مليار دولار حتى نهاية عام ٢٠١٤.

- **مضاعفة الحدود القصوى للاستفادة من التمويل المقدم من الصندوق**، مع وضع قواعد لاستخدام الموارد تكون متسقة في مختلف التسهيلات. وإلى جانب السياسة الجديدة التي تيسر استخدام الاتفاقات التي تجمع بين موارد التمويل الميسر والتمويل من حساب الموارد العامة، فإن هذه الإصلاحات تقلل من احتياج البلدان منخفضة الدخل إلى اللجوء إلى التمويل بشروط غير ميسرة تماما.

- **إنشاء هيكل أكثر فعالية للتسهيلات الموجهة للبلدان منخفضة الدخل**، ضمن "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" المنشأ حديثا، بحيث يجعل أدوات الصندوق للإقراض الميسر أكثر مرونة ومتوائمة مع التنوع المتزايد بين البلدان منخفضة الدخل. ويتألف الهيكل الجديد مما يلي:

  - تسهيل الائتمان الممدد: يخلف تسهيل النمو والحد من الفقر، ويتيح للصندوق فرصة توفير ارتباط برامجي وتمويل مستمر للبلدان التي تعاني من صعوبات متواصلة في ميزان المدفوعات؛

  - تسهيل الاستعداد الائتماني: يشبه اتفاق الاستعداد الائتماني المستخدم على نطاق واسع في الأسواق الصاعدة، ويوفر المساعدة المالية ودعم السياسات للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه احتياجات للتمويل قصيرة الأجل أو عارضة ناشئة عن مصادر متنوعة، كما يسمح باستخدام الموارد على أساس وقائي؛

  - التسهيل الائتماني السريع: يوفر مبلغا محدودا من التمويل بسرعة استجابة للاحتياجات العاجلة، بما في ذلك المساعدة الطارئة (لمواجهة الكوارث الطبيعية وفي مرحلة ما بعد الصراع)، وبشرطية مخفضة مما يتلاءم بصفة خاصة مع الطبيعة المؤقتة للاحتياجات التمويلية أو مع حالات ضعف القدرة على تنفيذ السياسات.

- **زيادة ترشيد الشرطية**، مع توخي قدر أكبر من المرونة في تحديد أهداف الإصلاحات الهيكلية.

- **إجراء مراجعات منتظمة لأسعار الفائدة على تسهيلات الإقراض الميسر**، للحد من التقلبات في الشرطية وتكاليف الدعم عندما تتغير أسعار الفائدة العالمية. ولمواجهة الاهتزازات الاقتصادية بالغة الخطورة التي سببتها الأزمة العالمية، حصلت البلدان منخفضة الدخل أيضا على إعفاء استثنائي من كل مدفوعات الفوائد على القروض الميسرة القائمة والمستحقة للصندوق حتى نهاية ٢٠١١ - ويطبق سعر فائدة صفري بالفعل على هذه القروض خلال هذه الفترة.

- **تعبئة موارد إضافية للإقراض الميسر**، مع تدبير موارد إضافية للإقراض بقيمة ٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (إضافة إلى ما قيمته ٢ مليار وحدة حقوق سحب خاصة من موارد الإقراض كرصيد احترازي لتغطية حقوق تحصيل مقرضي الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر) من المساهمات الثنائية كما كان الأمر في الإطار السابق. وإضافة إلى ذلك، سوف يتعين تدبير موارد دعم إضافية قيمتها ١،٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة بالقيمة الحالية الصافية في نهاية ٢٠٠٨ وذلك من موارد الصندوق الداخلية - بما في ذلك الموارد المتحققة من مبيعات جانب من ذهب الصندوق، ومن المساهمات الثنائية.

وأكد المديرون التنفيذيون ضرورة تعبئة موارد إقراض إضافية على وجه السرعة ودعوا المقرضين الحاليين والمحتملين إلى تقديم مساهمات إضافية. واتفقوا على أن استيعاب موارد الإقراض الإضافية سيقتضي رفع الحد الأقصى الحالي لاقتراض الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر من ٢٠ مليار إلى ٣٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، وتمديد فترة التعهد بالإقراض وفترة السحب من القرض حتى نهاية ٢٠١٥ و نهاية ٢٠١٨ على التوالي. وأيد معظم المديرين التنفيذيين مجموعة التدابير التمويلية المقترحة لتأمين موارد جديدة للدعم تبلغ قيمتها ١،٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (بالقيمة الحالية الصافية في نهاية ٢٠٠٨). واتفق معظمهم كذلك على أن استراتيجية تمويل الدعم سوف تنطوي على استخدام الأرباح الاستثنائية المتحققة من عمليات بيع الذهب؛[٦٢] وفي حالة قصور هذه الأرباح الاستثنائية عن توفير المساهمة المطلوبة، يُستَمَد المبلغ المتبقي من الدخل الاستثماري الذي يدره صندوق الوَقْف الممول من عائد مبيعات الذهب. وأشار المديرون التنفيذيون إلى أن قرارات المجلس المتخذة بعد استكمال عمليات بيع الذهب سوف تسترشد بالاستراتيجية المتفق عليها بشأن استخدام الموارد المرتبطة بعمليات بيع الذهب لتمويل احتياجات الدعم. وأكدوا أن إصلاح تسهيلات الصندوق لمساعدة البلدان منخفضة الدخل والإطار التمويلي المقترن بها يتوقف على تنفيذ الاستراتيجية آنفة الذكر لاستخدام الموارد المرتبطة بعمليات بيع الذهب.

وقد وقع الصندوق خلال شهري فبراير ومارس ٢٠١٠ اتفاقيات اقتراض يقوم بموجبها كل من بنك إسبانيا المركزي وبنك الدانمرك المركزي وحكومة كندا بتوفير الموارد للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، مما يزيد موارد الصندوق المتاحة لتقديم القروض الميسرة للبلدان منخفضة الدخل.[٦٣] وقد تعهدت حكومتي الصين والنرويج أيضا خلال السنة المالية ٢٠١٠ بتوفير موارد إضافية للصندوق الاستئماني، بحيث يتم توقيع الاتفاقيتين الرسميتين، أو ينتظر توقيعهما في الشهور الأولى من السنة المالية ٢٠١١. ولا تزال الجهود مستمرة لتأمين موارد إضافية للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.

وأيد المديرون التنفيذيون في شهر مارس ٢٠١٠ إجراء إصلاحات لتيسير تعبئة الموارد اللازمة للإقراض بشروط ميسرة، لا سيما من الدائنين الراغبين في تقديم موارد الإقراض بوحدات حقوق السحب الخاصة (الأمر الذي لم يكن مسموحا من قبل). ولدى دخول هذه الإصلاحات حيز التنفيذ فإنها ستفسح المجال أمام قيام الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر بإصدار السندات كما ستسمح بإنشاء نظام للتحصيل للإقراض بشروط ميسرة.

مراجعة إطار استمرارية تحمل الدين

في أعقاب عملية الإصلاح واسعة النطاق التي أجريت في شهر يوليو لإصلاح تسهيلات الصندوق المالية الموجهة للبلدان منخفضة الدخل، وفي سياق جهود الصندوق للتأكد من استمرار تواؤم سياساته وأدواته مع احتياجات بلدانه الأعضاء، وخصوصا البلدان منخفضة الدخل، قام المجلس التنفيذي في أغسطس ٢٠١٠ بمراجعة بعض جوانب مختارة من الإطار المشترك بين الصندوق والبنك الدولي لاستمرارية تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل.[٦٤] وقد أنشئ هذا الإطار في عام ٢٠٠٥ وخضع لآخر مراجعة في ٢٠٠٦، ومن أهدافه ما يلي: (١) تقديم الإرشاد للبلدان منخفضة الدخل فيما يتعلق بقرارات الاقتراض والدائنين فيما يتعلق بقرارات الإقراض، على نحو يتسق مع إحراز التقدم بما يحقق للبلدان أهدافها الإنمائية واستمرارية قدرتها على تحمل الديون في المدى الطويل؛ (٢) تحسين تقديرات الصندوق والبنك الدولي ومشوراتهما على مستوى السياسات في المسائل المتعلقة بالدين؛ (٣) المساعدة في رصد المصاعب المحتملة مبكرا حتى يمكن اتخاذ إجراءات وقائية. وتركزت مراجعة شهر أغسطس، التي بدأت في شهر مارس السابق في سياق مناقشات المجلس للأنماط المتغيرة للتمويل في بلدان الدخل المنخفض،[٦٥] على خيارات زيادة مرونة الإطار، سعيا لمعالجة المخاوف من احتمال أن يكون قيد بلا داع قدرة البلدان منخفضة الدخل على الاقتراض، واحتمال أن يكون، في ظل الأزمة العالمية، مسايرا للاتجاهات الدورية أكثر من اللازم. (راجع الإطار ٤–٣ للاطلاع على أبرز معالم الإطار المعدَّل.)[٦٦]

وقد وافق المجلس التنفيذي على المبادئ التوجيهية المعدلة بالنسبة لمعيار أداء الدين الخارجي في اتفاقات الصندوق، وذلك على أساس قائمة من البدائل والركائز التحليلية المعززة.[٦٧] وتراعي المبادئ التوجيهية المعدلة مواطن التعرض لمخاطر الدين في البلدان الأعضاء وقدرة هذه البلدان على إدارة الاقتصاد الكلي والمالية العامة، والتي يجري تقديرها وفقا للمنهجية المحددة في المبادئ التوجيهية. ولا يخضع أي بلد عضو لشروط أكثر تشددا من تلك الشروط التي كان يُعمل بها في ظل المبادئ التوجيهية السابقة، وإنما يطبق قدر أكبر من المرونة في جميع الحالات باستثناء الحالات التي تشكل فيها استمرارية تحمل الدين مصدرا للقلق البالغ وتكون قدرة البلد العضو على إدارة الاقتصاد الكلي والمالية العامة محدودة. وحث المديرون التنفيذيون الخبراء على توخي اليقظة المستمرة لمخاطر إحلال التمويل بشروط أقل تيسيرا محل التمويل بشروط أكثر تيسيرا. وقدموا عدة مقترحات للخبراء بشأن الأنماط التشغيلية للسياسة، بما في ذلك ما يتعلق بتقييم القدرات، والشفافية في وثائق البرامج، والإعلام الجماهيري بالتغييرات، والتي انعكست على نحو ملائم في مذكرة توجيهية إلى خبراء البنك والصندوق.[٦٨]

الإطار المعدل لأهلية استخدام التمويل بشروط ميسرة

وافق المجلس التنفيذي في يناير ٢٠١٠ على إطار جديد لتحديد أي البلدان الأعضاء مؤهلة لاستخدام موارد الصندوق المالية بشروط ميسرة في ظل الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر (راجع الإطار ٤–٤)، مستكملا بذلك إصلاح الصندوق الشامل لتسهيلاته المعنية بتقديم التمويل بشروط ميسرة إلى البلدان منخفضة الدخل. ويقصر الإطار الجديد حق استخدام التمويل المقدم من الصندوق بشروط ميسرة على الأعضاء الأكثر احتياجا له، مع ضمان المعاملة الموحدة لجميع البلدان الأعضاء بوضع معايير شفافة للتأهل وللخروج من مرحلة الأهلية.[٦٩] وفي ظل هذا الإطار الذي دخل حيز التنفيذ في إبريل ٢٠١٠ خرجت ستة بلدان – هي ألبانيا وأنغولا وأذربيجان والهند وباكستان وسري لانكا – من قائمة البلدان المؤهلة للتمويل من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.

وأعرب المديرون التنفيذيون عن مجموعة من الآراء حول المستويات الحدية المقترحة للتأهل وللخروج من مرحلة الأهلية للتمويل من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر؛ وفي نفس الوقت، أقروا بالمفاضلات في هذا الصدد والحاجة إلى تحقيق التوازن الملائم. فمن ناحية، سوف يسمح تطبيق معايير أقل تشددا للخروج من مرحلة الأهلية بتبكير خروج البلدان الأعضاء من حالة الاعتماد على الموارد الشحيحة التي تقدم لهم بشروط ميسرة. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي الخروج على نحو سابق لأوانه إلى تعريض استمرارية الأوضاع المالية لمخاطر لا داعي لها في البلد المستفيد. وإذ أشار المديرون التنفيذيون إلى العنصر الاستنسابي الذي يحكم معيار النفاذ إلى السوق وتقييمات التعرض للخطر، شددوا على أهمية الاتساق والموضوعية في تطبيق الإطار المقترح، وإن أقروا بأن توخي بعض المرونة سوف يكون ملائما أيضا. ورحب المديرون باستمرار تحديد الأهلية على أساس يتوافق إلى حد كبير مع ممارسات المؤسسة الدولية للتنمية (أيدا)، وبأن الأغلبية العظمى من البلدان المؤهلة للاستفادة من موارد مؤسسة التنمية الدولية سوف تظل مؤهلة للتمويل أيضا من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. كذلك أيد المديرون توسيع نطاق المعاملة الاستثنائية التي تتاح حاليا للجزر الصغيرة عند تحديد الأهلية للتمويل من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر بحيث تشمل جميع البلدان الصغيرة بغية ضمان المساواة في معاملة كافة الأعضاء الذين يعانون من مواطن ضعف متماثلة، وأيدوا كذلك اقتراح تعديل قواعد الجمع بين موارد التمويل الميسر والتمويل من حساب الموارد العامة.

مراجعة استخدام أداة دعم السياسات

أنشئت "أداة دعم السياسات" في أكتوبر ٢٠٠٥ لتمكين الصندوق من دعم البلدان منخفضة الدخل التي لا تحتاج لمساعدة الصندوق المالية.[٧٠] وقد صدرت الموافقة على سبع أدوات دعم السياسات لصالح ستة من البلدان الأعضاء، وكلها في إفريقيا (راجع الجدول ٤–١ على الصفحة الإلكترونية).

وقد اختتم المجلس التنفيذي في يوليو ٢٠٠٩ مراجعة تجربة الصندوق في استخدام "أداة دعم السياسات" – هي الأولى منذ إنشاؤها.[٧١] واتفق المديرون التنفيذيون عموما مع خبراء الصندوق في رأيهم بأن «أداة دعم السياسات» حققت أهدافها وتوقعاتها بصفة عامة.[٧٢] وأشاروا إلى تقييم الخبراء بأن الأداء الاقتصادي لمستخدمي هذه الأداة كان بنفس جودة أداء مجموعات المقارنة الأخرى من البلدان منخفضة الدخل أو أفضل. وقد أعربوا عن اطمئنانهم بفضل نتائج المسوح إلى أن البلدان الأعضاء وجدت أداة دعم السياسات مفيدة في الظروف التي لا تكون هناك حاجة عاجلة للتمويل من الصندوق. وذكروا أن وجهات النظر التي اشتملت عليها المسوح حول الدور الإشاري لهذه الأداة لم تكن إيجابية بنفس القدر بالنسبة لغيرها من الجوانب. وعلى وجه العموم، أعرب المجلس التنفيذي عن رأيه بأنه لا توجد حالة ملحة لتعديل «أداة دعم السياسات».

الإطار ٤-٣

أبرز المعالم في إطار استمرارية تحمل الدين

- **زيادة الإقرار بتأثير الاستثمارات العامة على النمو:** اتفق المديرون التنفيذيون على أن تحليل الصلة بين الاستثمار والنمو يستلزم اعتماد منهج يراعي الخصوصيات القطرية، وتُستخدم فيه مجموعة كبيرة من المؤشرات، وتكمله مناهج تقوم على أساس النماذج، حسب الاقتضاء.
- **مراعاة تحويلات المغتربين بوضوح أكبر عند إجراء تحليلات استمرارية القدرة على تحمل الدين:** بينما أشار المديرون إلى ازدياد أهمية تحويلات المغتربين كمصدر للتمويل الخارجي في البلدان منخفضة الدخل في السنوات الأخيرة، اتفقوا على ضرورة توخي قدر أكبر من المرونة في رصد أهمية تحويلات المغتربين عند تصنيف المخاطر.
- **زيادة المرونة في معاملة الدين الخارجي للمؤسسات المملوكة للدولة:** أيد معظم المديرين التنفيذيين على أن تستبعد من تحليلات استمرارية القدرة على تحمل الدين تلك الديون القائمة على المؤسسات المملوكة للدولة والتي تفرض خطرا محدودا على مالية الحكومة حيث يمكن لهذه المؤسسات أن تقترض بدون تقديم ضمانات من الحكومة.
- **تبسيط تحليلات استمرارية تحمل الدين:** أيد معظم المديرين التنفيذيين تبسيط شروط تحليلات استمرارية تحمل الدين، على النحو التالي: إجراء تحليلات شاملة لاستمرارية تحمل الدين كل ثلاث سنوات مع إجراء تحديثات مرحلية مبسطة على أساس سنوي، وحجب أي تغيير كبير يطرأ على آفاق الدين والشروط المرتبطة بالبرامج.

الإطار ٤-٤

الصيغة المعدلة من معايير الأهلية لاستخدام التمويل الميسر

يحدد الإطار الذي صادق عليه المجلس التنفيذي مجموعات متمايزة من المعايير للتأهل وللخروج من قائمة البلدان المؤهلة لاستخدام موارد الصندوق للتمويل بشروط ميسرة. وبموجبه تصبح البلدان مؤهلة للحصول على التمويل الميسر إذا كان الدخل السنوي للفرد فيها دون مستوى حدي معين (ذات المستوى الحدي الذي تستخدمه مجموعة البنك الدولي لتحديد أهلية البلدان للاستفادة من موارد المؤسسة الدولية للتنمية) ولا يمكنها النفاذ بالشكل الكافي إلى الأسواق المالية الدولية لفترة زمنية ممتدة. ومن المتوقع خروج البلدان من قائمة البلدان المؤهلة للاستفادة من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر إذا تحقق لها ما يلي:

(أ) إذا استمر ارتفاع مستوى الدخل فيها، متجاوزا ضعف المستوى الحدي لدخل الفرد المستخدم في تحديد أهلية الاستفادة من موارد المؤسسة الدولية للتنمية، أو إذا أمكنها النفاذ إلى الأسواق المالية الدولية على أساس قابل للاستمرار وبشكل كاف؛

(ب) إذا لم تكن تواجه احتمالات خطيرة في الأجل القريب بحدوث انخفاض حاد في مستوى دخل الفرد، وفقدان قدرتها على النفاذ إلى الأسواق، وتفاقم إمكانية تعرضها لمخاطر الدين، أو أي من هذه الاحتمالات.

ويصبح الخروج من قائمة البلدان المؤهلة للاستفادة من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر نافذا بعد ثلاثة أشهر من اعتماد قرار المجلس التنفيذي ذي الصلة ولا يؤثر على الدعم القائم المقدم من الصندوق بشروط ميسرة أو على المناقشات الجارية بشأن طلبات التمويل الجديدة. وإضافة إلى ذلك، فإن البلدان التي لديها اتفاقات مع الصندوق تبقى مؤهلة للاستفادة من موارد الصندوق الاستئماني طوال مدة الاتفاق، وخروجها من قائمة البلدان المؤهلة بعد استكمال البرنامج المدعم بموارد الصندوق لا يؤثر على شروط القروض القائمة سواء الميسرة أو المدعمة. وتجري مراجعة أهلية البلدان للاستفادة من موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر مرة كل عامين.

ولضمان المساواة في معاملة كافة الأعضاء الذين يعانون من مواطن ضعف متماثلة، فإن الإطار الجديد يوسع نطاق المعاملة الاستثنائية التي تتاح حاليا للجزر الصغيرة عند تحديد الأهلية للتمويل من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، والتي تنطوي على معايير أقل تشددا فيما يتعلق بمستوى دخل الفرد، بحيث تشمل جميع البلدان الصغيرة (التي يقل عدد سكانها عن مليون نسمة). وقد تم تعديل سياسة الجمع بين موارد التمويل الميسر والتمويل من حساب الموارد العامة لضمان اتساقها مع إطار الأهلية الجديد.

زيادة الدقة في رقابة الصندوق

نظر المجلس التنفيذي في شهر إبريل ٢٠١٠ في كيفية تحديث صلاحيات وطرائق العمل الرقابي الذي يمارسه الصندوق وفي كيفية تعزيز الرقابة على القطاع المالي.[٧٣]

وعلى مستوى الرقابة متعددة الأطراف، أعرب معظم المديرين التنفيذيين عن تأييدهم، أو على أساس التجربة، إعداد تقارير حول انتقال التداعيات إلى الخارج من البلدان التي قد تؤثر سياساتها أو أوضاعها تأثيرا ملحوظا على استقرار النظام، بحيث تكون مكملة لتقارير الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة (راجع "الرقابة الثنائية" في الفصل الثالث). غير أن عددا كبيرا منهم ذكر أن مثل هذه الدراسة التحليلية وغيرها من القضايا القُطرية المختلفة يمكن دمجها، حسب الاقتضاء، في التقارير الحالية – مثل تقارير مشاورات المادة الرابعة، أو تقارير آفاق الاقتصاد الإقليمي، أو تقارير آفاق الاقتصاد العالمي و تقارير الاستقرار المالي العالمي المبسطة والأقصر – أو في تقرير موحد جديد وقصير يضم الجهود الحالية والمبادرة الجديدة بشأن الآثار الانتشارية. وأيد عدد كبير منهم، أو لم يمانعوا، فكرة عقد مشاورات متعددة الأطراف، حسب الحاجة، تتناول موضوعات محددة ذات انعكاسات نظامية، بغية تعزيز التعاون والعمل الجماعي. وأعرب الكثيرون أيضا عن اعتقادهم بجدوى اتخاذ قرار بشأن الرقابة متعددة الأطراف لتوضيح دور الصندوق ووضع إطار لمشاركات صناع السياسات.

وفي مجال الرقابة الثنائية، أعرب العديد من المديرين التنفيذيين عن رأيهم بأن التقارير المواضيعية متعددة البلدان أداة مفيدة لتعميق فهم الروابط بين مختلف البلدان. وأكد المديرون أهمية القيام بأعمال الرقابة ضمن إطار زمني معقول.

وحول مسألة تحسين سبل تقدير المخاطر من خلال الرقابة على القطاع المالي، أيد معظم المديرين وضع خطط للحصول على البيانات اللازمة، عبر الشبكات المالية العالمية، بغية تقدير الآثار الانتشارية وانعكاساتها على الاستقرار المالي الكلي. وأيد معظمهم أيضا ضرورة سعي الصندوق لتعزيز قدرته على الحصول بانتظام على البيانات المتعلقة بالمؤسسات المالية المنفردة، مستندا في ذلك إلى الطرائق المعمول بها في تقييمات «برنامج تقييم القطاع المالي»، وتعميق مشاركاته مع أهم المؤسسات المالية العالمية.

وبالانتقال إلى تحسين فعالية الرقابة على القطاع المالي، أعرب معظم المديرين عن تأييدهم، أو عدم ممانعتهم، لاقتراح الخبراء بأن تكون وحدة البيانات النموذجية المخصصة لقضايا الاستقرار في "برنامج تقييم القطاع المالي" جزءا إلزاميا في الرقابة على البلدان الأعضاء ذات النظم المالية المؤثرة نظاميا. وأكد المديرون أهمية تعاون الصندوق مع الهيئات الدولية الأخرى، لا سيما "مجلس الاستقرار المالي"، على أساس من الوضوح الكبير في تحديد المسؤوليات. وأبدوا استعدادهم بوجه عام لاستكشاف سبل جديدة لتعزيز التعاون بين الصندوق والهيئات المعنية بوضع المعايير في القطاع المالي، استنادا إلى دور الصندوق في تقييم تنفيذ المعايير وأهمية هذه المعايير للاستقرار المالي الكلي.

ومع ظهور مخاوف من زيادة الاحتياج إلى الموارد نتيجة الاقتراحات المختلفة، أشار المديرون إلى إمكان متابعة بعض الأفكار على أساس التجربة، الأمر الذي سيساعد، مع اكتساب الخبرة، في تحسين قياس انعكاساتها على الموارد. ونبهوا إلى أنه لا ينبغي تنفيذ المبادرات الجديدة على حساب الرقابة الثنائية.

مراجعة برنامج تقييم القطاع المالي

توفر التقييمات التي تُجرى في إطار "برنامج تقييم القطاع المالي" مساهمات قيمة تستنير بها مشاورات المادة الرابعة التي يجريها الصندوق،[٧٤] وقد كشفت الأزمة ضرورة دمج هذين المسارين من أعمال الصندوق بسهولة أكبر. وفي سياق مراجعة تجربة الصندوق مع برنامج تقييم القطاع المالي على مدار السنوات العشر السابقة، والتي أجريت في سبتمبر ٢٠٠٩، وافق المجلس التنفيذي على اتخاذ إجراءات لزيادة دعم البرنامج وتعزيز دمج تحليلات القطاع المالي في أعمال الرقابة، مع مراعاة الدروس المستخلصة من تجربة العشر سنوات مع البرنامج وأثناء الأزمة العالمية (راجع الإطار ٤–٥).[٧٥] واتفق المديرون على أن البرنامج يمكن أن يعود على الأعضاء بنفع أكبر إذا ما تم التوسع في تغطيته القُطرية وزيادة تركيز التقييمات ذات الصلة ومعدل تواترها، وخاصة ما يتعلق منها بالاستقرار المالي. وأيد المديرون بوجه عام مجموعة الإصلاحات المقترحة التي تهدف إلى تعزيز مرونة التقييمات وسهولة تطويعها للظروف المتغيرة ودقة التحليلات التي تُجرى في سياقها.

واتفق المديرون على أن إجراء تقييمات تعتمد على وحدات بيانات نموذجية منفصلة، وكذلك ممارسة الرقابة المستندية المعززة، سوف يضفيان على برامج تقييم القطاع المالي عنصر المرونة الذي يشكل ضرورة ملحة ويساعدان على زيادة الاتساق بين التقييمات التي تُجرى في سياق هذه البرامج وبين احتياجات وأولويات البلدان الأعضاء. وأيدوا إجراء عمليات تحديث جزئية لبيانات "تقارير مراعاة المعايير والمواثيق" حسب حجم المخاطر، عقب إجراء تقييم مبدئي شامل. وأعرب المديرون أيضا عن تأييدهم لاستحداث مصفوفة موحدة لتقدير المخاطر ضمن برامج تقييم القطاع المالي بغية رصد الأخطار التي تهدد استقرار القطاع المالي وتقدير إمكانية تحققها والانعكاسات التي تُحْدثها على الاستقرار المالي الكلي. وأكدوا أهمية التوسع في تغطية القضايا عَبر الحدود، وأعربوا عن تأييدهم لمواصلة العمل في وضع إطار تحليلي متكامل لرصد الروابط المالية الكلية وتقدير المخاطر. وفيما يتعلق بتغطية القطاع المالي في البلدان منخفضة الدخل، أعرب المديرون عن رأيهم بضرورة توجيه اهتمام أكبر لتأثير الأسواق المالية قاصرة التطور على فعالية السياسات الاقتصادية الكلية وقدرة الاقتصاد على استيعاب الصدمات.

العمل مع المنظمات الدولية الأخرى واتخاذ المبادرات

على الرغم من أن الصندوق له تاريخ طويل من العمل الوثيق مع المنظمات الأخرى، كالبنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية ومنظمة التجارة العالمية ووكالات الأمم المتحدة،[٧٦] فقد أدت أنشطته في مجالات الأزمة إلى دخوله في علاقات تعاونية مع مجموعة من المنظمات والهيئات، لا سيما مجموعة العشرين ومجلس الاستقرار المالي، وحفزت من مشاركته في مبادرات واسعة النطاق مثل "European Bank Coordination Initiative" (مبادرة تنسيق جهود البنوك الأوروبية).

الإطار ٤–٥

مراجعات برنامج تقييم القطاع المالي

في ظل مواطن القوة والضعف التي كشفت عنها الأزمة، قام الصندوق والبنك الدولي في سبتمبر ٢٠٠٩ بإدخال تعديلات على برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP). ورغم أنه لم يطرأ أي تغيير على أهم عناصر البرنامج (الاشتراك لا يزال طوعيا، والصندوق لا يزال مستمرا في التعاون مع البنك الدولي بشأن التقييمات التي تدخل فيها البلدان منخفضة الدخل وبلدان الأسواق الصاعدة)، فقد أدخل عدد من السمات الجديدة:

- **زيادة الصراحة والشفافية في التقييمات**، من خلال استحداث مصفوفة لتقدير المخاطر؛
- **تحسين مجموعة الأدوات التحليلية**، بما يتيح تحسين القدرة على تحديد الروابط بين الاقتصاد ككل والقطاع المالي وتغطية مجموعة أكبر من مصادر الخطر؛
- **زيادة المرونة في التقييمات التي تعتمد على وحدات البيانات النموذجية المنفصلة**، القائمة على أساس احتياجات البلدان الأعضاء؛
- **تحسين المنظورات لمختلف البلدان**؛
- **توجيه عمليات التقييم إلى معايير القطاع المالي الأهم**.

وسوف تساهم السمات الجديدة في دمج النتائج المستخلصة من برامج تقييم القطاع المالي ضمن أعمال رقابة الصندوق الثنائية، وذلك بتوسيع النطاق المتاح لعمليات التقييم الأكثر تواترا وتركيزا وعن طريق تشجيع زيادة المقارنة بين البلدان. ويجري حاليا إعادة النظر أيضا في تصميم برنامج تقييم القطاع المالي في سياق مناقشة صلاحيات الصندوق على نطاق أوسع.

ومنذ بداية الأزمة، دعا زعماء مجموعة العشرين صندوق النقد الدولي للاضطلاع بعدد من المهام، بصفة منفردة وبالتعاون مع منظمات أخرى، لضمان اتباع مسار للخروج من الأزمة بحيث يتسم بالسلاسة والانتظام والأهم من ذلك أن يكون المسار السليم. وفي مرحلة مبكرة من الأزمة، كلفت مجموعة العشرين الصندوق، بالتعاون مع مجلس الاستقرار المالي، بإنشاء عملية للإنذار المبكر (راجع "دور الصندوق الرقابي وأولويات السياسات في مواجهة الأزمة" في الفصل الثالث، والإطار ٣–٣). وفي وقت أقرب طلبت المجموعة الحصول على مشورة الصندوق بشأن أكثر الطرق فعالية لتأمين مساهمة القطاع المالي في تحمل تكاليف احتفاظه بمقومات البقاء (راجع "العمل على فرض ضريبة القطاع المالي" في الفصل الثالث). وبطبيعة الحال، فإن الصندوق يضطلع بدور رئيسي في عملية التقييم المتبادل التي أنشأتها مجموعة العشرين (راجع مرة أخرى "دور الصندوق الرقابي وأولويات السياسات في مواجهة الأزمة" في الفصل الثالث).

وأدت الأنشطة المتعلقة بالأزمة أيضا إلى دخول الصندوق في علاقة تعاون وثيق مع مجلس الاستقرار المالي. فالصندوق، كما أسلفنا، اشترك مع مجلس الاستقرار المالي في إنشاء وتنفيذ عملية للإنذار المبكر، انطبقت جزئيا من عملية الصندوق لتقدير المخاطر. وإضافة إلى ذلك، يتعاون الصندوق مع المجلس ولجنة بازل للرقابة المصرفية لتقييم الانعكاسات الاقتصادية الكلية لتنفيذ اقتراحات لجنة بازل الرامية إلى تقوية القواعد التنظيمية العالمية لرأس المال والسيولة. وقد تعاون الصندوق خلال السنة المالية ٢٠١٠ مع مجلس الاستقرار المالي وبنك التسويات الدولية في إعداد تقرير للعرض على مجموعة العشرين حول المبادئ التوجيهية لتقدير الأهمية النظامية للمؤسسات والأسواق والأدوات المالية، وتحديد ومعالجة ثغرات البيانات والمعلومات التي كشفت عنها الأزمة.

واشترك الصندوق أيضا في عدد من مجموعات العمل أو المبادرات التي نشأت عن الأزمة أو التي شهدت زيادة كبيرة في أهمية عملها بسبب الأزمة. ويبرز الفصل الثالث من هذا التقرير جهود الصندوق كرئيس لمجموعة العمل المشتركة فيما بين الهيئات والمعنية بالإحصاءات الاقتصادية والمالية، وخصوصا فيما يتعلق بالموقع الإلكتروني "المؤشرات العالمية الرئيسية" (Principal Global Indicators)، الذي يعرض البيانات الاقتصادية والمالية لبلدان مجموعة العشرين. ومن الأمثلة المهمة بصفة خاصة لتعاون الصندوق على المستوى الجماعي مشاركته في "مبادرة تنسيق جهود البنوك الأوروبية" (European Bank Coordination Initiative) (المعروفة غير رسميا باسم "مبادرة فيينا").[٧٧] ففي سياق رد الفعل إزاء عدم وجود إطار للتحركات المنسقة لمواجهة احتمالات تدفق رؤوس الأموال خارج أوروبا الصاعدة بسبب الأزمة، قام الصندوق، بالتعاون مع عدد من المؤسسات المالية الدولية الأخرى (وأهمها البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير والمفوضية الأوروبية)، بالدعوة لعقد سلسلة من الاجتماعات، كان أولها في يناير ٢٠٠٩. وقد التقى في هذه الاجتماعات ممثلو المؤسسات المالية الدولية وصناع السياسات من بلدان الموطن والبلدان المضيفة بممثلي البنوك التجارية العاملة في أوروبا الصاعدة لمناقشة ما قد يلزم اتخاذه من تدابير لإعادة تأكيد تواجدها في المنطقة بوجه عام، وعلى الأخص في البلدان التي كانت تحصل على الدعم لموازين مدفوعاتها من المؤسسات المالية الدولية. وقامت هذه المبادرة بدور مهم في استقرار الأوضاع وتثبيت

توقعات الأسواق وإقامة الحوار بين القطاعين الخاص والعام. وعلى نفس القدر من الأهمية، وفرت هذه المبادرة منبرا للحوار، مما أنشأ قدر من الثقة في الأسواق الخاصة فأفادت منه السياسات الاقتصادية في البلدان المعنية.

ويعمل الصندوق بنشاط من خلال مكاتبه الكائنة في أوروبا مع المؤسسات التي يقع مقرها هناك، ومنها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي، حيث تعاون معها في عدد من البرامج التي يجري تنفيذها في أوروبا الوسطى والشرقية، ومؤخرا في حالة اليونان.

إصلاح نظام الحوكمة في الصندوق

الإدارة والتنظيم

رفع تقرير إلى اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية

استجابة لدعوة من اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في إبريل ٢٠٠٩ لتزويدها بتقرير حول نظام الحوكمة في الصندوق، اجتمع المجلس التنفيذي في شهر يوليو التالي لإجراء مناقشات مبدئية حول أهم القضايا وخيارات الإصلاح التي استندت إلى عدة تقارير، بما في ذلك التقارير الصادرة عن لجنة الشخصيات البارزة برئاسة تريفور مانويل ومكتب التقييم المستقل، والمشاورات المنعقدة مع المجتمع المدني (راجع الإطار ٤–٦).[٧٨] واجتمع المجلس مرة أخرى في شهر سبتمبر للنظر في مسودة التقرير المعد للعرض على اللجنة الدولية، مستندا في ذلك إلى الإرشادات العامة الواردة في المناقشات المبدئية، التي طرحت اقتراحات محددة لاتخاذ إجراءات عاجلة وحددت المجالات التي تستدعي مزيدا من العمل. وقد عرض المجلس التنفيذي تقريره إلى اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية حول إصلاح نظام الحوكمة في الصندوق قبيل الاجتماعات السنوية التي عقدت في اسطنبول في أكتوبر ٢٠٠٩، حيث أكدت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية أهمية إصلاح نظام الحوكمة بالنسبة لتعزيز شرعية الصندوق وزيادة فعاليته (راجع الإطار ٤–٢ في الصفحة الإلكترونية).[٧٩]

وأثناء مناقشات المجلس المبدئية، نظر المديرون التنفيذيون في خمس قضايا جوهرية، هي إعادة مواءمة أنصبة الحصص؛ والمشاركة رفيعة المستوى؛ وتوخي الفعالية في عملية صنع القرار ومستوى التمثيل في المجلس التنفيذي؛ وتوافر نظام مفتوح لاختيار إدارة الصندوق العليا (وبصورة أعم، زيادة التنوع بين العاملين)؛ وإجراء تحديث لصلاحيات الصندوق. وقد اشتمل تقرير شهر أكتوبر المرفوع إلى اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية على تقييم لهذه المجالات الخمس والتوصيات المستخلصة بشأنها. واتفق المديرون التنفيذيون على أن التقرير ينبغي أن يضع خطوات ملموسة لتحقيق مشاركة رفيعة المستوى من الوزراء والمحافظين على غرار المشاهد في الأزمات العالمية – بالانتقال مثلا من الأطر الشكلية لاجتماعات اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية إلى أطر أكثر انفتاحا وتفاعلية، واعتماد نموذج قيادة أكثر شمولية مثل هيكل الأقطاب الثلاثة في الإدارة (الترويكا) المعتمد في مجموعة العشرين، والنهوض بعملية صياغة مسودة البيان النهائي الصادر عن اللجنة، وتضمين آليات جديدة للمساءلة.

وإذ أعرب المديرون التنفيذيون عن تأييدهم لرأي المدير العام بأن قوة المجلس التنفيذي هي عامل حيوي بالنسبة للمؤسسة، أكدوا أهمية تعزيز

الإطار ٤–٦

الركيزة الرابعة: إشراك المجتمع المدني في إصلاح نظام حوكمة الصندوق

اقترح مدير عام الصندوق في سبتمبر ٢٠٠٨ توسيع نطاق المساهمات في عملية إصلاح نظام حوكمة الصندوق، استجابة للدعوة المتكررة من منظمات المجتمع المدني لإبداء رأيها في العملية.[١] وكان الهدف من إشراك المجتمع المدني بصفته «الركيزة الرابعة» في عملية إصلاح نظام الحوكمة هو استكمال العمل الذي تضطلع به «الركائز» الثلاثة الأخرى، وهي: مكتب التقييم المستقل التابع للصندوق، ومجموعة العمل المنبثقة عن المجلس التنفيذي حول نظام الحوكمة المؤسسية في الصندوق، ولجنة الشخصيات البارزة المعنية بإصلاح نظام الحوكمة في الصندوق.

وقد تضمنت مشاورات الركيزة الرابعة عددا من الأنشطة امتدت على مدار خمسة أشهر بمشاركة قرابة ٢٠٠ من ممثلي منظمات المجتمع المدني، ومحللي مستودعات الفكر، والأكاديميين من حوالي ٥٠ بلدا. وقد أشرف على تنسيق هذه المشاورات إحدى منظمات المجتمع المدني الكائنة في العاصمة واشنطن، وهي "تحالف القواعد الجديدة للتمويل العالمي"، وتم إنشاء موقع خارجي على شبكة الإنترنت لتمكين منظمات المجتمع الدولي من تبادل الآراء وتقديم إسهاماتها.[٢] وإضافة إلى ذلك، عُقدت ستة مؤتمرات مرئية في ١١ بلدا[٣] شارك فيها أعضاء المجتمع الأكاديمي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد التقى ممثلو منظمات المجتمع المدني في شهر يوليو ٢٠٠٩ بخبراء الصندوق الذين أعدوا مسودة التقارير المرفوعة إلى المجلس التنفيذي بشأن إصلاح نظام الحوكمة.

وفي سبتمبر ٢٠٠٩ التقى ممثلو منظمات المجتمع المدني بالمديرين التنفيذيين في حلقة نقاش غير رسمية بمقر الصندوق لعرض توصياتهم حول إصلاح نظام الحوكمة في الصندوق. وقد أدرجت هذه التوصيات في "تقرير الركيزة الرابعة" النهائي،[٤] الذي تم عرضه رسميا على المدير العام في اجتماع مع منظمات المجتمع المدني أثناء الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٠٩.[٥]

ولا تزال مشاورات الركيزة الرابعة مع منظمات المجتمع المدني تمثل عنصرا أساسيا في مشاركات الصندوق المستمرة مع الأطراف المعنية غير الرسمية، التي توفر إسهاماتها عاملا مفيدا في تحديد ملامح مناقشات الصندوق المعنية بالسياسات.

١ للاطلاع على معلومات إضافية بشأن «الركيزة الرابعة»، راجع دراسة "Engaging Civil Society in the Reform of IMF Governance," في الصفحة الإلكترونية المعنية بصندوق النقد الدولي والمجتمع الدولي "The IMF and Civil Society" بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٩ بالعنوان الإلكتروني التالي (www.imf.org/external/np/exr/cs/news/2009/CSO91.htm).

٢ راجع "The Fourth Pillar: IMF Consultations with CSOs on Governance Reform" بالعنوان التالي (http://thefourthpillar.ning.com/).

٣ هذه البلدان هي الأرجنتين وغانا والهند وإندونيسيا وكازاخستان وكينيا وجمهورية قيرغيزستان والمكسيك وبيرو وجنوب إفريقيا وأوروغواي.

٤ يمكن الاطلاع على تقرير "Report on the Civil Society (Fourth Pillar) Consultations with the International Monetary Fund on Reform of IMF Governance" على الموقع الإلكتروني لتحالف "القواعد الجديدة للتمويل العالمي" بالعنوان التالي (www.new-rules.org/fourth_pillar.htm). ويمكن الاطلاع على النسختين الفرنسية والإسبانية أيضا بنفس العنوان الإلكتروني.

٥ راجع دراسة "IMF Governance Reform: Update from Istanbul," في الصفحة الإلكترونية المعنية بصندوق النقد الدولي والمجتمع الدولي "The IMF and Civil Society" بتاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠٠٩ بالعنوان الإلكتروني التالي (www.imf.org/external/np/exr/cs/news/2009/CSO100.htm).

دور المجلس، مع إيلائ اهتمام أكبر بالقضايا الاستراتيجية، وهو ما يمكن أن يتيسر تحقيقه بتحديث ممارسات عمله. وقد يتضمن هذا التحديث، من بين جملة أمور، تحسين الاستفادة من اللجان المنبثقة عن المجلس، ومن الإجراءات النافذة على أساس انقضاء الوقت دون اعتراض والتوصيات المماثلة الصادرة عن مجموعات العمل المنبثقة عن المجلس التنفيذي فيما يتعلق بإصلاح نظام الحوكمة، فضلا على النظر في إجراءات بديلة لممارسة المجلس أعمال الرقابة. غير أنهم أعربوا عن اعتراضهم الشديد على اقتراحات إعادة رسم خطوط المسؤولية – كتفويض الإدارة العليا مهمة الرقابة، حيث رأوا أن هناك أهمية قصوى لإجراء مراجعة النظراء في هذا الشأن. وفيما يتعلق بقواعد التصويت، أكد المديرون أن الصندوق أفاد كثيرا من ممارسة اتخاذ القرارات على أساس توافق الآراء إذا أمكن.

ويعتزم المجلس التنفيذي وضع عملية لاختيار إدارة الصندوق العليا في صورتها النهائية المنقحة. ويرى المجلس أن نجاح مثل هذا الإطار المنقح في صياغة عملية الاختيار على أساس فعلي من العلنية والجدارة والشفافية، وفق ما تدعو إليه اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، يعتمد على مدى رغبة البلدان الأعضاء في الاستفادة منه إلى أقصى درجة. ورغم إقرار عدد كبير من المديرين التنفيذيين بالتحدي المتمثل في التوصل إلى توافق في الآراء حول مسألة بهذه الأهمية، فقد أعربوا عن تفضيلهم القيام بمزيد من العمل في مجال تحديث صلاحيات الصندوق، الأمر الذي يؤثر على نظام الحوكمة لدرجة أنه يحدد ملامح القضايا والمناهج المطروحة على البلدان الأعضاء في سياق إدلائهم بآرائهم وممارستهم حقوقهم التصويتية.

متابعة العمل بشأن نظام الحوكمة

عقد المجلس التنفيذي منذ تقديم تقريره إلى اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية عددا من المناقشات لمتابعة العمل في قضايا الحوكمة. وعُقد اجتماع مبدئي استُهلَت به المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص في مارس ٢٠١٠، وأعقَبته في شهر إبريل جلسة المناقشات التي أجراها المجلس حول الاعتبارات المحيطة بحجم الصندوق فيما يتعلق بالمراجعة العامة الرابعة عشرة (راجع " إعادة تقييم صلاحيات الصندوق" في موضع سابق من هذا الفصل). وعقد المجلس أيضا جلسة مناقشات في شهر مارس تناولت قضيتين، هما الإصلاحات المقترحة في إجراءات اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية لتسهيل إجراء مداولات أكثر فعالية، والأسباب الداعية للتحول إلى نظام المجلس التنفيذي المنتخب بالكامل. وتناول المجلس قضية وضع عملية لاختيار الإدارة العليا على أساس من العلنية في جلسة رسمية مغلقة في شهر إبريل ونظر في تقرير موجز للعرض على اللجنة الدولية بشأن التقدم المحرز في إصلاح نظام الحوكمة خلال اجتماع آخر عُقد في شهر إبريل أيضا. وقد عُرض هذا التقرير وعنوانه: "Executive Board Progress Report to the IMFC: The Reform of Fund Governance," على اللجنة الدولية أثناء اجتماعات الربيع.[٨٠]

الحصص والأصوات

اشتراكات الحصص (راجع الإطار ٤–٣ في الصفحة الإلكترونية) هي المصدر الأساسي لموارد الصندوق المالية. ويقوم مجلس محافظي الصندوق بإجراء مراجعات عامة للحصص على فترات منتظمة (كل خمس سنوات على الأقل)، بما يتيح للصندوق تقدير مدى كفاية الحصص من حيث احتياجات البلدان الأعضاء التمويلية، وتعديل حصص البلدان الأعضاء للتعبير عن التغيرات التي تطرأ على مراكزها النسبية في الاقتصاد العالمي، مما يضمن بالتالي تطور آلية صنع القرار في النظام المالي الدولي مع هيكل الاقتصاد العالمي المتغير. وقد انتهت آخر هذه المراجعات، وهي المراجعة العامة الثالثة عشرة، في يناير ٢٠٠٨ بدون أي اقتراح من مجلس المحافظين بزيادة الحصص؛ وقد بدأت بالفعل المناقشات المتعلقة بالمراجعة العامة الرابعة عشرة، المتوقع استكمالها بجدول زمني أسرع قبل يناير ٢٠١١ (راجع "المراجعة العامة الرابعة عشرة" لاحقا في هذا الفصل).

الوضع الحالي لإصلاحات إبريل ٢٠٠٨ المعنية بالزيادة المخصصة في الحصص

تهدف آخر الإصلاحات المعنية بالحصص، والتي وافق عليها المجلس التنفيذي في إبريل ٢٠٠٨، إلى زيادة أنصبة الحصص التصويتية للأسواق الصاعدة الديناميكية وإعطاء البلدان منخفضة الدخل صوتا أقوى في الصندوق. وفي ظل هذه الإصلاحات المخصصة، يحصل ٥٤ عضوا على زيادات في حصص العضوية ويتم تعديل اتفاقية تأسيس الصندوق لزيادة الأصوات الأساسية بمقدار ثلاثة أضعاف ووضع آلية للحفاظ على نسبة الأصوات الأساسية في مجموع الأصوات. واعتبارا من ٣٠ إبريل ٢٠١٠، أبدى ٣٥ عضوا من الأعضاء المؤهلين البالغ عددهم ٥٤ عضوا موافقتهم على هذه الزيادات المخصصة في الحصص والتي تتضمنها الإصلاحات. وإضافة إلى ذلك، وافق على التعديل المقترح لاتفاقية تأسيس الصندوق ٧٠ عضوا من العدد اللازم وقدره ١١٢ عضوا، يمثلون ٧٢،٩٪ من مجموع القوة التصويتية مقارنة بالنسبة اللازمة وقدرها ٨٥٪. وفي بيان إبريل ٢٠١٠ الصادر عن اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية حثت اللجنة الأعضاء على التعجيل بالموافقة على إصلاحات عام ٢٠٠٨ المعلقة بشأن نظام الحصص والأصوات.[٨١]

المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص

يجري حاليا العمل في تنفيذ إصلاحات إضافية لنظام الحصص في سياق "المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص"، المقرر استكمالها قبل يناير ٢٠١١، أي قبل الموعد الأصلي بعامين. وفي بيان أكتوبر ٢٠٠٩ الصادر عن اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية أعربت اللجنة تأييدها لإحداث تغير في الحصص لصالح بلدان الأسواق الصاعدة الديناميكية والبلدان النامية عن طريق تحويل ما لا يقل عن ٥٪ من أنصبة حصص البلدان الممثلة بالزيادة إلى البلدان قاصرة التمثيل باستخدام صيغة الحصص الحالية كأساس لبدء العمل. وقد التزمت أيضا بحماية الحصص التصويتية لأفقر البلدان الأعضاء.[٨٢]

وقد التقى المديرون التنفيذيون في مارس ٢٠١٠ لمناقشة الاعتبارات الأولية حول إعادة مواءمة أنصبة الحصص في سياق المراجعة العامة الرابعة عشرة. وعُقدت مناقشات مبدئية أيضا في شهر إبريل الماضي حول قضية حجم الصندوق (راجع "توفير التمويل في القرن الحادي والعشرين" في موضع سابق في هذا الفصل)، التي تؤثر على مسألة إعادة مواءمة الحصص.

عضوية الصندوق

قبلت جمهورية كوسوفو العرض المقدم من الصندوق وأصبحت العضو السادس والثمانين بعد المائة في شهر يونيو ٢٠٠٩.[٨٣] وخلال السنة المالية ٢٠١٠ اعتمد مجلس المحافظين أيضا قرارا بشأن منح عضوية الصندوق إلى «توفالو» استجابة لطلب العضوية المقدم خلال السنة المالية ٢٠٠٩. (وبالتالي أصبحت توفالو العضو السابع والثمانين بعد المائة في شهر يونيو ٢٠١٠).

٥ الموارد المالية والتنظيم والمساءلة

٥ الموارد المالية والتنظيم والمساءلة

واصل صندوق النقد الدولي في السنة المالية ٢٠١٠ تنفيذ الإصلاحات الداخلية التي صدرت الموافقة عليها في عام ٢٠٠٨، كما تحقق تقدم في العمل المعني بإعادة الهيكلة على جانبي الدخل والمصروفات في حسابات الصندوق. وصدرت موافقة المجلس على عملية بيع ذهب الصندوق المتوخاة في إصلاحات عام ٢٠٠٨ وبدأت بالفعل بقصد إتاحة الانتقال إلى نموذج جديد لدخل الصندوق وتكميل موارده المتاحة للإقراض بشروط ميسرة. وعلى جانب المصروفات، تحقق مزيد من التقدم نحو تحقيق اتساق ميزانية الصندوق متوسطة الأجل مع الأهداف المعدلة التي تنطوي على تخفيضات دائمة في المصروفات وعدد الموظفين.

وعلى صعيد الموارد البشرية، انضمت وجوه جديدة إلى فريق الإدارة العليا في ظل التغيرات في مكتب مدير عام الصندوق، ومنها السيد ناويوكي شينوهارا النائب الجديد للمدير العام، والسيد مين جو المستشار الخاص للمدير العام. وأقيم في شهر إبريل حفل تأبين تكريما لذكرى جاك بولاك وتخليدا لإسهامات الرجل الذي ساعد في تأسيس الصندوق وتحديد ملامحه على امتداد تاريخه.

وجاءت الإصلاحات المهمة لسياسة الشفافية في صندوق النقد الدولي مكملة للتقدم المحرز على امتداد عقود نحو زيادة الانفتاح بشأن العمل الذي يقوم به الصندوق؛ كما اتسعت أنشطة التواصل الخارجي وازدادت كثافة كرد فعل إزاء الطلبات الناتجة عن الأزمة.

الميزانية والدخل

بيع الذهب دعما لنموذج الدخل الجديد

من العناصر الرئيسية في نموذج الدخل الجديد للصندوق، الذي أقره المجلس التنفيذي في إبريل ٢٠٠٨، إنشاء وقْف يُمَوَّل من الأرباح التي تتحقق من بيع جزء من الذهب الموجود في حيازة الصندوق (راجع «الدخل والرسوم والفائدة التعويضية وتقاسم الأعباء» في جزء لاحق من هذا الفصل). وفي يوليو ٢٠٠٩، اتفق المجلس التنفيذي على استخدام جزء محدود من متحصلات بيع الذهب أيضا في زيادة موارد الصندوق المتاحة لإقراض البلدان منخفضة الدخل بشروط ميسرة، وأصدر في شهر سبتمبر التالي موافقته على عملية لبيع مقدار من الذهب الموجود في حيازة الصندوق في أضيق الحدود (٤٠٣،٣ أطنان مترية، وهو ما يمثل ثُمن حيازات الصندوق الكلية؛ راجع الإطار ٥–١ في الصفحة الإلكترونية) وتُجرى وفق الطرائق التي تكفل الحماية من إرباك سوق الذهب[٨٤] ووفق المبادئ التوجيهية التي اعتمدها المجلس في فبراير ٢٠٠٨. وفي ظل الطرائق المعتمدة، كان على الصندوق أن يعرض الذهب للبيع خارج السوق على الحائزين الرسميين مثل البنوك المركزية، ثم يُجري عمليات بيع على مراحل تدريجية في السوق إذا لزم الأمر.[٨٥] ومن ثم، ففي أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠٩ قامت ثلاثة بنوك مركزية بشراء كميات من الذهب بلغت ٢١٢ طنا متريا، وهي بنك الهند المركزي (٢٠٠ طن متري)، وبنك موريشيوس المركزي (طنان متريان)، وبنك سري لانكا المركزي (١٠ أطنان مترية).[٨٦] وبرغم إجراء معاملات بيع الذهب المذكورة مع حائزين رسميين خارج السوق، فقد أُجريت بأسعار السوق السائدة في ذلك الوقت.

وبلغ مقدار الذهب المتبقي للبيع ١٩١،٣ أطنان مترية، فأعلن صندوق النقد الدولي في منتصف فبراير ٢٠١٠ أنه سيبدأ قريبا عمليات البيع في السوق،[٨٧] وذلك على مراحل تدريجية بمرور الوقت ووفقا للأولوية المعطاة لتجنب إرباك سوق الذهب. ولا يتنافى البدء في بيع الذهب من خلال السوق مع القيام بمزيد من المبيعات المباشرة خارج السوق للبنوك المركزية الراغبة أو غيرها من الحائزين الرسميين، وهي مبيعات من شأنها تخفيض حجم الذهب الذي يدخل السوق.

وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٠، بلغ مقدار ما تم بيعه ٦٢،١٪ من مجموع ٤٠٣،٣ طنا متريا التي صدرت الموافقة على بيعها.

الدخل والرسوم والفائدة التعويضية وتقاسم الأعباء

الدخل

اعتمد الصندوق منذ إنشائه اعتمادا كبيرا على أنشطة الإقراض من أجل تمويل مصروفاته الإدارية. وصدرت موافقة مجلس المحافظين في مايو ٢٠٠٨ على إصلاح نموذج دخل الصندوق مما سيسمح بتنويع موارد دخله من خلال إنشاء وقْف يُمَوَّل من الأرباح التي تتحقق من عمليات محدودة لبيع حيازات الذهب لدى الصندوق (التي وافق عليها المجلس التنفيذي في سبتمبر ٢٠٠٩، على النحو الواردة مناقشته آنفا)، وتوسيع نطاق الصلاحيات الاستثمارية للصندوق من أجل تعزيز العائدات على الاستثمار، واستئناف التقليد الذي يقضي بتعويض الصندوق عن تكاليف إدارة «الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.»

وسوف يتعين تعديل اتفاقية التأسيس لمنح الصندوق صلاحيات أوسع في الاستثمار، وهو ما تنظر فيه حاليا البلدان أعضاء الصندوق. وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٠، لم يكن قد تم الوصول إلى المستوى الحدي اللازم لدخول هذا التعديل حيز التنفيذ وهو موافقة ١١٢ عضوا أي ٨٥٪ من مجموع الأصوات؛ فبلغ عدد البلدان التي أعطت موافقتها على التعديل ٦٧ عضوا وهو ما يمثل ٧٤٪ من مجموعة الأصوات.

الرسوم

لا تزال مصادر الدخل الرئيسية للصندوق تتمثل في أنشطة الإقراض والاستثمار. ويتحدد معدل الرسم الأساسي (سعر الفائدة) على التمويل من الصندوق في بداية كل سنة مالية حسب سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة زائدا الهامش الذي يُعَبَّر عنه بنقاط الأساس.[٨٨] وبالنسبة للسنة المالية ٢٠١١، وافق المجلس على إبقاء هامش معدل الرسم كما كان عليه في السنة المالية ٢٠١٠، ويبلغ ١٠٠ نقطة أساس. واتساقا مع نموذج الدخل الجديد، استرشد هذا القرار بالمبادئ التي تقتضي تغطية الهامش لتكاليف أعمال الوساطة وبناء الاحتياطيات في الصندوق، وضرورة مواءمته إلى حد كبير مع الأسعار في الأسواق الرأسمالية. ويدخل تحقيق استقرار معدل الرسم وسهولة التنبؤ به ضمن الأهداف الرئيسية المرجوة في ظل هذا المنهج.

وفي ظل الإطار الجديد للرسوم وآجال الاستحقاق، الذي صدرت الموافقة بشأنه في مارس ٢٠٠٩، يفرض الصندوق رسوما إضافية حسب مستوى الموارد تبلغ ٢٠٠ نقطة أساس على استخدام مبالغ ائتمانية كبيرة (أكثر من ٣٠٠٪ من حصة البلد العضو) ضمن الشرائح الائتمانية،[٨٩] وفي ظل الاتفاقات الممددة. ويفرض الصندوق أيضا رسوما إضافية حسب الإطار الزمني بمقدار ١٠٠ نقطة أساس على استخدام المبالغ الائتمانية الكبيرة (نفس المستوى الحدي أعلاه) التي تظل قائمة لمدة تزيد على ٣٦ شهرا.

وبالإضافة إلى الرسوم والرسوم الإضافية الدورية، يفرض الصندوق أيضا رسوم خدمات، ورسوم التزام، ورسوما خاصة. ويُفرض رسم خدمة قدره ٠،٥٪ على كل عملية سحب للموارد من حساب الموارد العامة. وهناك رسم التزام قابل للرد على الاتفاقات التي تُعقد في ظل حساب الموارد العامة مثل اتفاقات الاستعداد الائتماني والاتفاقات الممددة والاتفاقات في ظل خط الائتمان المرن، ويُحَصَّل على المبالغ التي قد تُسحب خلال كل فترة ١٢ شهرا بموجب الاتفاق. وتُفرض رسوم التزام تبلغ ١٥ نقطة أساس على المبالغ المتعهد بها حتى ٢٠٠٪ من حصة العضوية، و٣٠ نقطة أساس على المبالغ المتعهد بها التي تتجاوز ٢٠٠٪ وبحد أقصى ١٠٠٠٪ من حصة العضوية، و٦٠ نقطة أساس على المبالغ المتعهد بها التي تتجاوز ١٠٠٠٪ من حصة العضوية. وتُرد الرسوم عند استخدام الائتمان بقدر يتناسب مع السحوبات الفعلية. ويفرض الصندوق أيضا رسوما خاصة على مدفوعات المبلغ الأصلي المتأخرة عن موعد

استحقاقها وعلى الرسوم المتأخرة عن موعد استحقاقها بفترات تقل عن ٦ أشهر.

الفائدة التعويضية

وعلى جانب المصروفات، يدفع الصندوق فائدة (تعويضية) للبلدان الأعضاء على مراكزها الدائنة في حساب الموارد العامة (وتعرف باسم مراكز شرائح الاحتياطيات). وتنص اتفاقية تأسيس الصندوق على تحديد الفائدة التعويضية بما لا يزيد عن سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، ولا يقل عن ٨٠٪ منه. وتُحدد الفائدة التعويضية حاليا حسب سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، وهو أيضا سعر الفائدة على اقتراض الصندوق. وفي عام ٢٠٠٩، وافق المجلس التنفيذي على زيادة قدرة الصندوق التمويلية، من خلال الاقتراض، في سياق التحرك على المدى القريب لمواجهة الأزمة المالية العالمية (راجع «Ensuring Adequate Resources for the IMF's Work" في الفصل الرابع). وبحلول ٣٠ إبريل ٢٠١٠، كان الصندوق قد اقترض أموالا من البلدان الأعضاء من خلال قروض ثنائية واتفاقيات لشراء السندات بلغت قيمتها ٦،٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، إلى جانب توافر مبلغ آخر كالتزامات غير مسحوبة مقداره ١٦٧،٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

اقتسام الأعباء

يتم تعديل معدلات الرسم والفائدة التعويضية وفق آلية لاقتسام الأعباء وُضعت في منتصف الثمانينات وتوزع تكلفة الالتزامات المالية المتأخرة عنَ موعد استحقاقها للصندوق على نحو متساو بين الأعضاء الدائنين والأعضاء المدينين. ويقوم الصندوق برفع معدل الرسم وخفض معدل الفائدة التعويضية لاسترداد رسوم الفائدة ربع السنوية التي تتجاوز أجل استحقاقها (غير المسددة) بستة أشهر أو أكثر (تعديلات اقتسام الأعباء). وتُرد المبالغ التي تم تحصيلها على هذا النحو عند تسوية الرسوم المتأخرة. وفي السنة المالية ٢٠١٠، بلغ متوسط التعديلات المقررة لرسوم الفائدة ربع السنوية غير المسددة نقطة أساس واحدة، وهو ما يعكس ارتفاع الائتمان القائم للصندوق بسبب تأثير الأزمة العالمية التي طالت البلدان الأعضاء وحدوث ارتفاع مماثل في مراكز الشرائح الاحتياطية للبلدان الأعضاء. وبلغت معدلات الرسم والفائدة التعويضية المعدلة ١،٣٠٪ و٠،٢٨٪، على التوالي، في السنة المالية ٢٠١٠.

صافي الدخل

بلغ صافي دخل الصندوق ٢٢٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في السنة المالية ٢٠١٠، قبل حساب عمليات بيع الذهب التي أجراها، وهو ما يعكس الدخل الناتج عن ارتفاع مستويات أنشطة الإقراض وقوة أداء الاستثمارات. وحققت استثمارات الصندوق عائدات صافية من الأتعاب مقدارها ٢،٥٣٪، متجاوزة بذلك المؤشر المعياري الذي أقره المجلس بمقدار ٣١ نقطة أساس، ويُبنى هذا المؤشر المعياري بالرجوع إلى مؤشرات ميريل لينش للسندات الحكومية التي تتراوح مدتها بين سنة وثلاث سنوات باليورو والين والجنيه الاسترليني والدولار الأمريكي، مرجحة على أساس الوزن الترجيحي لكل عملة في سلة حقوق السحب الخاصة. وبلغت أرباح بيع الذهب حوالي ٣،٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في السنة المالية ٢٠١٠ وسوف يجرى تحويلها إلى حساب الاستثمار الخاص بالصندوق لاستثمارها في صندوق وقْف حسبما اتُفق عليه في ظل نموذج الدخل الجديد، بعد نفاذ التعديل المقتَرح لاتفاقيةَ تأسيس الصندوق بشأن منح الصندوق صلاحية أوسع للقيام بأنشطة الاستثمار.

الميزانيتان الإدارية والرأسمالية

يعتمد صندوق النقد الدولي في شهر إبريل من كل عام ميزانية متوسطة الأجل ذات إطار زمني متحرك مدته ثلاث سنوات وتتألف من ميزانية إدارية صافية وميزانية رأسمالية. وفي إطار هذه الميزانية التي تغطي ثلاث سنوات، يوافق المجلس التنفيذي على مجموع المصروفات الإدارية الصافية، والحد الأقصى لإجمالي المصروفات الإدارية، وعلى اعتماد للمشروعات الرأسمالية للسنة الأولى من الميزانية متوسطة الأجل ويحيط علما بصافي اعتمادات الميزانيتين الإرشاديتين للسنتين التاليتين. وبالنسبة للسنة المالية ٢٠١٠، وافق المجلس التنفيذي على مصروفات إدارية صافية بلغ مجموعها ٨٨٠ مليون دولار أمريكي (راجع الجدول ٥–١)، مع حد أقصى للمصروفات الإجمالية يبلغ ١،٠٤٠ مليون دولار أمريكي، ويتألف من ميزانية إجمالية تبلغ ٩٧٩ مليون دولار أمريكي (راجع الجدول ٥–١) وترحيل للموارد مصرح به يصل إلى ٦٠ مليون دولار أمريكي من الموارد غير المستخدمة من الميزانية الإدارية للسنة المالية ٢٠٠٩ (ما يعادل ٦٪ من الميزانية المعتمدة للعام المذكور).[٩٠] كذلك وافق المجلس التنفيذي على مصروفات رأسمالية تبلغ ٤٥ مليون دولار أمريكي (راجع الجدول ٥–٢).

وكانت السنة المالية ٢٠١٠ هي الثانية في برنامج الإصلاحات التي بدأت بميزانية السنة المالية ٢٠٠٩ بهدف إعادة صياغة عمل الصندوق حتى يتمكن من تحقيق نتائج أكثر تركيزا بأسلوب يحقق فعالية التكاليف. وفي سياق هذه الإصلاحات، فإن الميزانية الهيكلية الجديدة المستقرة للصندوق– الميزانية الإرشادية للسنة المالية ٢٠١١ (وما بعدها)– تتطلب تخفيضا دائما في المصروفات يبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي بالقيمة الحقيقية، وتقليصا في عدد الوظائف يبلغ ٣٨٠ وظيفة، مقارنة بإطار الميزانية متوسطة الأجل للسنوات المالية من ٢٠٠٨–٢٠١٠.

وبرغم استمرار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي تفجرت بعد بدء جهود الإصلاح في صندوق النقد الدولي بفترة وجيزة، فقد تحقق مزيد من التقدم نحو تحقيق أهداف الميزانية متوسطة الأجل. وتمكن الصندوق من تلبية الطلبات المتزايدة المرتبطة بالأزمة من خلال سلسلة من التدابير المؤقتة. أولا، فإن بعض الموظفين الذين كانوا قد تطوعوا لترك العمل في الصندوق ظلوا على رأس عملهم بصفة مؤقتة وقدموا المساعدة خلال المراحل المبكرة من الأزمة. وثانيا، تم تحويل الموارد المالية بين السنوات المالية من خلال آلية للترحيل، الأمر الذي سمح بخفض المصروفات في إحدى السنوات لتمويل الإنفاق المؤقت في سنة أخرى، مما أدى إلى الترحيل الفعلي لمبلغ ٥٢ مليون دولار أمريكي بهذا الغرض للسنة المالية ٢٠١٠. وثالثا، تمت الاستعانة بخبراء كُلفوا بمهام لفترات محدودة للمساعدة في مواجهة الأزمة أو لشغل الوظَائف التي أصبحت شاغرة نتيجة لتوزيع خبراء الصندوق على الإدارات المعنية بمواجهة الأزمة. وأخيرا، أعيد توزيع الموارد على الإدارات بغية توفير التمويل للمناطق التي كانت أكثر تأثرا على نحو مباشر بالأزمة.

وفي السنة المالية ٢٠١٠، بلغ صافي المصروفات الإدارية الفعلية ٨٦٣ مليون دولار أمريكي، أي أقل من الميزانية بمبلغ ٦٩ مليون دولار،[٩١] وهو ما يرجع بصفة أساسية إلى التأخر في إحلال موظفين محل الذين تطوعوا لترك العمل في الصندوق والذين فاقوا العدد المستهدف في سياق التقليص التنظيمي للعمالة المرتبط بعملية الإصلاح.[٩٢] وعلى هذه الخلفية، تتجه استراتيجية الميزانية للسنوات المالية ٢٠١١–٢٠١٣ إلى مواصلة تمويل عملية تحرك الصندوق في مواجهة الأزمة مع تحقيق حجم المدخرات المتفق عليها والبالغة ١٠٠ مليون دولار أمريكي. وبالتالي، لا تزال ميزانية السنة

الجدول ٥–١

الميزانية الإدارية حسب فئات المصروفات الرئيسية، السنوات المالية ٢٠٠٨–٢٠١٣

	السنة المالية ٢٠٠٨		السنة المالية ٢٠٠٩		السنة المالية ٢٠١٠		السنة المالية ٢٠١١	السنة المالية ٢٠١٢	السنة المالية ٢٠١٣
(بملايين الدولارات الأمريكية)	الميزانية	نتائج الميزانية	الميزانية	نتائج الميزانية	الميزانية[1]	نتائج الميزانية	الميزانية[1]	الميزانية	الميزانية
الموظفون	٧٢٣	٧١٤	٦٩٧	٦٥٩	٧١٠	٦٩٤	٧٣٩	٧٨٩	٨٢٣
السفر	١٠١	٩٤	٩٨	٧٧	٨٩	٨٩	١٠٤	١١٣	١١٨
المباني ومصروفات أخرى	١٦١	١٥٨	١٦٤	١٥٠	١٦٨	١٦٢	١٦٩	١٨٠	١٩١
الاجتماعات السنوية	٠	٠	٠	٠	٥	٥	٠	٠	٥
احتياطيات الطوارئ	١٠	٠	٨	—	٧	—	٠	٤	٨
مجموع الميزانية الإجمالية/المصروفات	٩٩٤	٩٦٧	٩٦٧	٨٨٥	٩٧٩	٩٥٠	١،٠١٣	١،٠٨٦	١،١٤٤
المقبوضات	–٧١	–٧٦	–٩٩	–٧٢	–١٠٠	–٨٧	–١٢٢	–١٥٩	–١٧٣
مجموع الميزانية الصافية/المصروفات	٩٢٢	٨٩١	٨٦٨	٨١٣	٨٨٠	٨٦٣	٨٩١	٩٢٧	٩٧١
(بملايين الدولارات الأمريكية حسب السعر في السنة المالية ٢٠٠٨)									
الموظفون	٧٢٣	٧١٤	٦٧٠	٦٣٣	٦٥٩	٦٤٤	٦٦٠	٦٧٧	٦٧٩
السفر	١٠١	٩٤	٩٤	٧٤	٨٣	٨٢	٩٣	٩٧	٩٧
المباني ومصروفات أخرى	١٦١	١٥٨	١٥٧	١٤٤	١٥٦	١٥١	١٥١	١٥٥	١٥٧
الاجتماعات السنوية	٠	٠	٠	٠	٥	٥	٠	٠	٥
احتياطيات الطوارئ	١٠	٠	٨	—	٦	—	٠	٣	٦
مجموع الميزانية الإجمالية/المصروفات	٩٩٤	٩٦٧	٩٢٩	٨٥١	٩٠٩	٨٨٢	٩٠٤	٩٣٢	٩٤٣
المقبوضات	–٧١	–٧٦	–٩٥	–٦٩	–٩٣	–٨١	–١٠٩	–١٣٦	–١٤٣
مجموع الميزانية الصافية/المصروفات	٩٢٢	٨٩١	٨٣٥	٧٨٢	٨١٧	٨٠١	٧٩٦	٧٩٦	٨٠١

المصدر: مكتب الميزانية والتخطيط في صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: قد لا تتوافق الأرقام مع المجاميع نظرا للتقريب.
١ تُستبعد من الميزانية الإدارية مخصصات المصروفات المرتبطة بالأزمة التي تُسدد من خلال الترحيل.
مخصصات الترحيل الفعلية للسنة المالية ٢٠١٠ والسنة المالية ٢٠١١ تبلغ ٥٢ مليون دولار أمريكي و٦٢ مليون دولار أمريكي، على التوالي.

الجدول ٥–١

المصروفات الرأسمالية على المدى المتوسط، السنوات المالية ٢٠٠٨ – ٢٠١٣ (بملايين الدولارات الأمريكية)

	السنة المالية ٢٠٠٨		السنة المالية ٢٠٠٩		السنة المالية ٢٠١٠		السنة المالية ٢٠١١	السنة المالية ٢٠١٢	السنة المالية ٢٠١٣
	الميزانية	نتائج الميزانية	الميزانية	نتائج الميزانية	الميزانية	نتائج الميزانية	الميزانية	الميزانية	الميزانية
مرافق المباني	٢١	١٦	١٧	١٧	١٥	١٢	١٧	٢٣	٢٤
تكنولوجيا المعلومات	٢٦	٢٨	٣٢	٣٢	٣٠	٣٣	٣٢	٢٩	٢٤
مجموع المصروفات الرأسمالية	٤٧	٤٣	٤٨	٤٩	٤٥	٤٥	٤٨	٥٢	٤٨

المصدر: مكتب الميزانية والتخطيط في صندوق النقد الدولي
ملحوظة: قد لا تتوافق المكونات تماما مع المجموع نظرا للتقريب.

المالية ٢٠١١ التي اعتمدها المجلس التنفيذي في إبريل ٢٠١٠ تميز بين المصروفات الهيكلية والمصروفات المؤقتة، مع تمويل المصروفات المؤقتة من ميزانية السنة المالية ٢٠١٠ التي جاءت دون مستوى التقديرات.

ويعتمد صندوق النقد الدولي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في تسجيل المصروفات الإدارية لأغراض الإبلاغ المالي بدلا من تسجيل مصروفات الميزانية على أساس نقدي. وتقتضي هذه المعايير المحاسبة على أساس الاستحقاق وقيد واستهلاك تكاليف مزايا العاملين على أساس تقييمات اكتوارية. ويحتوي الجدول ٥–٣ على مطابقة تفصيلية بين نتائج تنفيذ الميزانية الإدارية الصافية للسنة المالية ٢٠١٠ البالغة ٨٦٣ مليون دولار أمريكي والمصروفات الإدارية على أساس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية البالغة ٧٢٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (١،١٣٢ مليون دولار أمريكي) على النحو الوارد في الكشوف المالية المدققة للصندوق.

وبالنسبة للسنة المالية ٢٠١١، تبلغ المصروفات الإدارية الصافية المعتمدة ٨٩١ مليون دولار أمريكي (راجع الجدول ٥–١)، بينما يبلغ الحد الأقصى لإجمالي المصروفات ١،٠٧٩ مليون دولار أمريكي، ويتألف من ميزانية إدارية إجمالية تبلغ ١،٠١٣ مليون دولار أمريكي (راجع الجدول ٥–١) إضافة إلى الموافقة على ترحيل ما يصل إلى ٦٦ مليون دولار أمريكي من ميزانية السنة المالية ٢٠١٠.[٩٣] وصيغت ميزانية الصندوق متوسط الأجل للسنوات المالية من ٢٠١١–٢٠١٣ ووُضعت خطط عمل إداراته على أساس إطار جديد للمخرجات –مجالات المسؤولية (راجع الجدول ٥–٤ للاطلاع على تقسيم مفصل)– [٩٤] والتكاليف القياسية الجديدة حسب الدرجات الوظيفية.[٩٥] وتمثل المبادرتان جزء لا يتجزأ من إصلاحات الميزانية الأوسع في سياق استحداث «النظام التحليلي لحساب التكلفة ووضع التقديرات» (Analytic Costing and Estimation System) الجديد في الصندوق.

وجاءت خطة عمل صندوق النقد الدولي للسنة المالية ٢٠١٠ انعكاسا للطلبات الناشئة عن الأزمة المالية– زيادة حصص الموارد الموجهة نحو البرامج القُطْرية والدعم المالي والرصد العالمي، مع التركيز على نظم الإنذار المبكر وشبكات الأمان المالي، وزيادة تنسيق المساعدة الفنية وتوخي الدقة في توجيهها إلى مستحقيها. وتمثل خطة عمل السنة المالية ٢٠١١ انعكاسا لأولويات صندوق النقد الدولي الناتجة عن القرارات التي اتُخذت في الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٠٩. وسيركز عمل الصندوق خلال السنة المالية ٢٠١١ على التوصل إلى حلول تعاونية على مستوى العالم لوضع استراتيجيات فعالة للخروج من مرحلة سياسات التنشيط المالي، وتعزيز الرقابة على النظم الاقتصادية والمالية، وإصلاح البنيان المالي العالمي. وتوازيا مع هذا المسار، سوف يواظب الصندوق على تقديم خدمات مباشرة للبلدان الأعضاء من خلال توفير المساعدة وإسداء المشورة للبلدان المتضررة من الأزمة وتقديم مساعدة فنية مكثفة من أجل بناء القدرات في البلدان الأعضاء الأقل تطورا.

وبالنسبة للسنة المالية ٢٠١٠، بلغت المصروفات الرأسمالية الفعلية ٤٥ مليون دولار أمريكي، منها ١٢ مليون دولار أمريكي للمرافق في المباني و٣٣ مليون دولار أمريكي لمشروعات تكنولوجيا المعلومات (الجدول ٥–٢). والعمل جار في الوقت الراهن على وضع خطط استثمارية تفصيلية على المدى الطويل لأصول الصندوق المادية؛ وإلى حين الانتهاء من وضع هذه الخطة، يقتصر تنفيذ المشروعات في الوقت الحاضر على أهم مشروعات المرافق الرأسمالية وبعض المشروعات المستقلة الضرورية الأخرى. (وحتى في ظل تقليص الإنفاق على المشروعات الرأسمالية، تمكن صندوق النقد الدولي من الفوز بجائزة مرموقة خلال العام على التحسينات البيئية التي أدخلها على مباني مقره الرئيسي (راجع الإطار ٥–١)). وتسير مشروعات تكنولوجيا المعلومات في المسار الصحيح

الإطار ٥–١

المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي يفوز بجائزة ليد الذهبية (LEED Gold Award)

أصبح صندوق النقد الدولي في ديسمبر ٢٠٠٩ أول منظمة مالية دولية تفوز بجائزة ليد الذهبية "الريادة في تصميم أنظمة الطاقة وحماية البيئة" (LEED)عن فئة المباني القائمة والتي يمنحها المجلس الأمريكي للمباني الخضراء (U.S. Green Building Council's) – وهي من أعلى الألقاب البيئية في العالم.[١] وحصل المبنيان على هذا اللقب فانضم مقر الصندوق، في ذلك الوقت، إلى أربعة مباني أخرى في واشنطن العاصمة (ثم حصلت أربعة مباني أخرى في منطقة العاصمة على الجائزة في نهاية السنة المالية ٢٠١٠).

ونظام ليد لتقدير المراتب معترف به عالميا في تقدير مراتب المباني الخضراء. ويقوم معهد اعتماد المباني الخضراء (Green Building Certification Institute) بالتحقق من أحقية الحصول على جائزة ليد عن فئة المباني القائمة، ويركز على كفاءة تشغيل المباني وفقا لعوامل محددة مثل استخدامها للطاقة والمياه، وإعادة التدوير وتقليل النفايات، وتوفير بيئة عمل صحية للموظفين.

وأُجريت عدة تغييرات كبيرة في المقر الرئيسي لكي يتسنى لها الامتثال لشروط جائزة ليد خلال الأشهر السابقة على اعتمادها ضمن المباني الخضراء. فتم تطوير تركيبات المياه، وتغيير صمامات الرحض وأجهزة التهوية، ووُضعت سياسة أوسع نطاقا لمنع التدخين في المباني تحظر التدخين على مسافة ٢٥ قدم من المداخل، والنوافذ القابلة للتشغيل، ومداخل الهواء.

والفوز بشهادة ليد ليس سوى عنصر واحد في برنامج الصندوق للاستمرارية ككل، والذي أطلق في عام ٢٠٠٨ ويركز على ثلاثة مجالات: مواصلة تقليل استخدام الصندوق للطاقة والمياه، وتحسين مستوى مشترياته القابلة للاستمرار، وتطوير برنامجه لإعادة التدوير. وفي سياق مبادرة بارزة أخرى من أجل الاستمرارية، وكجزء من جهود الحد من الانبعاثات الكربونية، قام الصندوق بشراء أرصدة لموازنة ما نجم عنه من انبعاثات كربونية في السنوات المالية ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ نتيجة لرحلات سفر الركاب الجوية التي تم حجزها عن طريق وكالة السفر التابعة للصندوق.

١ راجع البيان الصحفي رقم 09-442، بعنوان: "IMF Wins Coveted Environmental Award for Headquarters Buildings "(www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09442.htm)

الجدول ٥-٣

المصروفات الإدارية المبلغة في الكشوف المالية (بملايين الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك)

نتائج الميزانية الإدارية الصافية للسنة المالية ٢٠١٠	**٨٦٣**
فروق التوقيت:	
تكاليف مزايا التقاعد وما بعد الخدمة	٢٠٧
المصروفات الرأسمالية – استهلاك مصروفات السنة الجارية والسنوات السابقة	٤١
مبالغ غير مدرجة في الميزانية الإدارية (الميزانية الرأسمالية وميزانية إعادة الهيكلة):	
المصروفات الرأسمالية – بنود تُصرف على الفور وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	١٠
تكاليف إعادة الهيكلة في السنة المالية ٢٠١٠ وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية[١]	١١
مجموع المصروفات الإدارية المبلغة في الكشوف المالية المدققة	**١,١٣٢**
بنود للتذكرة:	
مجموع المصروفات الإدارية الواردة في الكشوف المالية المدققة (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)	٧٢٥

المصدر: إدارة المالية ومكتب الميزانية والتخطيط.
ملحوظة: قد لا تتوافق المكونات مع المجاميع نظرا للتقريب. ويتم التحويل بناء على متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي/وحدة حقوق السحب الخاصة الذي بلغ ١,٥٦ في السنة المالية ٢٠١٠.
١ تمثل التكاليف المسجلة في السنة المالية ٢٠١٠. ووفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يتم تسجيل بعض تكاليف إعادة الهيكلة قبل الإنفاق النقدي الفعلي؛ وتضمنت الكشوف المالية للسنة المالية ٢٠٠٨ اعتمادا بلغ ٦٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وهو ما يعادل ١١١ مليون دولار أمريكي.

الجدول ٥-٤

حصص المصروفات التقديرية في الميزانية حسب مجال المسؤولية، للسنوات المالية ٢٠٠٨-٢٠١٣

(حصة ٪ من مجموع إجمالي المصروفات، ما عدا الاحتياطيات)

	السنة المالية ٢٠٠٨ نتائج الميزانية	السنة المالية ٢٠٠٩ نتائج الميزانية	السنة المالية ٢٠١٠ نتائج الميزانية	السنة المالية ٢٠١١ الميزانية	السنة المالية ٢٠١٢ الميزانية	السنة المالية ٢٠١٣ الميزانية
الحلول الاقتصادية التعاونية على المستوى العالمي	**٣٣**	**٣٢**	**٣٣**	**٣١**	**٣٠**	**٣٠**
قيادة الحوار العالمي حول السياسات الاقتصادية	١٩	٢٠	١٧	٢٠	١٩	١٩
التحليل الاقتصادي العالمي	٨	٧	٥	٧	٧	٧
الحلول التعاونية للسياسات الاقتصادية	٣	٣	٣	٣	٣	٣
أدوات منع وقوع الأزمات المالية وتسويتها	٦	٦	٦	٦	٦	٦
المناهج الإقليمية تجاه الاستقرار الاقتصادي	٣	٣	٣	٤	٤	٣
الإشراف على النظام الاقتصادي والمالي العالمي	١٤	١٢	١٦	١٢	١١	١١
تطوير البنيان المالي الدولي	٢	٢	٢	٢	٢	٢
شفافية البيانات	٤	٤	٤	٤	٤	٤
دور الصندوق في النظام النقدي الدولي	٧	٧	٩	٦	٦	٦
الخدمات المباشرة للأعضاء	**٦٧**	**٦٨**	**٦٧**	**٦٩**	**٧٠**	**٧٠**
إسداء المشورة للبلدان الأعضاء حول السياسات الاقتصادية	٢٦	٢٥	٢٣	٢٢	٢١	٢٢
تقييم السياسات والمخاطر الاقتصادية	٢٢	٢٣	٢١	١٩	١٩	١٩
تقييمات السلامة المالية	٢	١	١	٢	٢	٢
المعايير والمواثيق	٢	١	١	١	١	١
دعم تصحيح السياسات الاقتصادية في البلدان الأعضاء	١٧	١٨	٢١	٢٠	١٩	١٨
الاتفاقات المدعمة بموارد الصندوق	١٧	١٥	١٧	٢٠	١٩	١٨
الاتفاقات غير المدعمة بموارد الصندوق	٠	٣	٤	٠	٠	٠
تقديم خدمات بناء القدرات	٢٤	٢٥	٢٤	٢٧	٢٩	٣١
المساعدة الفنية	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢٢	٢٤
التدريب	٧	٧	٤	٧	٧	٧

المصدر: مكتب الميزانية والتخطيط في صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: قد لا تتوافق المكونات تماما مع المجموع نتيجة للتقريب. ومصروفات الدعم والحوكمة موزعة على المخرجات. يُستبعد منها الترحيل من الإدارات إلى السنة المالية ٢٠١١.

الإطار ٥–٢

خفض التكاليف الإدارية

تحقق ما تعهد به مدير عام الصندوق عند تعيينه بخفض الميزانية الإدارية للصندوق بمقدار ١٠٠ مليون دولار أمريكي، وذلك من خلال التقليص التنظيمي للعمالة والسعي بقوة لتحقيق مكاسب الكفاءة وتوفير التكاليف الأخرى في العمليات الجارية. وتمكن الصندوق من خفض التكاليف مع الحفاظ على مستويات الخدمات الأساسية بفضل تطبيق مبادئ التعهيد الاستراتيجية على العديد من عقود الخدمات الرئيسية. وتحققت أيضا وفورات كبيرة بفضل اتخاذ مبادرات جديدة للاستعانة بمصادر خارجية (محلية وعالمية) في مجالات مثل خدمات تكنولوجيا المعلومات والترجمة. وبالمثل، أدت إعادة التفاوض بشأن العقود مع شركات الطيران عادت على الصندوق بعدة ملايين من الدولارات من خلال خصومات السفر. وتحقيقا لأوجه الكفاءة الإدارية الأخرى، تم تركيز عدد من الجهود الأخرى على ترشيد عملية مراجعة الوثائق والسياسات إضافة إلى ممارسات العمل الأخرى.

وتسهم في مبادرات الترشيد التي أطلقها الصندوق. على سبيل المثال، بدأ العمل بنظام المراجعة الإلكترونية(eReview) الذي استُحدث مؤخرا بغية تحديث عملية مراجعة وثائق الصندوق الداخلية وتسهيل زيادة التعاون بين الإدارات المختصة بشؤون المناطق الجغرافية والإدارات المعنية بالمراجعة. (راجع الإطار ٥–٢ للاطلاع على مزيد من المعلومات عن الادخار من خلال جهود خفض التكاليف الإدارية في الصندوق). ووافق المجلس التنفيذي في إبريل ٢٠١٠ على اعتماد بلغ نحو ٤٨ مليون دولار أمريكي لمشروعات مرافق المباني وتكنولوجيا المعلومات التي تبدأ في السنة المالية ٢٠١١ (الجدول ٥–٢). وتبلغ اعتمادات الميزانية الرأسمالية ١٤٨ مليون دولار أمريكي تم اقتراحها لتنفيذ الخطة الرأسمالية للسنوات المالية من ٢٠١١–٢٠١٣.

وعلى غرار الميزانية متوسطة الأجل للفترة السابقة، تحددت الميزانية متوسطة الأجل للسنوات المالية ٢٠١١–٢٠١٣ في ظل بيئة تكتنفها أوجه غموض وتحديات غير عادية. ويُتوقع استمرار تزايد الطلب على موارد صندوق النقد الدولي، بما في ذلك توفير الدعم المالي للبلدان الأعضاء، والعمل على تحسين البنيان المالي العالمي، وتعزيز الرقابة في السنة المالية ٢٠١١ وما بعدها. فضلا على ذلك، هناك أوجه من عدم اليقين تكتنف نتائج المناقشات حول الصلاحيات المنوطة بصندوق النقد الدولي (راجع الفصل الرابع). ومن المتوقع أن تستمر هذه المناقشات حتى منتصف السنة المالية ٢٠١١، وقد تؤثر نتائجها على الميزانية، الأمر الذي سيتعين أخذه في الاعتبار عند وضع خطط الميزانية المستقبلية.

المتأخرات القائمة للصندوق

تراجعت الالتزامات المالية غير المسددة لصندوق النقد الدولي (بما في ذلك صناديقه الاستئمانية) من ١،٣٢٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية إبريل ٢٠٠٩ إلى ١،٣٠٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية إبريل ٢٠١٠ (الجدول ٥–٥). وبلغت حصة السودان حوالي ٧٥٪ من المتأخرات المتبقية، وبلغت حصتا الصومال وزمبابوي ١٨٪ و٧٪، على التوالي. وفي نهاية إبريل ٢٠١٠ كانت جميع المتأخرات المستحقة للصندوق متأخرات مطولة (أي قائمة لمدة تتجاوز ٦ شهور)؛ وكان ثلثها متأخرات من أصل القروض، والثلثان المتبقيان رسوما وفوائد غير مسددة. وكان أكثر من أربعة أخماس المتأخرات مستحق السداد إلى حساب الموارد العامة والبقية إلى الصندوق الاستئماني، و«الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر» (PRGT). وزمبابوي هو البلد الوحيد الذي عليه متأخرات مطولة قائمة للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وبفضل التوزيع العام لوحدات حقوق السحب الخاصة الذي تم في أغسطس ٢٠٠٩ (راجع "توزيع حقوق السحب الخاصة" في الفصل الثالث) تمكن الصومال من تسوية المتأخرات المستحقة لإدارة حقوق السحب الخاصة، وبالتالي تم سحب الشكوى التي تقدم بها مدير عام الصندوق بموجب القاعدة S-1. كذلك أدى توزيع حقوق السحب الخاصة إلى تسهيل مواظبة السودان والصومال على سداد التزاماتهما لإدارة حقوق السحب الخاصة. ولا تزال هناك متأخرات مطولة على السودان والصومال مستحقة السداد إلى حساب الموارد العامة والصندوق الاستئماني.

وطُبِّقت تدابير تصحيحية في ظل الاستراتيجية التعاونية المعززة بشأن المتأخرات التي وضعها الصندوق من أجل معالجة المتأخرات التي طال أمدها. وبنهاية السنة المالية، ظلت الصومال والسودان غير مؤهلتين للاستفادة من موارد حساب الموارد العامة. وقرر المجلس التنفيذي في مايو ٢٠٠٩ إلغاء تعليق المساعدة الفنية من الصندوق إلى زمبابوي في مجالات مستهدفة، واستعادت زمبابوي في فبراير ٢٠١٠ حقوق التصويت والحقوق ذات الصلة وأهليتها للاستفادة من موارد حساب الموارد العامة. ومع هذا، لن تتمكن زمبابوي من الاستفادة من موارد حساب الموارد العامة حتى تقوم بتسوية المتأخرات مستحقة السداد إلى "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" تسوية كاملة. ولا تزال زمبابوي خاضعة لإعلان عدم التعاون، والتعليق الجزئي للمساعدة الفنية، والاستبعاد من قائمة البلدان المؤهلة للاستفادة من موارد الصندوق "الاستئماني للنمو والحد من الفقر" كتدابير علاجية تتعلق بالمتأخرات القائمة غير المسددة إلى "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر."

آليات التدقيق

تتألف آليات التدقيق في صندوق النقد الدولي من مؤسسة تدقيق خارجية، ووظيفة للتدقيق الداخلي، ولجنة مستقلة للتدقيق الخارجي (EAC) تقوم بالإشراف العام على التدقيق السنوي.

وتتولى مؤسسة التدقيق الخارجية، التي يختارها المجلس التنفيذي بالتشاور مع لجنة التدقيق الخارجي ويعينها المدير العام، مسؤولية الإشراف على التدقيق الخارجي السنوي للصندوق، ويشمل ذلك إبداء

الجدول ٥–٥

المتأخرات القائمة للصندوق على البلدان التي عليها التزامات غير مسددة لفترة ٦ شهور أو أكثر وموزعة حسب النوع

(بملايين الدولارات الأمريكية؛ حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٠)

		حسب النوع		
	المجموع	إدارة العمليات العامة (بما في ذلك التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي)	الصندوق الاستئماني	الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر
الصومال	٢٣٠,٠	٢٢١,٩	٨,١	٠,٠
السودان	٩٩٠,١	٩٠٩,٥	٨٠,٦	٠,٠
زمبابوي	٨٨,٧	٠,٠	٠,٠	٨٨,٧
المجموع	١ ٣٠٨,٨	١ ١٣١,٤	٨٨,٨	٨٨,٧

المصدر: إدارة المالية في صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: قد لا تتوافق المكونات تماما مع المجاميع نظرا للتقريب.

رأيها بشأن الكشوف المالية للصندوق، والحسابات التي تُدار بموجب القسم الثاني (ب) من المادة الخامسة، ونظام تقاعد الموظفين. وعند انتهاء التدقيق السنوي، تحيط لجنة التدقيق الخارجي المجلس التنفيذي بنتائج التدقيق وترفع التقرير الصادر عن مؤسسة التدقيق الخارجية، عن طريق المدير العام والمجلس التنفيذي، إلى مجلس المحافظين للنظر فيه. وعُقدت جلستا إحاطة بهذا الغرض أثناء السنة المالية ٢٠١٠، في يوليو ٢٠٠٩ ويناير ٢٠١٠.

وعادة ما تُعيَّن مؤسسة التدقيق الخارجية لمدة خمس سنوات. ومؤسسة التدقيق الخارجية للصندوق في الوقت الراهن هي Deloitte & Touche LLP. وقد أصدرت رأيا غير متحفظ بشأن الكشوف المالية لصندوق النقد الدولي عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠١٠.

ويتولى أداء وظيفة التدقيق الداخلي في الصندوق مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي (OIA). ويُجري فحصا مستقلا لفعالية عمليات إدارة المخاطر، والرقابة، والحوكمة في الصندوق. كذلك يعمل مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي كأمانة للجنة الاستشارية المعنية بإدارة المخاطر (ACRM). وأجرى هذا المكتب نحو ٣٠ عملية تدقيق ومراجعة خلال السنة المالية ٢٠١٠ في المجالات التالية: التدقيق المالي لكفاية الضوابط والإجراءات اللازمة لوقاية الأصول والحسابات المالية للصندوق وإدارتها، وتدقيق تكنولوجيا المعلومات لتقييم كفاية عمل إدارة تكنولوجيا المعلومات وفعالية التدابير بشأن أمن المعلومات، ومراجعات العمليات والفعالية في إجراءات العمل والضوابط المصاحبة، وكفاءة العمليات في تحقيق الأهداف الكلية للصندوق. وتماشيا مع أفضل الممارسات، يرفع مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي تقاريره للإدارة العليا للصندوق وإلى لجنة التدقيق الخارجي، وذلك ضمانا لاستقلاليته. وإضافة إلى ذلك، يقوم المكتب سنويا بإطلاع المجلس التنفيذي على برنامج عمله والنتائج الرئيسية والتوصيات التي تنتهي إليها عمليات التدقيق والمراجعة التي يجريها.

وتتألف لجنة التدقيق الخارجي من ثلاثة أعضاء يختارهم المجلس التنفيذي ويعينهم المدير العام. وبموجب اللائحة الداخلية للصندوق، تتولى اللجنة القيام بأعمال الإشراف العام على التدقيق السنوي على النحو المحدد بمزيد من التفصيل في نطاق الاختصاص المعتمد من المجلس التنفيذي. وتبلغ مدة خدمة الأعضاء ثلاث سنوات على أساس التداخل، وهم مستقلون عن الصندوق. ويكون أعضاء اللجنة مواطنين من بلدان أعضاء مختلفة، ولا بد أن تكون لديهم الخبرات والمؤهلات اللازمة للاضطلاع بالإشراف على عملية التدقيق السنوي. وعادة ما تتألف اللجنة من أعضاء ذوي خبرات واسعة في المؤسسات المحاسبية العامة على المستوى الدولي أو القطاع العام أو الدوائر الأكاديمية.

وتختار اللجنة واحدا من أعضائها رئيسا لها، وتحدد إجراءاتها، وهي مستقلة عن الإدارة العليا للصندوق في الإشراف على عملية التدقيق السنوي. وعادة ما تجتمع لجنة التدقيق الخارجي كل عام في واشنطن العاصمة في شهر يناير، وشهر يونيو بعد الانتهاء من عملية التدقيق، وفي شهر يوليو لرفع تقاريرها إلى المجلس التنفيذي. ويجري خبراء الصندوق والمدقق الخارجي مشاورات مع أعضاء اللجنة طوال العام. وأعضاء لجنة التدقيق الخارجي لعام ٢٠١٠ هم السيد توماس أونيل، مدير ورئيس سابق لمؤسسة برايس ووترهاوس كوبرز (PricewaterhouseCoopers Consulting)، والسيد أورليخ غراف، مدير التدقيق المسؤول عن الدين الاتحادي والسياسة المالية في الهيئة العليا للتدقيق في جمهورية ألمانيا الاتحادية، والسيدة أميليا كابال، شريك رئيسي سابق في مؤسسة SyCip Gorres Velayo & Co ، وهي مؤسسة منتسبة إلى إرنست آند يونغ غلوبال (Ernst & Young Global).

إحاطة المجلس بمسائل الرقابة والتدقيق

تقوم إدارة المالية في الصندوق بإحاطة المجلس التنفيذي علما بالمسائل المرتبطة بأعمال الرقابة والتدقيق. ويجري في كل جلسة إحاطة تقييم مسائل الرقابة الناشئة والقضايا ذات الصلة، وكما أشير آنفا، يُحاط المجلس علما على أساس منتظم ببرنامج عمل مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي وأنشطته، بما في ذلك النتائج الرئيسية لعمليات التدقيق والمراجعة، وتنفيذ توصياته. وأُدخل في إبريل ٢٠١٠ تعديل على سياسة إفصاح مكتب التدقيق الداخلي عن المعلومات، كخطوة أخرى صوب تعزيز تبادل المعلومات، ويسمح هذا التعديل بنشر جميع عمليات التدقيق والمراجعة على موقع إلكتروني داخلي مؤمن لاستخدام المديرين التنفيذيين والمديرين المناوبين لهم.

إدارة المخاطر

تتواصل الجهود نحو تعزيز إدارة المخاطر في صندوق النقد الدولي. ويُحاط المجلس التنفيذي علما بقضايا إدارة المخاطر بصورة دورية، وعُقدت آخر جلسات الإحاطة في فبراير ٢٠١٠. واستضاف صندوق النقد الدولي في مايو ٢٠٠٩ منتدى عن أفضل الممارسات في إدارة المخاطر، بالتعاون مع البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، شاركت فيه ١٤ مؤسسة مالية دولية. وعُقدت جلسة إحاطة غير رسمية للمجلس في فبراير ٢٠١٠ وتضمنت رفع تقرير عن المخاطر الشاملة ومخاطر محددة وكذلك عن مدى التطور في الإبلاغ بوقوع الأحداث، وهي عملية طُبقت مؤخرا في سياق التقييم الشامل للمخاطر. وأجرى المجلس مناقشة عام ٢٠١٠ حول تقييم المخاطر في شهر مايو ٢٠١٠. وأيد المديرون بوجه عام تقييم المخاطر الرئيسية المقدم في تقرير اللجنة الاستشارية المعنية بإدارة المخاطر (ACRM)، واتفقوا على أن زيادة وضوح دور الصندوق كان له تأثير على المخاطر المالية والتشغيلية والاستراتيجية التي واجهته.

الموارد البشرية والهيكل التنظيمي

تهدف إدارة الموارد البشرية في صندوق النقد الدولي إلى (١) دعم أهداف عمل الصندوق المتطورة عن طريق اجتذاب موارد بشرية متنوعة وعالية القدرات، وتتمتع بمزيج من المهارات والخبرات ذات الصلة، والاحتفاظ بها، (٢) إدارة الموارد البشرية بكفاءة وفعالية في بيئة تكافئ التميز وتعزز العمل الجماعي. وقد قطع الصندوق شوطا كبيرا نحو تحقيق هذه الأهداف في السنة المالية ٢٠١٠، من خلال مواصلة إطلاق حملة توظيف مكثفة وتنفيذ إصلاحات الموارد البشرية الرئيسية وغيرها من السبل.

خصائص القوى العاملة

التوظيف

بلغ نشاط التوظيف ذروته في السنة المالية ٢٠١٠. وأدت عملية إعادة الهيكلة التي بدأت عام ٢٠٠٨ إلى تطوع عدد من الموظفين فاق التوقعات في عملية التسريح الاختياري بينما تزايدت الحاجة إلى عدد أكبر من الموظفين للعمل المعني بالأزمة. وبعد انتهاء مرحلة أولية من إعادة التوزيع الداخلي للموظفين، استمرت الحملة المكثفة للتوظيف من خارج الصندوق بوتيرة متسارعة في السنة المالية ٢٠١٠. وبلغ التوظيف أعلى مستوياته على الإطلاق في عام ٢٠٠٩ حيث انضم إلى العمل في الصندوق ٢٨١ موظفا جديدا.

مستويات الملاك الوظيفي

بلغ عدد موظفي الصندوق في ٣٠ إبريل ٢٠١٠ من المتخصصين والمديرين ١٨٤٤ موظفا و٥٦٨ موظفا على مستويات أخرى. وانعكاسا لاحتياجات الصندوق المتطورة، عيّن في عام ٢٠٠٩ نسبة أعلى من الاقتصاديين ذوي الخبرات والمتخصصين في القطاع المالي. إضافة إلى ذلك، ونظرا لتوزيع الوظائف بصورة مؤقتة من أجل العمل المعني بالأزمة، اتسع نطاق التعيينات محددة المدة والتي امتدت لعامين. ويمكن الاطلاع على قائمة كبار موظفي الصندوق وهيكله التنظيمي في الصفحتين ٧٤ و٧٥ من هذا التقرير، على التوالي.

سمات التنوع

يبذل صندوق النقد الدولي كل ما في وسعه لضمان تنوع موارده البشرية على نحو يعكس عضوية المؤسسة، ويسعى حثيثا إلى اجتذاب مرشحين للوظائف من كل أنحاء العالم. وكان ١٤٤ بلدا – من بين البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٨٦ عضوا – ممثلا في هيئة الموظفين في نهاية إبريل ٢٠١٠. وتبين الجداول من ٥–١ إلى ٥–٣ في الصفحات الإلكترونية توزيع موظفي الصندوق حسب الجنسية ونوع الجنس والبلدان منخفضة الدخل والبلدان الصناعية.

ويحقق الصندوق تقدما في جهود تعزيز التنوع بانتهاج سبل عديدة. وشملت أنشطة التوظيف في السنة المالية ٢٠١٠ إرسال بعثات إلى إفريقيا والشرق الأوسط وشرق آسيا؛ وتعيين مجموعة متنوعة من المرشحين من خلال فريق الصندوق المعني بإجراء مقابلات مع مرشحين في منتصف حياتهم الوظيفية وتقييم مدة ملاءمتهم للتعيين كاقتصاديين ذوي خبرة؛ والتواصل الخارجي المنسق مع المناطق غير الممثلة بالقدر الكافي، الأمر الذي أثمر نتائج مشجعة وإن كانت مختلطة. فضلا على ذلك، أطلق الصندوق في الآونة الأخيرة "سجل التنوع" لتتبع التقدم نحو تحقيق أهداف التنوع على أساس من الشفافية.

كذلك استضاف صندوق النقد الدولي في سبتمبر ٢٠٠٩ القمة العالمية لقيادات التنوع "التغير في الولايات المتحدة والعالم: استثمار ابتكار التنوع لتحقيق المزايا التنافسية،" (Change in the U.S. and Globally: Leveraging Diversity Innovation for Competitive Advantage) وحضر القمة حوالي ٤٠٠ مشارك، ومنهم كبار صناع السياسات، وخبراء، وممارسين في مجال التنوع من القطاع الخاص، ومن هيئات حكومية ومنظمات غير حكومية، تناولوا أفضل الممارسات ودراسات حالة عن التنوع العالمي، وكذلك الأطر التشريعية بشأن التنوع في آسيا وإفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية.

هيكل رواتب الإدارة في السنة المالية ٢٠١٠

يُجري المجلس التنفيذي مراجعة دورية لمكافآت الإدارة العليا للصندوق؛ ويعتمد مجلس المحافظين راتب المدير العام. وتُجرى تعديلات سنوية استنادا إلى مؤشر أسعار المستهلك في واشنطن العاصمة. وانعكاسا لمسؤوليات كل منصب من المناصب الإدارية، كان هيكل رواتب الإدارة العليا في الأول من يوليو ٢٠٠٩ كما يلي:

المدير العام	٤٤١,٩٨٠ دولارا أمريكيا[٩٦]
النائب الأول للمدير العام	٣٨٤,٣٣٠ دولارا أمريكيا
نائبا المدير العام	٣٦٦,٠٣٠ دولارا أمريكيا

وبلغت مكافآت المديرين التنفيذيين ٢٣٠،٧٩٠ دولارا أمريكيا، ومكافآت المديرين التنفيذيين المناوبين ١٩٩،٦٥٠ دولارا أمريكيا. وفي السنة المالية ٢٠١٠، كان متوسط رواتب كبار المسؤولين في صندوق النقد الدولي ٢٩١،٥٧٨ دولارا أمريكيا (راجع صفحة ٧٤)

أبرز إصلاحات الموارد البشرية خلال السنة

نفذ الصندوق سلسلة من الإصلاحات الرئيسية أثناء السنة المالية ٢٠١٠ حفاظا على ثقافة الأداء الإيجابي ومن أجل إعطاء الفرص لمكافأة الموظفين على أدائهم العالي وإتاحة تطورهم المهني،على النحو التالي:

إلى اليمين: موظفو إدارة الموارد البشرية في الصندوق يشاركون في حلقة تطبيقية عن استراتيجيات التوظيف واختيار المرشحين. **إلى اليسار**: السيد تاكاتوشي كاتو النائب السابق لمدير عام الصندوق يلقى كلمة أمام الحضور في حفل وداع أقيم في المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة، فبراير ٢٠١٠.

- **مراجعات الكفاءات للبت في ترقيات المستويات الوظيفية العليا**: وتضمن هذه المراجعات اتباع منهج أكثر شمولا وتنظيما في تقييم مدى الاستعداد والإمكانات لتولي مناصب عليا، كما أنها توفر إرشادات لتطوير الموارد البشرية. وازداد التأكيد على أن اكتساب كبار الموظفين خبرة من تكليفهم بمهام خارجية هو أمر محبذ.

- **إصلاح نظام تقاعد الموظفين *(SRP)***: سيجعل هذا الإصلاح نظام تقاعد الموظفين أكثر جذبا للموظفين المعينين لفترات أقصر؛ إضافة إلى تحديث العوامل المستخدمة في حساب المبالغ التي تُصرف دفعة واحدة للموظفين المتقاعدين بموجب الخيار البديل المتاح في ظل الخطة، وزيادة المدفوعات التي تُصرف في حالة اختيار هذا البديل، وتعديل الصيغ المستخدمة في «تقدير إجمالي» رواتب موظفي الصندوق مخصوما منها الضرائب لحساب استحقاقاتهم عند التقاعد. إضافة إلى ذلك، فإن إصلاح نظام تقاعد الموظفين سيسهل انتقال الموظفين من الصندوق وإليه من خلال السعي لعقد مزيد من الاتفاقات مع منظمات أخرى بشأن تحويل استحقاقات التقاعد وإضافة خطة للادخار الطوعي توفر للموظفين وسيلة ملائمة لمدخرات التقاعد تنطوي على مزايا ضريبية.

- **برنامج الجوائز والتقدير**: من أجل مكافأة السلوك المرغوب فيه والجهود الاستثنائية، وضع الصندوق برنامجا جديدا للإعراب عن تقديره للموظفين المتميزين في مجالات مثل العمل الجماعي، والابتكار، والقيادة.

- **نظام جديد لتقييم الأداء السنوي**: يرتكز هذا النظام على تحديد أهداف في بداية العام، وقياس إنجازات الموظفين مقارنة بهذه الأهداف، وإعطاء إفادات تقييمية بانتظام على مدار العام، وزيادة التركيز على التطور المهني.

- **تحديث سبل تقديم الخدمات للموارد البشرية**: صُمم برنامج إدارة رأس المال البشري لترشيد العمليات في سياق الاستثمار المتواصل لتحسين الفعالية، وحقق مزيدا من التحسن في إدارة الأداء وتقديم الخدمات للموارد البشرية. وشملت أبرز جوانب التقدم التوصل إلى حل آلي للمراجعة السنوية للأداء، وتطوير مستودع بيانات الموارد البشرية، وإرساء الأسس لنظم إدارة المناصب. وشمل تحسين العمليات التعهيد الخارجي لعمليات التحقق من الخلفيات التعليمية وإجراء الفحوص من خلال الأطراف التي يتم الرجوع إليها قبل تعيين الموظفين الجدد.

التغيرات في مكتب مدير عام الصندوق

في فبراير ٢٠١٠، ترك السيد تاكاتوشي كاتو نائب المدير العام عمله في الصندوق بعد ست سنوات من الخدمة ليعود إلى وطنه اليابان. وكان السيد كاتو أثناء فترة عمله في الصندوق قد أشرف على ٧٣ بلدا وعُني بقضايا الموارد البشرية والميزانية أثناء عملية التقليص التنظيمي للعمالة في عام ٢٠٠٨ وخلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة. وقبل ترك السيد كاتو للعمل بفترة وجيزة، اجتمع كل من إدارة الصندوق العليا، وأعضاء المجلس التنفيذي وعدة مئات من الموظفين للإشادة بتفانيه في العمل ووداعه. وأثنى مدير عام الصندوق على الروح الطيبة التي أبداها السيد كاتو في عمله، وسعيه لبناء توافق الآراء، وإنصافه للموظفين وتعامله معهم على أساس من الاحترام بشكل دائم. وأشادت السيدة شيرلي سيغل مدير إدارة الموارد البشرية بما اتسم به السيد كاتو من «تفانٍ ووضوح في التركيز» على تحديث إدارة الموارد البشرية في الصندوق، وتحدث المدير التنفيذي السيد ويلي كيكنز نيابة عن المجلس، فأعرب عن تقديره للسيد كاتو على « تفانيه وكفاءته المهنية وفعاليته المثيرة للإعجاب.» وتقديرا للسيد كاتو، قدمت له اللجنة النقابية للموظفين، بالنيابة عن موظفي الصندوق، شهادة مساهمة باسمه في مستشفى أنغكور في كمبوديا. وقال السيد كاتو إنه كان «محظوظا للغاية إذ شهد تغير مصير الصندوق من أسفل المنحنى إلى أعلاه،» وأثنى على خبراء الصندوق لما يتسمون به من «تفكير إبداعي، وتوجه نحو تحقيق

النتائج، والعمل بروح الفريق» وأعرب عن أمله أن يُعد أحد أعضاء أسرة الصندوق.

وخلفا للسيد كاتو، وقع اختيار مدير عام الصندوق على السيد ناويوكي شينوهارا، النائب السابق لوزير المالية الياباني للشؤون الدولية.[٩٧] والسيد شينوهارا مواطن ياباني وهو حاصل على درجة علمية في الاقتصاد من جامعة طوكيو ودرجة في الشؤون العامة من جامعة برينستون. ولدى الإعلان عن اختيار السيد شينوهارا، أكد مدير عام الصندوق «خبرته الواسعة في مجال التمويل الدولي،» وأضاف قائلا أن لديه «معرفة عميقة بالصندوق وبعملنا من كافة الأوجه.» ويتولى مدير عام الصندوق اختيار وتعيين نواب المدير العام، بموافقة المجلس التنفيذي. وكما جرت العادة في هذه التعيينات، تشاور المدير العام مع المجلس بشأن اختيار السيد شينوهارا لتولي المنصب الشاغر بعد ترك السيد كاتو العمل في الصندوق. وتولى السيد شينوهارا مهام منصبه في أواخر شهر فبراير ٢٠١٠.

وأعلن مدير عام الصندوق في شهر فبراير أيضا اعتزامه تعيين السيد مين جو نائب محافظ البنك المركزي الصيني، مستشارا خاصا للمدير العام،[٩٨] مشيرا إلى أنه سوف «يضطلع بدور مهم» في العمل مع فريق الإدارة العليا من أجل «التصدي للتحديات التي تواجه بلداننا الأعضاء من جميع أنحاء العالم في الفترة المقبلة، وفي تعزيز فهم الصندوق للأوضاع في آسيا والأسواق الصاعدة بصورة أعم.» والسيد جو حاصل على درجات علمية عليا من جامعتي برينستون وجونز هوبكنز ودرجة البكالوريوس من جامعة فودان، وقد نُشر له الكثير عن طائفة واسعة من القضايا الاقتصادية والمالية الدولية. وتولى السيد جو مهام منصبه كمستشار خاص في بداية السنة المالية ٢٠١١.

جاك بولاك

أُقيم في إبريل ٢٠١٠ حفل تأبين لجاك بولاك، حضره موظفون حاليون وسابقون في صندوق النقد الدولي وأشادوا بمساهماته الكثيرة، على المستويين الشخصي والمهني، على امتداد فترة طويلة ومتميزة من التعاون مع الصندوق (راجع الإطار ٥–٣).

الإطار ٥–٣

جاك بولاك (١٩١٤–٢٠١٠)

انضم لفيف من الموظفين السابقين والحاليين، وأعضاء المجلس التنفيذي، والأقارب، وممثلين للجالية الهولندية، وكذلك ولي العهد، إلى الذين اجتمعوا في شهر إبريل للإشادة بجاك بولاك، ذلك العملاق في تاريخ صندوق النقد الدولي الذي توفي في فبراير عن عمر بلغ ٩٥ عاما. وأقيم حفل تأبين خاص في مقر صندوق النقد الدولي، استذكر الحضور فيه جاك بولاك كشخصية صاحبة رؤية وفكر أسهم في تأسيس الصندوق وتشكيله على امتداد تاريخه، وكرب أسرة وصديق وناصح.

ولم تسهم أفكار بولاك على امتداد ستة عقود في تحديد شكل صندوق النقد الدولي على النحو المعروف اليوم فحسب، ولكنها أرست أيضا ركائز العمل متعدد الأطراف والتعاون الاقتصادي القائم عليه. ووُلد جاك بولاك عام ١٩١٤، وكان عضوا في الوفد الهولندي الذي شارك في مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤. وانضم إلى صندوق النقد الدولي عام ١٩٤٧ حيث تولى منصب مدير إدارة البحوث من عام ١٩٥٨ حتى تقاعد عام ١٩٧٩، وتولى أيضا منصب المستشار الاقتصادي بدءا من عام ١٩٦٦. وبعد أن تقاعد من منصبه تولى مهام المستشار الخاص للمدير العام، ثم مهام المدير التنفيذي للدائرة الانتخابية الممثلة لهولندا في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٦. وكان وقت وفاته هو آخر من بقي على قيد الحياة من المندوبين الذين شاركوا في مؤتمر بريتون وودز.

وقال المدير التنفيذي السيد إيج باكر عريف حفل التأبين في كلمة التقديم التي ألقاها إن من دواعي شرفه أن يكرم رئيسه السابق وصديقا قريبا منه بقوله: "لقد ساعدني بأفكاره الملهمة وروحه الطيبة في توجيه مستقبلي المهني." وتحدث السيد دومينيك ستراوس–كان مدير عام الصندوق فوصف بولاك بأنه "شخص فريد من نوعه" مشيرا إلى أنه لم يكن أحد مؤسسي الصندوق فحسب، وإنما خدم المؤسسة أيضا على امتداد معظم فترات تاريخها. وأضاف: "لم يكن خبيرا اقتصاديا متألقا فحسب، وإنما كان أيضا عظيم النزاهة."

وأشار السيد جيمس باوتون مؤرخ الصندوق إلى أن بولاك أسهم على الأرجح أكثر من غيره في تشكيل صندوق النقد الدولي، وقال: «لقد أضفى وضوحا فكريا على العمل الذي كان الصندوق يقوم به. وهو الذي مكن خبراء الصندوق من زيارة البلدان المختلفة، وشرح التغيرات التي يتعين عليها إجراؤها على صعيد السياسات لكي تصبح مؤهلة للحصول على الدعم الدولي، وجعل حجتهم مقنعة لأن نموذج بولاك كان دائما وراءهم.» وقال السير أندرو كروكيت، الذي عمل تحت إشراف بولاك في منصب رئيس قسم الدراسات الخاصة على مدى ثلاث سنوات: «خسر الصندوق بوفاة بولاك آخر عظماء – عمالقة – أيام تكوينه،» وأضاف قوله إن كتابات بولاك كان لها تأثير واضح بينما هو في التسعينات، ولكنه سيظل مشهورا بفضل أعماله في مرحلة التكوين ومنها «نموذج بولاك» وحقوق السحب الخاصة. ولا أحد «يستطيع أن يدعي أن لديه مبررا أقوى يثبت أنه هو من أسس حقوق السحب الخاصة أكثر من جاك بولاك.» واختتم كروكيت قائلا: «كان هناك جاك بولاك واحد وإنه لأمر محزن أننا لن نرى أحدا مثله.»

أما السيد أونو دي بوفور فاينهولدس المدير التنفيذي السابق لهولندا، الذي عمل مع بولاك في ثلاث مراحل من حياته المهنية في الصندوق، فقد تحدث بإيجاز عن فراغ لا حدود له ستتركه وفاة بولاك قائلا: «كان جاك عملاقا، وها هو العملاق قد سقط، وسيفتقده جميعنا كثيرا.»

المساءلة

الشفافية

مراجعة سياسة الشفافية في الصندوق

نشر صندوق النقد الدولي منذ أواخر تسعينات القرن الماضي عددا متزايدا من التقارير القُطْرية وتقارير السياسات وغيرها من الوثائق، فأتاح محفوظات الصندوق للاطلاع العام، وعمل مع الجمهور العام بفعالية عبر موقع الصندوق الخارجي على شبكة الإنترنت، ومن خلال جلسات إعلام الصحافة وأنشطة التواصل الخارجي العامة. وأصبح الآن التواصل والمشاركة مع العالم بأسره جزءا طبيعيا وأساسيا من عمل الصندوق.

وانتهي المجلس التنفيذي في ديسمبر ٢٠٠٩ من آخر مراجعة أجراها لسياسة الشفافية في صندوق النقد الدولي،[٩٩] فقضى بذلك مدة عقد تقريبا في بذل الجهود لزيادة الشفافية في عمليات الصندوق. وأعرب المديرون التنفيذيون في سياق مناقشتهم عن مجموعة من الآراء جاءت في جانب منها انعكاسا لدرجات القلق المتباينة بشأن المفاضلة بين الشفافية ودور الصندوق باعتباره مستشارا مؤتمنا.

وأيد معظم المديرين التنفيذيين اعتماد المبدأ العام المقترح لمنهج الصندوق بشأن الشفافية الذي طُرِح اقتراح بشأنه في تقرير الخبراء الذي استندت إليه المناقشة:[١٠٠] «الصندوق سوف يسعى للكشف عن الوثائق والمعلومات في حينها ما لم تكن هناك أسباب قوية ومحددة تتعارض مع الكشف عنها.» كذلك أيد معظمهم التحول المقترح إلى نشر معظم الوثائق القُطْرية والوثائق المتعلقة بنوايا السياسات على أساس عدم الاعتراض، حيث رأوا أن هذا التحول سوف يشجع التبكير بنظر خبراء الصندوق وسلطات البلدان الأعضاء في القضايا المتعلقة بالنشر، ومن ثم يعزز حداثة الوثائق المنشورة.

وإدراكا من المجلس التنفيذي لأهمية النشر في حالة «استخدام موارد الصندوق» (UFR) والاستفادة من «أداة دعم السياسات» (PSI)– من حيث

الإطار ٥–٤

التغييرات في سياسة الصندوق بشأن الشفافية

زيادة مقدار المعلومات المتاحة ودرجة حداثتها

وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على سلسلة من التغييرات لتقوية سياساته وتعزيز الاتساق فيما بينها، وتشمل:

- نشر معظم الوثائق القُطرية ما لم يعترض البلد العضو، فيما يمثل تحولا في التركيز عن ضرورة الإذن الصريح بالنشر، والذي كان شرطا مطلوبا إلى أن أجريت المراجعة.
- توسيع نطاق الوثائق التي يحبَّذ أن تنشرها السلطات الوطنية لتشمل التقارير المعنية بصحة القطاع المالي في البلدان الأعضاء ومدى امتثالها للمواثيق والمعايير الدولية.
- إرساء توقع في الحالات التي تتضمن منح قروض من الصندوق بأن سلطات البلدان المعنية سوف تعلن عزمها النشر قبل اجتماع المجلس التنفيذي ذي الصلة.
- التوسع في افتراض النشر ليشمل معظم الوثائق المتعلقة بالسياسات، ومنها ما يصدر من تقارير عن دخل الصندوق أو تمويله أو ميزانيته (ما لم تتضمن معلومات تؤثر على السوق).

تبكير إتاحة المحفوظات

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بمحفوظات الصندوق، وقرر المجلس التنفيذي تقصير مدة الانتظار السابقة على إتاحة الوثائق المحفوظة للاطلاع العام، إلى جانب اتخاذ تدابير أخرى لتعزيز مساءلة الصندوق، وفيما يلي أهم التغييرات في هذا الخصوص:

- تقصير الفاصل الزمني الذي يسبق إتاحة التقارير التي تُعرض على المجلس التنفيذي للاطلاع العام من خمس سنوات إلى ثلاث سنوات.
- تقصير الفاصل الزمني الذي يسبق إتاحة محاضر اجتماعات المجلس التنفيذي للاطلاع العام من عشر سنوات إلى خمس سنوات.
- إتاحة نشر مختارات من المحفوظات الرقمية على شبكة الإنترنت.
- وضع قاعدة عامة تنتفي بموجبها صفة السرية عن الوثائق المصنفة في البداية "سري للغاية" عند استيفاء هذه الوثائق شرط المدة الزمنية اللازمة.[١]
- تيسير التصفح والبحث في موقع الصندوق الإلكتروني، ويشمل ذلك إعداد مرشد للجمهور حول المعلومات المتعلقة بالصندوق.[٢]

١ لا يُطَبَّق هذا الشرط إلا على الوثائق المعدة بعد ١٧ ديسمبر ٢٠٠٩.

٢ لمزيد من المعلومات عن مراجعات سياسة الصندوق بشأن الشفافية، يُرجى مراجعة نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية بعنوان « صندوق النقد الدولي يزيد مقدار المعلومات المتاحة ودرجة حداثتها» (www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2010/POL010810A.htm).

إصدار الإشارات وتمحيص الجمهور لتصميم البرامج وتحديد الشرطية المرتبطة بها – أيد معظم المديرين التنفيذيين أن يكون المتوقع من البلدان الأعضاء التي تطلب استخدام موارد الصندوق أو الاستفادة من أداة دعم السياسات هو أن تشير إلى عزمها الموافقة على نشر ما يُعرض على المجلس من وثائق في هذا الخصوص قبل مناقشتها في اجتماع المجلس أو تاريخ اعتماد قرار بنشرها على أساس انقضاء مدة الاعتراض. وباستثناء ما يحدث بالفعل في حالة الاستفادة الاستثنائية، أو الاستفادة من موارد «خط الائتمان المرن»، أو الموارد التي تتيحها التسهيلات التمويلية للبلدان منخفضة الدخل، فلن يؤثر قرار البلد العضو بعدم النشر على قرار إدارة الصندوق بشأن التوصية بالموافقة على طلب البلد العضو استخدام موارد الصندوق أو الاستفادة من أداة دعم السياسات أو عدم الموافقة عليها.

كذلك رأى المديرون وجاهة في اقتراحات الخبراء للتنسيق بين النظام المتبع في نشر تقارير خبراء الصندوق عن البرامج التي يتابعها خبراء الصندوق وما يتصل بها من وثائق عن نوايا السياسات مع النظام المتبع في نشر التقارير المتعلقة بمشاورات المادة الرابعة. وأيدوا أيضا اقتراحا طرحه الخبراء بالتوسع في افتراض النشر الذي يغطي وثائق السياسات والوثائق الأخرى غير القُطْرية التي تُعد للعرض على المجلس التنفيذي، لكي تشمل الوثائق المتعلقة بدخل الصندوق وتمويله وميزانيته، والوثائق التي توزع للنظر على أساس انقضاء المدة والتي تُعد لاجتماعات المجلس غير الرسمية، والوثائق التي يتم إعدادها لحلقات نقاش المجلس التنفيذي، ما لم تكن هناك أسباب قوية ومحددة لعدم النشر، مثل تأثير المعلومات على السوق.

وأشار المديرون التنفيذيون إلى وجود حاجة واضحة لزيادة الاتساق في تطبيق سياسة الحذف والتصحيح فيما يعرض على المجلس من وثائق، رغم ملاءمتها، وتعزيز المساواة في معاملة البلدان الأعضاء بمقتضاها. وأكدوا مجددا أن تقارير خبراء الصندوق ينبغي ألا تخضع للتفاوض مع سلطات البلدان، من أجل الحفاظ على نزاهة تحليلات الخبراء، كما أكدوا ضرورة الاتساق والمعاملة المتساوية في تنفيذ سياسة التعديل، داعين خبراء الصندوق وإدارته العليا وبلدانه الأعضاء إلى العمل جميعا معا لضمان الالتزام المتواصل بهذه السياسة. وتم الاتفاق على إبقاء العرف الحالي الذي يُدرَج بموجبه بيان إخلاء المسؤولية على ما يُحذف في كافة الوثائق المنشورة.

وأيد المديرون التنفيذيون بشكل عام اقتراحات تحسين الإجراءات المتبعة في تعديل تصنيف الوثائق والسماح بنشر المحفوظات على شبكة الإنترنت، في ضوء نقص الموارد. وأيد المديرون عموما اقتراح تقصير المدة الزمنية التي تسبق إتاحة المحفوظات للاطلاع العام على الوثائق التي تُعرض على المجلس التنفيذي ومحاضر اجتماعاته.

ونظرا لأهمية الشفافية لفعالية الصندوق ومصداقيته، حبذ معظم المديرين التنفيذيين مراجعة سياسة الشفافية مرة أخرى في وقت قريب نسبيا، وكان هناك توقع بأن يتم إجراء المراجعة القادمة في عام ٢٠١٢.

وبعد مناقشات مستفيضة واستلهاما لروح التوافق، أيد المديرون بشكل عام التعديلات المقترحة على القرار المعني بالشفافية وسياسة المحفوظات (راجع الإطار ٥–٤). ودخلت التغييرات التي وافق عليها المجلس التنفيذي حيز التنفيذ اعتبارا من منتصف مارس ٢٠١٠.

نشر تقارير مشاورات المادة الرابعة

يعقد صندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة بوجه عام سنويا مع كل بلد من البلدان الأعضاء (راجع "الرقابة الثنائية" في الفصل الثالث)، وتشمل عملية المشاورات إعداد تقرير، يُعرض على المجلس التنفيذي للصندوق لمناقشته، حول النتائج التي يخلُص إليها فريق الخبراء المكلف بإجراء المشاورات. وفي سياق الجهود المبذولة لتحقيق الحد الأقصى من الشفافية في هذه العملية، تُنشر هذه التقارير، بموافقة البلد المعني، في موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت. ويقدم الجدول ٣–٥ في الصفحة الإلكترونية معلومات عن مشاورات المادة الرابعة مع البلدان الأعضاء في الصندوق ونشر ما يقترن بها من "نشرات المعلومات المعممة" وتقارير خبراء الصندوق.

وفيما مضى، لم يكن تقرير مشاورات المادة الرابعة مع البلد العضو يُنشر إلا بعد أن يعطي البلد العضو موافقته على النشر تحديدا. وفي ظل تعديل سياسة الصندوق بشأن الشفافية، فاعتبارا من مارس ٢٠١٠ أصبحت تقارير مشاورات المادة الرابعة تُنشر على أساس عدم الاعتراض، مما يعني افتراض موافقة البلد العضو على النشر ما لم يعلم البلد العضو الصندوق تحديدا برغبته في عدم نشر التقرير.

مكتب التقييم المستقل

دور مكتب التقييم المستقل وتقييماته

أنشئ مكتب التقييم المستقل في عام ٢٠٠١ من أجل إجراء تقييمات مستقلة وموضوعية لسياسات الصندوق وأنشطته بغرض تعزيز الشفافية والمساءلة وتقوية ثقافة التعلم لديه، ودعم الحوكمة المؤسسية للمجلس التنفيذي ومسؤولياته الإشرافية. ويضطلع مكتب التقييم المستقل بهذا الدور بصفة أساسية من خلال إجراء تقييمات مستقلة للخدمة التي يقدمها الصندوق لأعضائه، في إطار اختصاصاته. ويشمل هذا العمل تقييمات منهجية لسياسات الصندوق العامة، وتحليلات قُطرية مقارنة للمشورة التي يقدمها الصندوق بشأن السياسات الاقتصادية – وتأتي في سياق كل من أعمال الرقابة والبرامج المدعمة بموارد الصندوق– وتقييمات العمليات القُطْرية المكتملة. ومكتب التقييم المستقل، وفقا لصلاحياته، مستقل تماما عن الإدارة العليا للصندوق ويعمل دون تدخل من المجلس التنفيذي الذي يقدم له النتائج التي يخلص إليها.

وينشر مكتب التقييم المستقل تقريرا سنويا يحتوي على عرض عام للتطورات المُحرزة ويسجل أنشطته أثناء السنة المالية السابقة؛ ونُشر تقرير عام ٢٠١٠ في شهر يوليو ٢٠١٠. ويمكن الاطلاع على التقييمات التي استكملها المكتب، وتقارير القضايا عن التقييمات الجارية، والتقارير السنوية لمكتب التقييم المستقل في موقع المكتب الإلكتروني.[١٠١]

وفي فبراير ٢٠١٠، تولى السيد مويسس شوورتس مهام المدير الثالث لمكتب التقييم المستقل، بعد تعيين المجلس التنفيذي له من خلال عملية اختيار تنافسية، وذلك خلفا للسيد توماس بيرنز الذي انتهت مدة تكليفه في يوليو ٢٠٠٩.

برنامج عمل مكتب التقييم المستقل

أصدر مكتب التقييم المستقل في مارس ٢٠١٠ تقريري قضايا نهائيين حول عمليتي تقييم جاريتين، «دور صندوق النقد الدولي في الفترة السابقة على الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة» و«البحوث في صندوق النقد الدولي: أهميتها ونفعها.» ومن المتوقع استكمالهما وعرضهما على المجلس أثناء السنة المالية ٢٠١١.

ومع اقتراب السنة المالية ٢٠١٠ من نهايتها، كان مكتب التقييم المستقل يعكف على وضع برنامج عمل جديد على المدى المتوسط، بتوجيه من مديره الذي عُيِّن مؤخرا (راجع أعلاه).

مراجعة المجلس التنفيذي لتقارير مكتب التقييم المستقل وتوصياته

كما ورد آنفا، فبرغم أن مكتب التقييم المستقل يعمل دون تدخل من المجلس التنفيذي للصندوق، فإنه يبلغ نتائج تقييمات إلى المجلس الذي يراجعها بدوره. وعقب المناقشة التي يجريها المجلس، يقوم خبراء الصندوق وإدارته العليا بإعداد خطة استشرافية لتنفيذ التوصيات الصادرة عن مكتب التقييم المستقل والمعتمدة من المجلس التنفيذي ثم عرضها على المجلس. وتمثل خطة التنفيذ جزءا من إطار يُحدد بعد إجراء تقييم خارجي لعمل مكتب التقييم المستقل، بغرض ضمان مزيد من المنهجية في متابعة ومراقبة تنفيذ توصيات مكتب التقييم المستقل المعتمدة من المجلس التنفيذي.

واجتمع المجلس التنفيذي في يونيو ٢٠٠٩ للنظر في نتائج التقييم الذي أجراه مكتب التقييم المستقل لمشاركة الصندوق في قضايا السياسات التجارية الدولية. ونُشر تقرير التقييم للاطلاع العام بعد اجتماع المجلس[١٠٢] بفترة وجيزة، وطرح مكتب التقييم المستقل فيه مجموعة من التوصيات تهدف إلى تحديد أولويات عمل الصندوق بشأن التجارة. واستنادا إلى توصيات مكتب التقييم المستقل التي اعتمدها المجلس في اجتماعه في شهر يونيو، أعد خبراء الصندوق وإدارته العليا خطة تنفيذ اعتمدها المجلس في اجتماع عُقد في شهر ديسمبر ٢٠٠٩.[١٠٣] واتفق المجلس التنفيذي في اجتماعه على أن الاقتراحات المطروحة في خطة التنفيذ تستوفي الشروط المحددة في إطار مراقبة تنفيذ توصيات مكتب التقييم المستقل.

كذلك نظر المجلس التنفيذي في اجتماع ديسمبر ٢٠٠٩ في تقييم مكتب التقييم المستقل لتواصل الصندوق مع البلدان الأعضاء الذي نُشر في يناير ٢٠١٠.[١٠٤] ومن ثم، أعد خبراء الصندوق خطة لتنفيذ توصيات المجلس تناولها المجلس بالنقاش في السنة المالية ٢٠١١.

تنفيذ توصيات مكتب التقييم المستقل المعتمدة من المجلس التنفيذي

أنشأ المجلس التنفيذي «تقرير المراقبة الدوري» (PMR) في عام ٢٠٠٧ لضمان المتابعة والمراقبة المنهجية لتوصيات مكتب التقييم المستقل التي يعتمدها المجلس فيما بعد. وقد وثقت التقارير السابقة تدابير متابعة توصيات مكتب التقييم المستقل وشددت على أهمية مراقبة تنفيذها عن كثب للحفاظ على إطار فعال للمساءلة المؤسسية، وترسيخ ثقافة التعلم. ويركز كل تقرير منها على مدى التقدم في تطبيق خطط التنفيذ الأخيرة التي تضعها الإدارة العليا وما إذا كانت التوصيات المعلقة من تقرير المراقبة الدوري السابق قد نُفِّذت.

واجتمعت لجنة التقييم المنبثقة عن المجلس التنفيذي في ديسمبر ٢٠٠٩ للنظر في "تقرير المراقبة الدوري الثالث" الذي ركز على حالة تطبيق خطة التنفيذ التي وضعتها الإدارة والمتعلقة بالتوصيات الواردة في تقييم مكتب التقييم المستقل للشرطية الهيكلية في البرامج المدعمة بموارد الصندوق الصادر في مايو ٢٠٠٨.[١٠٥] (لم يتضمن تقرير المراقبة فحوص لوضع خطط التنفيذ الناتجة عن توصيات مكتب التقييم المستقل استنادا لتقييماته بشأن التجارة وتواصل صندوق النقد الدولي مع البلدان الأعضاء.) وأيد المجلس الاستنتاجات التي خَلُص إليها التقرير بأنه: (١) قد تم استيفاء جميع معايير الأداء الرئيسية المرتبطة بخطط الإدارة بشأن المعلومات والتي يغطيها التقرير، أو كان العمل جار لاستكمالها في الوقت المناسب، و(٢) لم يُطرح أي اقتراح لاتخاذ إجراءات علاجية جديدة، و(٣) لم تكن هناك معايير أداء معلقة لمراجعتها في التقرير التالي. ومع هذا، شددت لجنة التقييم على أن التقدم لا يزال جاريا، في عدة حالات، ويتعين عمل المزيد لتحقيق أهداف السياسة الأعم التي ترتكز عليها التوصية المحددة لمكتب التقييم المستقل. كذلك أشارت اللجنة إلى أن مراقبة العديد من توصيات مكتب التقييم المستقل المعتمدة من المجلس التنفيذي سوف تستمر في سياق مراجعات المجلس المنتظمة لقضايا السياسات المختلفة.

الإعلام والتواصل الخارجي

الإعلام/العمل مع الأطراف المعنية الخارجية

التوسع في جهود الصندوق للتواصل الخارجي

على غرار كثير من الجوانب الأخرى في عمل الصندوق، توسعت جهوده للتواصل الخارجي في إطار التحرك لمواجهة الأزمة العالمية. وشهدت السنة المالية ٢٠١٠ بصفة خاصة تزايد الزيارات التي قام بها المديرون التنفيذيون وأعضاء فريق الإدارة العُليا إلى مختلف البلدان الأعضاء. ومن خلال زيارات التواصل الخارجي، تسنح الفرصة لأعضاء المجلس وكبار خبراء الصندوق لمعرفة المزيد عن القضايا التي تؤثر على البلدان الأعضاء وطمأنتها إلى التزام الصندوق بتقديم الدعم اللازم لها، والذي اكتسب أهمية متزايدة في سياق الأزمة.

وشملت الزيارات إلى البلدان الأعضاء أثناء السنة المالية ٢٠١٠ عددا كبيرا من البلدان منخفضة الدخل (راجع الإطار ٥–٥)، كما هو الحال عادة نظرا لالتزام الصندوق تجاه البلدان الأعضاء منخفضة الدخل بصفة خاصة (راجع «دعم البلدان منخفضة الدخل» في الفصل الثالث). وإضافة إلى الزيارات التي قام بها أعضاء الإدارة العليا والمجلس التنفيذي إلى البلدان منخفضة الدخل في إفريقيا وآسيا، قام مدير عام الصندوق أيضا بزيارة بلدين أوروبيين من أعضاء الصندوق، هما بولندا ورومانيا، في مارس ٢٠١٠، وتلك أول زيارة يقوم بها للبلدين بصفته قائدا للمؤسسة. والتقى مدير عام الصندوق في بولندا مع رئيس الوزراء دونالد تاسك، ووزير المالية يانسيك روستوفسكي، ورئيس البنك الوطني سلافومير سكرجيبيك (قبل وفاته المفاجئة في حادث تحطم الطائرة الذي وقع في إبريل ٢٠١٠ وأودى بحياة عدد كبير من القادة البولنديين)، لمناقشة تطورات الاقتصاد الإقليمي. كذلك تحدث المدير العام مع طلاب كلية الاقتصاد بجامعة وارسو حول التحول الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في المنطقة منذ انهيار سور برلين وحول المنافع والتحديات التي تنطوي عليها زيادة الاندماج مع الاتحاد الأوروبي. وشارك أيضا في جلسة نقاش حول نفس الموضوع. وفي رومانيا، التقى مدير عام الصندوق بالرئيس ترايان باسسكو، ورئيس الوزراء إميل بوك، ووزير المالية سيباستيان فلاديسكو، ومحافظ البنك المركزي موغور ايساريسكو، لمناقشة آخر التطورات في ظل البرنامج الاقتصادي الذي وضعته السلطات. وناقش مع طلاب أكاديمية الدراسات الاقتصادية دور الصندوق في مواجهة الأزمة العالمية وتحدث أمام البرلمان عن آفاق الاقتصاد في رومانيا.

وكانت الاجتماعات السنوية التي عُقِدت في اسطنبول عام ٢٠٠٩ أرضا خصبة أيضا لأنشطة التواصل الخارجي التي تستهدف مختلف الأطراف المعنية بصنع السياسات الاقتصادية على مستوى العالم. وعُقِد برنامج من حلقات النقاش خلال الاجتماعات عن موضوع "الأزمة المالية وتأثيرها على الاقتصاد الحقيقي وتعافيه،" كان بمثابة منتدى عالمي رائد للمسؤولين التنفيذيين في القطاع الخاص من مختلف أنحاء العالم، وصناع السياسات رفيعي المستوى، وغيرهم من القادة في المجالات الإنمائية والمالية الدولية، للمشاركة في حوار حول تعزيز التعاون في الاقتصاد العالمي. وتم بث واحدة من أبرز جلسات برنامج حلقات النقاش تلفزيونيا من خلال "الحوار العالمي على شبكة البي بي سي" (BBC World Debate)، "الأزمة المالية العالمية: هل بإمكاننا التعامل مع المستقبل؟" والتي انضم فيها مدير عام الصندوق إلى منصة النقاش.

وعُقِد "منتدى سياسات المجتمع المدني" جمع خبراء من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وممثلين للمجتمع المدني، ومسؤولين حكوميين، وآخرين غيرهم شاركوا في سلسة جلسات الحوار حول السياسات لمناقشة القضايا المهمة التي كان يجري معالجتها أثناء الاجتماعات السنوية. فضلا على ذلك، كان لقاء مدير عام الصندوق مع ممثلي منظمات المجتمع المدني هو الخطوة التي توجت "الركيزة الرابعة" في العملية التشاورية بشأن الحوكمة في صندوق النقد الدولي (راجع الإطار ٤–٦).

التواصل الخارجي في إدارة العلاقات الخارجية

تتولى إدارة العلاقات الخارجية في الصندوق المسؤولية الرسمية عن برنامج التواصل الخارجي لصندوق النقد الدولي. ويعطي البرنامج أولوية

الإطار ٥–٥

تواصل الصندوق مع البلدان منخفضة الدخل

يركز التواصل الخارجي على شرح دور صندوق النقد الدولي والأسباب وراء المواقف التي يتخذها أو يوصى بها إزاء السياسات، وهو مصمم لنقل رسائل الصندوق الرئيسية إلى طائفة واسعة من الأطراف المعنية الخارجية. وعادة ما تشمل زيارات التواصل الخارجي إلى البلدان الأعضاء عقد مشاورات مع صناع السياسات وأصحاب الرأي الرئيسيين– السلطات الحكومية، وأعضاء الأجهزة البرلمانية، وممثلي المجتمع المدني، وقادة القطاع الخاص– وتسنح الفرصة من خلالها لأعضاء المجلس التنفيذي وإدارة الصندوق العليا لتأكيد التزام صندوق النقد الدولي بدعم البلدان الأعضاء، لا سيما البلدان منخفضة الدخل. وفي السنة المالية ٢٠١٠، كانت البلدان منخفضة الدخل في إفريقيا وآسيا هي محور تركيز بعثات التواصل الخارجي الموفدة من الصندوق، وكان موضوعها المتكرر هو أفضل السبل التي يمكن أن ينتهجها الصندوق في تقديم الدعم للبلدان الأعضاء منخفضة الدخل للتعافي من الأزمة العالمية.

إفريقيا: استند التواصل الخارجي في إفريقيا في السنة المالية ٢٠١٠ إلى نجاح المؤتمر الذي اشترك صندوق النقد الدولي في عقده مع حكومة تنزانيا، «التغير: شراكة ناجحة نحو مواجهة تحديات النمو في إفريقيا،» في مارس ٢٠٠٩، حيث توصل الصندوق والقادة الأفارقة مجددا إلى صياغة شراكة من أجل تحقيق النمو في إفريقيا. وبعد انعقاد مؤتمر تنزانيا بشهور قلائل، قام السيد دومينيك ستراوس–كان مدير عام الصندوق، في مايو ٢٠٠٩، بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار، حيث استمع وأعطى رده على اقتراحات حول أفضل السبل التي يمكن أن ينتهجها الصندوق لمساعدة البلدان في التحرك لمواجهة الأزمة العالمية. وتضمن برنامج الرحلة كلمة ألقاها مدير عام الصندوق في جامعة كوكودي عن الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على إفريقيا. وفي فبراير ٢٠١٠، قام أيضا السيد جون ليبسكي النائب الأول لمدير عام الصندوق بزيارة إفريقيا، فسافر إلى ليبريا وغانا لعقد مناقشات حول كيفية تأثر البلدان الإفريقية بالأزمة الاقتصادية العالمية، وكيف تحركت لمواجهتها، والسبل التي يمكن للصندوق أن ينتهجها كشريك مع هذه البلدان لدعم عودتها إلى مسار النمو والتطور على أساس قابل للاستمرار. وأثناء هذه الزيارة التقى السيد ليبسكي مع الطلاب في جامعة ليبيريا وشارك في مناقشات الطاولة المستديرة مع منظمات المجتمع المدني في غانا. وسافر مدير عام الصندوق مرة أخرى إلى إفريقيا في مارس ٢٠١٠ وقام هذه المرة بزيارة كينيا حيث شارك في جلسة نقاش حول «التحول الاقتصادي في إفريقيا: المسار المستقبلي»، كما قام أيضا بزيارة زامبيا. وفي رحلة شهر مارس، سنحت الفرصة أمام المدير العام لمناقشة آخر النجاحات وكذلك التحديات التي يتعين على القارة مواجهتها، بما في ذلك تأثير تغير المناخ العالمي، وهي مشكلة تؤثر على إفريقيا على نحو غير متناسب.

آسيا: قام مدير عام الصندوق في يونيو ٢٠٠٩ بأولى زياراته إلى آسيا الوسطى منذ أن تولى قيادة المؤسسة، وتوقف خلالها في طاجيكستان، وجمهورية قيرغيزستان، وأوزبكستان (وكذلك كازاخستان التي لا يصنفها الصندوق ضمن البلدان منخفضة الدخل). وتضمن برنامج الزيارة كلمة ألقاها المدير العام في جامعة قيرغيزستان الحكومية عن الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على آسيا الوسطى. وفي أكتوبر ٢٠٠٩ قامت بعثة تألفت من سبعة مديرين تنفيذيين في الصندوق بزيارة آسيا الوسطى والقوقاز، حيث شمل مسار الرحلة زيارات إلى جورجيا وأرمينيا وأوزبكستان. وكان محور تركيز البعثة تكرارا لزيارة المدير العام إلى المنطقة في شهر يونيو السابق، وسنحت الفرصة من خلال هذه البعثة لتعزيز فهم المديرين التنفيذيين في صندوق النقد الدولي للتحديات التي تواجه البلدان. وسافر النائب الأول للمدير العام إلى فييت نام في مارس ٢٠١٠ لحضور مؤتمر عقده صندوق النقد الدولي بالتعاون مع بنك فييت نام المركزي حول "النمو والحد من الفقر في آسيا النامية بعد الأزمة،" في هانوي. وحضر المؤتمر عدد من كبار المسؤولين الحكوميين، ورجال الأعمال، والأكاديميين، وممثلي المنظمات غير الحكومية، والإعلاميين الذين ناقشوا قضية النمو والحد من الفقر في البلدان الآسيوية منخفضة الدخل في أعقاب الأزمة العالمية. وقال النائب الأول لمدير عام الصندوق في كلمته إن آسيا تقود المسيرة نحو النمو العالمي القوي، ولكنها تواجه تحديا جسيما في ضمان عودة الأداء الاقتصادي الفعال بالنفع على جميع الشعوب في آسيا.

إلى اليمين: أكيرا مونا من منظمة الشفافية الدولية يطرح سؤالا خلال اجتماع مع قادة منظمات المجتمع المدني ومجموعات الشباب والاتحادات ومستودعات الفكر في العاصمة الكينية نيروبي، مارس ٢٠١٠. **إلى اليسار**: السيد دومينيك ستراوس–كان مدير عام الصندوق مع مجموعة من الطلاب من ثماني جامعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد لقاء مفتوح نقلته بي بي سي العربية على الهواء مباشرة، في العاصمة الأردنية عمان، إبريل ٢٠١٠.

قصوى لثلاث دوائر خارجية– منظمات المجتمع المدني (بما في ذلك النقابات العمالية)، والمشرعين، والتواصل مع البرامج المدنية والمجتمعية. ويشارك الصندوق من خلال منظمات المجتمع المدني في العمل مع المؤيدين علنا لموضوعات تتعلق بعمله ممن لهم دور حاسم في التأثير على الآراء والنقاشات العامة. ويعمل صندوق النقد الدولي مع المشرعين على تسهيل الحوار وتطويره وبناء القدرات، ومن ثم فإنه يشترك مع أجهزة صنع القرار، مثل الهيئات البرلمانية والتشريعية الوطنية، التي لها تأثير مباشر على خيارات السياسة الاقتصادية للبلدان، وتتفاعل مع النقاش العام وتؤثر عليه. وفي سياق الأزمة المالية العالمية، شملت الجهود الموسعة عقد حلقات نقاش واجتماعات مع المشرعين من البلدان الأوروبية المتأثرة بالأزمة والعمل مع الكونغرس الأمريكي الذي وافق على مجموعة من التدابير المتعلقة بصندوق النقد الدولي أعطت قوة دافعة للتمويل الدولي من أجل مكافحة الأزمة الاقتصادية العالمية وتوسيع نطاق دعم الصندوق للبلدان منخفضة الدخل. وأخيرا، يمثل تواصل الصندوق مع البرامج المدنية والمجتمعية جانب التواصل الإنساني مع مجتمعه. ويسعى الصندوق لمساعدة الأطراف المجاورة له في واشنطن وفي مختلف أنحاء العالم من خلال تقديم المنح، والعمل التطوعي، ودعم المبادرات المجتمعية. وحجر الزاوية في هذه الجهود هي «حملة أيادي العون» (Helping Hands Campaign)، ويمكن لموظفي الصندوق التبرع من خلالها لدعم المنظمات التي تخدم المجتمعات المحتاجة، ويسهم الصندوق مقابل هذه التبرعات بما يعادل ٥٠٪ منها.

المجموعات الاستشارية الإقليمية

بدأ العمل في السنة المالية ٢٠١٠ لتكوين «المجموعات الاستشارية الإقليمية» التي تتألف من خبراء إقليمين يمكنهم تقديم المشورة للإدارات المختصة بشؤون المناطق الجغرافية (إفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ونصف الكرة الغربي) حول كيفية زيادة فعالية عمل الصندوق في المناطق التي تمثلها هذه الإدارات. وعُقدت اجتماعات مبدئية مع المجموعات المعنية بمناطق الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وآسيا والمحيط الهادئ، وإفريقيا في السنة المالية ٢٠١٠، يليها عقد اجتماعات مبدئية مع المجموعتين المتبقيتين (نصف الكرة الغربي وأوروبا) في الشهور الأولى من السنة المالية ٢٠١١. ومن المقرر عقد اجتماع أوسع يضم كل المجموعات خلال الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١١.

حوار صندوق النقد الدولي مع الشباب

يهدف حوار صندوق النقد الدولي مع الشباب إلى العمل مع جيل القادة القادم بشأن القضايا الاقتصادية التي تهمهم بصفة خاصة وحثهم في مرحلة عمرية مبكرة على التفكير في تدابير السياسة التي ستكون مطلوبة لتحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار في منطقتهم. وتشكل مناقشات الطاولة المستديرة التي تُعقد في الجامعات ويقودها خبراء الصندوق جزءا مهما من الحوار. وعُقِدت في فبراير ٢٠١٠ أولى هذه المناقشات في كلية لاهور للاقتصاد في باكستان، تلتها مناقشات أخرى في مصر والأردن ولبنان والمغرب والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة حتى منتصف مارس. وتُوِّجت هذه السلسلة الأولية من مناقشات الطاولة المستديرة بلقاء مفتوح في الرابع من إبريل عُقِد في العاصمة الأردنية عمان، بين طلاب من المنطقة ومدير عام الصندوق، قدمته ونقلته قناة بي بي سي العربية على الهواء مباشرة عبر المنطقة. ويُتوقع استمرار عقد مناقشات الطاولة المستديرة في السنة المالية ٢٠١١ تتبعها أحداث أخرى لمواصلة هذا الحوار وتعميقه. وينطوي حوار الصندوق مع الشباب أيضا على بُعْد إلكتروني من خلال موقع على شبكة الإنترنت يمكن للزوار أن يتبادلوا الرأي فيه وينشروا ما لديهم من أفكار.[١٠٦]

المديرون التنفيذيون والمناوبون
حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٠[1]

المعينون

ميغ لوندساغر دوغلاس ريديكر	الولايات المتحدة
دايسوكي كوتيغاوا هيرومي ياماوكا	اليابان
كلاوس شتاين ستيفان فون ستينغلين	ألمانيا
أمبرواز فايولي اميريك دوكروك	فرنسا
أليكسندر غيبز جيمس تالبوت	المملكة المتحدة

المنتخبون

ويلي كيكنز (بلجيكا) يوهان برادر (النمسا)	النمسا بيلاروس بلجيكا الجمهورية التشيكية هنغاريا كازاخستان لكسمبرغ الجمهورية السلوفاكية سلوفينيا تركيا
إيج باكر (هولندا) يوري ياكوشا (أوكرانيا)	أرمينيا البوسنة والهرسك بلغاريا كرواتيا قبرص جورجيا إسرائيل جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة مولدوفا الجبل الأسود هولندا رومانيا أوكرانيا
رامون غوزمان زاباتيه (إسبانيا) كارلوس بيريز–فيرديا (المكسيك)	كوستاريكا السلفادور غواتيمالا هندوراس المكسيك نيكاراغوا إسبانيا جمهورية فنزويلا البوليفارية
أريغو سادون (إيطاليا) بانايوتيس روميليوتيس (اليونان)	ألبانيا اليونان إيطاليا مالطة البرتغال سان مارينو تيمور–ليشتي

المنتخبون (تابع)

هه جيانشيونغ (الصين) لو يان (الصين)	الصين
توماس هوكين (كندا) ستيفن أوساليفان (آيرلندا)	أنتيغوا وبربودا جزر البهاما بربادوس بليز كندا دومينيكا غرينادا آيرلندا جامايكا سانت كيتس ونيفس سانت لوسيا سانت فنسنت وجزر غرينادين
دوانغماني فونبراديب (تايلند) أدريان شوا (سنغافورة)	بروناي دار السلام كمبوديا فيجي إندونيسيا جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية ماليزيا ميانمار نيبال سنغافورة تايلند تونغا فييت نام
هي–سو لي (كوريا) كريستوفر ليخ (أستراليا)	أستراليا كيريباتي كوريا جزر مارشال ولايات ميكرونيزيا الموحدة منغوليا نيوزيلندا بالاو بابوا غينيا الجديدة ساموا سيشيل جزر سليمان فانواتو
بير كاليسن (السويد) جارلي بيرغو (النرويج)	الدانمرك إستونيا فنلندا آيسلندا لاتفيا ليتوانيا النرويج السويد

المنتخبون (تابع)

عبد الشكور شعلان (مصر)	البحرين
سامي جدع (لبنان)	مصر
	العراق
	الأردن
	الكويت
	لبنان
	ليبيا
	جزر ملديف
	عُمان
	قطر
	الجمهورية العربية السورية
	الإمارات العربية المتحدة
	الجمهورية اليمنية
عبد الله العزاز (المملكة العربية السعودية)	المملكة العربية السعودية
أحمد النصّار (المملكة العربية السعودية)	
صامويل ايتام (سيراليون)	أنغولا
موكيتسي ماجورو (ليسوتو)	بوتسوانا
	بوروندي
	إريتريا
	إثيوبيا
	غامبيا
	كينيا
	ليسوتو
	ملاوي
	موزامبيق
	ناميبيا
	نيجيريا
	سيراليون
	جنوب إفريقيا
	السودان
	سوازيلند
	تنزانيا
	أوغندا
	زامبيا
رينيه ويبر (سويسرا)	أذربيجان
كاترزينا زاجديل–كوروسكا (بولندا)	جمهورية قيرغيزستان
	بولندا
	صربيا
	سويسرا
	طاجيكستان
	تركمانستان
	أوزبكستان
أليكسي موجين (الاتحاد الروسي)	الاتحاد الروسي
أندريه لوشين (الاتحاد الروسي)	

المنتخبون (تتمة)

جعفر مجرد (جمهورية إيران الإسلامية)	جمهورية أفغانستان الإسلامية
محمد دايري (المغرب)	الجزائر
	غانا
	جمهورية إيران الإسلامية
	المغرب
	باكستان
	تونس
باولو نيغويرا باتيستا (البرازيل)	البرازيل
شاغر	كولومبيا
	الجمهورية الدومينيكية
	إكوادور
	غيانا
	هايتي
	بنما
	سورينام
	ترينيداد وتوباغو
ارفيند فيرماني (الهند)	بنغلاديش
ناندلال ويراسينغ (سري لانكا)	بوتان
	الهند
	سري لانكا
بابلو أندريه بيريرا (الأرجنتين)	الأرجنتين
ديفيد فوغيل (أوروغواي)	بوليفيا
	شيلي
	باراغواي
	بيرو
	أوروغواي
لورين روتايسيريه (رواندا)	بنن
كوسي أسيمايدو (توغو)	بوركينا فاسو
	الكاميرون
	الرأس الأخضر
	جمهورية إفريقيا الوسطى
	تشاد
	جزر القمر
	جمهورية الكونغو الديمقراطية
	جمهورية الكونغو
	كوت ديفوار
	جيبوتي
	غينيا الاستوائية
	الغابون
	غينيا
	غينيا بيساو
	مدغشقر
	مالي
	موريتانيا
	موريشيوس
	النيجر
	رواندا
	سان تومي وبرينسيبي
	السنغال
	توغو

١ تظهر القوة التصويتية لرئيس كل دائرة انتخابية في الملحق الرابع على اسطوانة السي دي روم؛ ويرد حصر للتغيرات في المجلس التنفيذي في السنة المالية ٢٠١٠ في الملحق الخامس على الاسطوانة

كبار موظفي الصندوق
حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠١٠

أوليفييه بلانشار، المستشار الاقتصادي
هوزيه فينيالز، المستشار المالي

إدارات المناطق الجغرافية
أنطوانيت مونسيو سايه
مدير الإدارة الإفريقية

أنوب سينغ
مدير إدارة آسيا والمحيط الهادئ

ماريك بيلكا
مدير الإدارة الأوروبية

مسعود أحمد
مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

نيكولاس إيزاغوير
مدير إدارة نصف الكرة الغربي

الإدارات الوظيفية وإدارات الخدمات الخاصة
أندرو تويدي
مدير إدارة المالية

كارلو كوتاريللي
مديرة إدارة شؤون المالية العامة

ليزلي ليبسيتش
مدير معهد صندوق النقد الدولي

شون هيغن
المستشار القانوني العام ومدير إدارة الشؤون القانونية

هوزيه فينيالز
مدير إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية

أوليفييه بلانشار
مدير إدارة البحوث

أدلهايد بيرغي– شميلز
مدير إدارة الإحصاءات

رزا مُقدَّم
مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة

المعلومات والاتصال
كارولين أتكنسن
مدير إدارة العلاقات الخارجية

شوغو إيشيي
مدير المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

إيمانويل فان در منسبروغ
مدير مكاتب الصندوق في أوروبا

إليوت هاريس
الممثل الخاص لدى الأمم المتحدة

الخدمات المساندة
شيرلي سيغل
مدير إدارة الموارد البشرية

سيدارث تيواري
أمين صندوق النقد الدولي، إدارة أمانة الصندوق

فرانك هارنيشفيغر
مدير إدارة التكنولوجيا والخدمات العامة

جوناثان بالمر
المسؤول الإعلامي الأول بإدارة التكنولوجيا والخدمات العامة

المكاتب
دانييل سيترين
مدير مكتب الميزانية والتخطيط

راسيل كينكيد
مدير مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي

روبرتو روساليس
مدير مكتب إدارة المساعدة الفنية

مويسس شوورتس
مدير مكتب التقييم المستقل

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي
في٣٠ إبريل ٢٠١٠

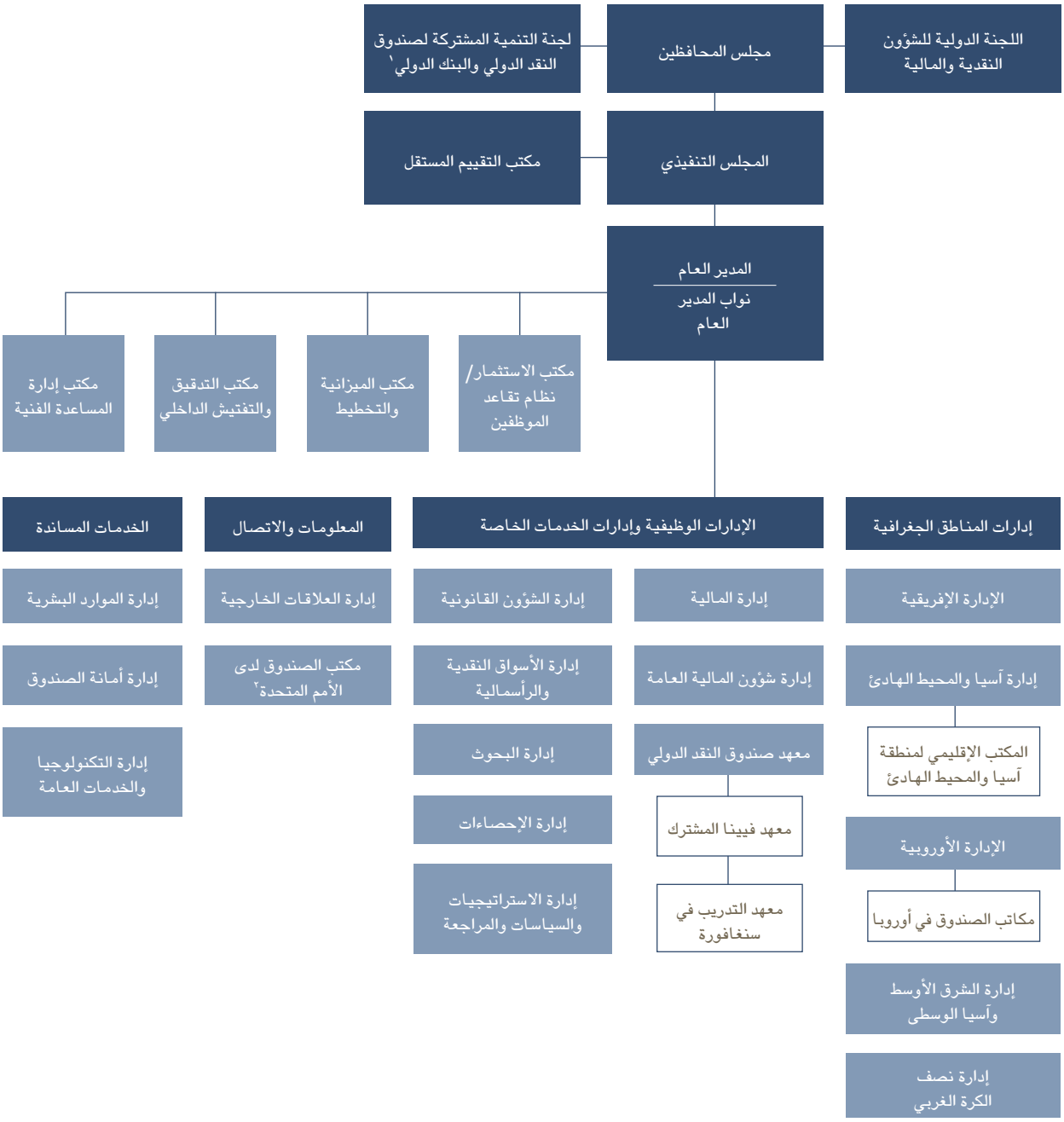

١ تُعرف رسميا باسم اللجنة الوزارية المشتركة لمجلسي محافظي البنك والصندوق المعنية بتحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية.
٢ ملحق بمكتب المدير العام.

حواشي ختامية

الفصل ١

١ تمتد السنة المالية في صندوق النقد الدولي من الأول من مايو حتى ٣٠ إبريل. والتقرير السنوي لعام ٢٠١٠ يغطي السنة المالية ٢٠١٠ التي بدأت في الأول من مايو ٢٠٠٩ وانتهت في ٣٠ إبريل ٢٠١٠.

٢ وُقعت أولى اتفاقيات الصندوق للاقتراض الثنائي، مع اليابان، ودخلت حيز التنفيذ في السنة المالية ٢٠٠٩.

٣ الاتفاقات الجديدة للاقتراض هي واحدة من مجموعتين لاتفاقات الاقتراض القائمة مع البلدان الأعضاء في الصندوق.

الفصل ٢

٤ يستند هذا الفصل إلى المادة المتضمنة في عدد إبريل ٢٠١٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتقرير الاستقرار المالي العالمي. وتتضمن المطبوعتان تلخصيات لمناقشات المجلس التنفيذي حول عددي أكتوبر ٢٠٠٩ وإبريل ٢٠١٠ من كل من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتقرير الاستقرار المالي العالمي، ويمكن الاطلاع عليها في موقع الصندوق الإلكتروني على شبكة الإنترنت (وعناوينها كالتالي www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2010/01/pdf/annex.pdf و www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2009/02/pdf/annex.pdf، بالترتيب، بالنسبة لعددي أكتوبر وإبريل من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، و www.imf.org/external/pubs/ft/gfsr/2009/02 و www.imf.org/external/pubs/ft/gfsr/2010/01/pdf/annex.pdf، بالترتيب، بالنسبة لعددي أكتوبر وإبريل من تقرير الاستقرار المالي العالمي) أو من خلال صفحة "التقرير السنوي" الإلكترونية على شبكة الإنترنت (وعنوانها www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2010/eng/index.htm).

الفصل ٣

٥ الاتفاق المبرم مع مولدوفا هو اتفاق مختلط في ظل «تسهيل الصندوق الممدد» و«التسهيل الائتماني الممدد.»

٦ للاطلاع على مزيد من المعلومات عن خط الائتمان المرن، راجع «Factsheet: The IMF's Flexible Credit Line" (www.imf.org/external/np/exr/facts/fcl.htm).

٧ راجع البيان الصحفي رقم 09-130، بعنوان "IMF Executive Board Approves US$47 Billion Arrangement for Mexico under the Flexible Credit Line" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09130.htm)؛ والبيان الصحفي رقم 09-362، بعنوان "IMF Executive Board Completes Review of Mexico's Performance under the Flexible Credit Line" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09362.htm)؛ والبيان الصحفي رقم 10-114، بعنوان "IMF Executive Board Renews US$48 Billion Flexible Credit Line Arrangement with Mexico" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr10114.htm).

٨ راجع البيان الصحفي رقم 09-153، بعنوان "IMF Executive Board Approves US$20.58 Billion Arrangement for Poland under the Flexible Credit Line" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09153.htm)؛ والبيان الصحفي رقم 09-161، بعنوان "IMF Executive Board Approves US$10.5 Billion Arrangement for Colombia under the Flexible Credit Line (www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09161.htm)؛ والبيان الصحفي رقم 09-367، بعنوان "IMF Executive Board Completes Review of Colombia's Performance under the Flexible Credit Line" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09367.htm)، والبيان الصحفي رقم ٠٩-٣٨٣، بعنوان "IMF Executive Board Completes Review of Poland's Performance under the Flexible Credit Line" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09383.htm)

٩ يمكن الاطلاع على التقرير بعنوان "Review of Recent Crisis Programs" في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي (www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=4366).

١٠ أرمينيا وبيلاروس والبوسنة والهرسك وكوستاريكا والسلفادور وجورجيا وغواتيمالا وهنغاريا وآيسلندا ولاتفيا ومنغوليا وباكستان ورومانيا وصربيا وأوكرانيا.

١١ راجع البيان الصحفي رقم 10-17، بعنوان "IMF Executive Board Approves US$114 Million in Aid to Haiti" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr1017.htm).

١٢ يشمل المجموع ٠،١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة كقروض من الصندوق الاستئماني للصومال والسودان ولم تُسدد.

١٣ راجع التقرير "Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative and Multilateral Debt Relief Initiative (MDRI)—Status of Implementation 2009". (www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=4365).

١٤ راجع البيان الصحفي رقم ٠٩-٢٦٤ ، بعنوان "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يؤيد تخصيص حقوق سحب خاصة بقيمة ٢٥٠ مليار دولار لتعزيز السيولة العالمية"، (http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2009/pr09264a.pdf).

١٥ راجع البيان الصحفي رقم ٠٩-٢٨٣، بعنوان "محافظو صندوق النقد الدولي يوافقون رسميا على تخصيص حقوق سحب خاصة بقيمة ٢٥٠ مليار دولار" .(http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2009/pr09283a.pdf)

١٦ للاطلاع على مزيد من المعلومات عن دور صندوق النقد الدولي الرقابي، راجع «صحيفة وقائع: رقابة الصندوق» (http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/surva.htm).

١٧ حتى وقت قريب كانت نشرات المعلومات المعممة التي تغطي مشاورات المادة الرابعة لا تصدر أو تُنشر إلا في حالة موافقة البلد العضو صراحة على نشرها. وفي ظل مراجعات سياسة الشفافية في الصندوق التي اعتمدها المجلس في ديسمبر ٢٠٠٩ والتي دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من مارس ٢٠١٠، أصبحت هذه النشرات الآن تُعد وتُنشر ما لم يطلب البلد العضو تحديدا عدم النشر. راجع "الشفافية" في الفصل الخامس.

١٨ يقتضي النظام الأساسي أن "يراقب الصندوق النظام النقدي الدولي لضمان فعالية عمله." وأصبحت هذه الوظيفة معروفة باسم "الرقابة متعددة الأطراف."

١٩ يمكن الاطلاع على تفاصيل مناقشات المجلس التنفيذي حول سياسات الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي (ECCU) ومنطقة اليورو في نشرتي المعلومات المعممة اللتين صدرتا بعد المناقشات. راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 09-62، "IMF Executive Board Concludes 2009 Discussion on Common Policies of Member Countries of the Eastern Caribbean Currency Union". (www.imf.org/external/np/sec/pn/2009/pn0962.htm). ونشرة المعلومات المعممة رقم 09-95، "IMF Executive Board Concludes 2009 Article IV Consultation on Euro Area Policies" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2009/pn0995.htm). وعقد المجلس التنفيذي أيضا مناقشات حول سياسات الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC) والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (WAEMU) خلال السنة، ولم تصدر نشرة معلومات معممة حول هاتين المناقشتين اللتين عقدهما المجلس.

٢٠ يمكن الاطلاع على تقارير «آفاق الاقتصاد الإقليمي» من خلال الصفحة الإلكترونية لهذه التقارير في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي (www.imf.org/external/pubs/ft/reo/rerepts.aspx). ويمكن كذلك تصفح المواد المتعلقة بتقارير "آفاق الاقتصاد الإقليمي" خلال السنة المالية ٢٠١٠ في الموقع الإلكتروني.

٢١ يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن تقييمات برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP)بما في ذلك قائمة تقييمات البرنامج التي أجريت والاطلاع على تقييمات استقرار النظام المالي (FSSA) التي تستند إلى التقارير القطرية لبرنامج تقييم القطاع المالي في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي (www.imf.org/external/np/fsap/fsap.asp).

٢٢ راجع البيان الصحفي رقم 09-336، بعنوان "IMF Executive Board Revises Surveillance Priorities for 2008–2011". (www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09336.htm).

٢٣ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 10-06، بعنوان "IMF Executive Board Endorses the Framework for the Fund's Involvement in the G-20 Mutual Assessment Process". (www.imf.org/external/np/sec/pn/2010/pn1006.htm).

٢٤ لهذا السبب– العلاقة الوثيقة والمكملة لأنشطة الصندوق الرقابية– أُدْرِج النقاش حول مشاركة صندوق النقد الدولي في عملية التقييم المتبادل في هذا الموضع. ومع هذا، تجري هذه المشاركة في سياق المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق.

٢٥ تم توضيح هذا الدور في تقرير عن السياسات بعنوان كان نقطة البدء في مناقشة المجلس بعنوان "The G-20 Mutual Assessment Process and the Role of the Fund". (www.imf.org/external/np/pp/eng/2009/120209a.pdf).

٢٦ راجع "بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية المنبثقة عن مجلس محافظي صندوق النقد الدولي في اجتماعها الحادي والعشرين"، (http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2010/pr10166a.pdf).

٢٧ راجع البيان "Leaders' Statement: The Pittsburgh Summit, September 24–25, 2009" (www.pittsburghsummit.gov/mediacenter/129639.htm). وللاطلاع على مزيد من المعلومات عن عمل خبراء الصندوق بشأن هذه المسألة، راجع نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية بعنوان "IMF Studies How to Pay for Financial Sector Rescues" (www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2010/int011110a.htm).

٢٨ راجع "IMF and Civil Society: Consultation on Financial Sector Tax" (www.imf.org/external/np/exr/cs/news/2010/cso112.htm).

٢٩ راجع التقرير بعنوان "A Fair and Substantial Contribution by the Financial Sector: Final Report for the G-20" (www.imf.org/external/np/g20/pdf/062710b.pdf).

٣٠ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 09-76، بعنوان "IMF Executive Board Holds Board Seminar on Debt Bias and Other Distortions: Crisis-Related Issues in Tax Policy". (www.imf.org/external/np/sec/pn/2009/pn0976.htm).

٣١ استندت حلقة نقاش المجلس إلى تقرير الخبراء بعنوان "Debt Bias and Other Distortions: Crisis-Related Issues in Tax Policy" (www.imf.org/external/np/pp/eng/2009/061209.pdf).

٣٢ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم ٠٩–١١٨، بعنوان "IMF Executive Board Discusses the Management of Crisis-Related Interventions in the Financial System" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2009/pn09118.htm). وكذلك تقرير خبراء الصندوق الذي أجرى المجلس مناقشته على أساسه وعنوانه «Crisis-Related Measures in the Financial System and Sovereign Balance Sheet Risks» (www.imf.org/external/np/pp/eng/2009/073109.pdf).

٣٣ راجع "Guidance to Assess the Systemic Importance of Financial Institutions, Markets and Instruments: Initial Considerations: Report to the G-20 Finance Ministers and Central Bank Governors" (www.imf.org/external/np/g20/pdf/100109.pdf).

٣٤ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 09-139، بعنوان "Fiscal Rules Can Help Achieve Sustainable Public Finances, IMF Says" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2009/pn09139.htm). وكذلك تقرير السياسات الذي استندت إليه مناقشة المجلس وعنوانه "Fiscal Rules—Anchoring Expectations for Sustainable Public Finances" (www.imf.org/external/np/pp/eng/2009/121609.pdf).

٣٥ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 10-27، بعنوان "IMF Discusses Exiting from Crisis Intervention Policies" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2010/pn1027.htm). وكذلك تقرير السياسات الذي استندت إليه مناقشة المجلس وعنوانه "Exiting from Crisis وثلاثة Intervention Policies" . (www.imf.org/external/np/pp/eng/2010/020410.pdf) "The Role of Indicators in Guiding the Exit from Monetary تقارير سياسات تكميلية: and Financial Crisis Intervention Measures—Background Paper" (www.imf.org/external/np/pp/eng/2010/012810.pdf). و Strategies for Fiscal Consolidation in the Post-Crisis World" " (www.imf.org/external/np/pp/eng/2010/020410a.pdf). "Exiting from Monetary Crisis Intervention Measures—Background Paper" (www.imf.org/external/np/pp/eng/2010/012510.pdf).

٣٦ راجع البيان الصحفي رقم 09-236، بعنوان "IMF Inaugurates Technical Assistance Center for Central America, Panama and the Dominican Republic" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09236.htm).

٣٧ راجع البيان الصحفي رقم 09-454، بعنوان "Pledging Conference Mobilizes US$130 Million for Four IMF African Regional Technical Assistance Centers" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09454.htm).

٣٨ راجع البيان الصحفي رقم 09-108، بعنوان "IMF to Start Operations Under Its First Topical Trust Fund Supporting Technical Assistance in Anti–Money Laundering and Combating the Financing of Terrorism". (www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09108.htm).

٣٩ راجع نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية بعنوان "IMF Works to Plug Data Gaps Exposed by Crisis" (www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2009/NEW072909A.htm). ويمكن أيضا الاطلاع على البرنامج الكامل لأحداث المؤتمر (وروابط للمواد التي قُدِّمت)، وقائمة المشاركين، وملخص لأهم التوصيات في الموقع الإلكتروني للمؤتمر (www.imf.org/external/np/seminars/eng/2009/usersconf/index.htm).

٤٠ راجع التقرير "The Financial Crisis and Information Gaps: Report to the G-20 Finance Ministers and Central Bank Governors" (www.imf.org/external/np/g20/pdf/102909.pdf).

٤١ للاطلاع على مزيد من المعلومات عن معايير الصندوق لنشر البيانات راجع: "Factsheet: IMF Standards for Data Dissemination" (www.imf.org/external/np/exr/facts/data.htm).

٤٢ راجع البيان الصحفي رقم 09-146، بعنوان "The Republic of Serbia Begins Participation in the IMF's General Data Dissemination System" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09146.htm). والبيان الصحفي رقم 09-447، بعنوان "The Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya Begins Participation in the IMF's General Data Dissemination System" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09447.htm). والبيان الصحفي رقم 09-460، بعنوان "Iraq Begins Participation in the IMF's General Data Dissemination System" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09460.htm). بعنوان "Haiti Begins Participation in the IMF's General Data" Dissemination 10-1، System " (www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr1001.htm).

٤٣ راجع البيان الصحفي رقم 09-437، بعنوان "Cyprus and Malta Subscribe to the IMF Special Data Dissemination Standard" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr09437.htm). والبيان الصحفي رقم 10-19، بعنوان "Jordan Subscribes to the IMF's Special Data Dissemination Standard " (www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr1019.htm).

٤٤ تُوِّج هذا العمل بنشر تقرير استندت إليه مناقشات المجلس؛ راجع التقرير بعنوان "Broadening Financial Indicators in the Special Data Dissemination Standard" (www.imf.org/external/np/pp/eng/2010/022210a.pdf).

٤٥ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 10-41، بعنوان "Broadening Financial Indicators in the Special Data Dissemination Standard" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2010/pn1041.htm).

٤٦ تُدرج العناصر في المعيار الخاص لنشر البيانات إما على أساس أنها «مطلوبة» (أي أنها ضرورية لتحليل الأداء الاقتصادي للبلد المعني وسياساته) أو على أساس أنها «محبذة» (أي المعلومات الإضافية التي يمكن أن تزيد من الشفافية في الأداء الاقتصادي للبلد المعني وسياساته).

٤٧ راجع البيان الصحفي رقم ٠٩/١٦٢، بعنوان "BIS, ECB and IMF Publish Handbook on Securities Statistics" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr09162.htm).

٤٨ راجع البيان الصحفي رقم ٠٩/٤٧٤، بعنوان "Inter-Agency Group on Economic and Financial Statistics Launches Enhanced G-20 Statistical Web Site, IMF Announces" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09474.htm). ويمكن الاطلاع على الموقع الإلكتروني في العنوان التالي: www.principalglobalindicators.org.

الفصل ٤

٤٩ راجع البيان الصحفي رقم ٠٩/٣٤٧، "بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية المنبثقة عن مجلس محافظي صندوق النقد الدولي" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09347.htm).

٥٠ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 10-33، "The Fund's Mandate—An Overview of Issues and Legal Framework" (www.imf.org/external/np/sec/pn/2010/pn1033.htm). وتقريري خبراء الصندوق اللذين استندت إليهما مناقشات المجلس، بعنوان "الصلاحيات المنوطة بالصندوق – نظرة عامة" بالعنوان الإلكتروني التالي (www.imf.org/external/np/pp/eng/2010/012210a.pdf) و"الصلاحيات المنوطة بالصندوق – الإطار القانوني" بالعنوان الإلكتروني التالي (www.imf.org/external/np/pp/eng/2010/022210.pdf).

٥١ تخصص لكل بلد عضو في الصندوق حصة معينة على أساس حجمه النسبي في الاقتصاد العالمي عموما ومع مراعاة حصص البلدان المماثلة. ويتحدد على أساس حصة البلد العضو، من بين أمور أخرى، الحد الأقصى لمقدار الموارد المالية التي ينبغي للبلد تقديمها للصندوق. وعند انضمام أي بلد إلى عضوية الصندوق، يقوم بدفع حصته في شكل مزيج من الأصول الاحتياطية (أي حقوق السحب الخاصة أو عملات بلدان أخرى أعضاء يحددها الصندوق، وتكون عادة قابلة للتداول على نطاق واسع كالدولار الأمريكي أو اليورو أو الين أو الجنيه الإسترليني) وعملته المحلية. ويمكن للصندوق بعد ذلك استخدام حيازاته الممولة من حصص العضوية بعملات البلدان الأعضاء التي تتمتع بموازين مدفوعات ومراكز احتياطيات قوية في تقديم القروض التمويلية لأعضاء آخرين. وتشكل هذه العملات، إلى جانب حقوق السحب الخاصة، موارد الصندوق الذاتية القابلة للاستخدام.

٥٢ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 09-83 بعنوان "IMF Executive Board Discusses Operational Issues Related to Borrowing by the Fund and Reviews the Fund's Borrowing Guidelines" في الموقع التالي على شبكة الإنترنت: (www.imf.org/external/np/sec/pn/2009/pn0983.htm)، وتقرير خبراء الصندوق الذي استندت إليه مناقشات المجلس التنفيذي "Borrowing by the Fund—Operational Issues" على الموقع الإلكتروني التالي: (www.imf.org/external/np/pp/eng/2009/061709.pdf)، والمبادئ التوجيهية المعدلة لاقتراض الصندوق "Revised Guidelines for Borrowing by the Fund" بالعنوان الإلكتروني التالي: (www.imf.org/external/np/pp/eng/2009/061709a.pdf).

٥٣ راجع البيان الصحفي رقم ٠٩/٢٤٨، بعنوان "صندوق النقد الدولي يعتمد إطارا لإصدار السندات للقطاع الرسمي" بالعنوان التالي على الإنترنت (www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09248.htm). وللاطلاع على تفاصيل إضافية، راجع "صحيفة وقائع: إصدار سندات صندوق النقد الدولي" بالعنوان التالي على الإنترنت (www.imf.org/external/np/exr/facts/imfnotes.htm).

٥٤ راجع البيان الصحفي رقم ٠٩/٢٧٢، بعنوان "IMF Begins Drawing on Bilateral Borrowing Agreements" بالعنوان التالي على الإنترنت (www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09272.htm).

٥٥ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 09-429 بعنوان "NAB Participants Agree to Expand Fund's Borrowing Agreements to up to US$600 Billion" بالعنوان التالي على الإنترنت (www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09429.htm).

٥٦ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 10-145 بعنوان "IMF Executive Board Approves Major Expansion of Fund's Borrowing Arrangements to Boost Resources for Crisis Resolution" بالعنوان التالي على شبكة الإنترنت (www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr10145.htm).

٥٧ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 10-51 بعنوان "The Fund's Mandate—Future Financing Role" بالعنوان التالي على الإنترنت (www.imf.org/external/np/sec/pn/2010/pn1051.htm). وتقرير خبراء الصندوق الذي استندت إليه مناقشات المجلس وعنوانه "The Fund's Mandate—Future Financing Role" بالعنوان التالي على الإنترنت (www.imf.org/external/np/pp/eng/2010/032510a)، والدراسة التكميلية بعنوان "The Fund's Mandate—Future Financing Role: The Current Lending Toolkit and Innovative Reform Options" بالعنوان التالي على شبكة الإنترنت (www.imf.org/external/np/pp/eng/2010/032510b).

٥٨ راجع الجزء المعنون «إصلاحات شهر مارس» في الفصل الثالث من التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام ٢٠٠٩ بالعنوان التالي على شبكة الإنترنت: (http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/2009/pdf/ar09_ara.pdf).

٥٩ خلال فترات حجب التمويل لا تستطيع البلدان الأعضاء التي لديها مبالغ غير مسحوبة بمقتضى اتفاقات صدرت الموافقة بشأنها أن تسحب من هذه الاتفاقات، لأن فترات تأخر البيانات تمنعها من إبداء أنها تستوفي معيار الأداء الدوري المحدد في ظل الاتفاقات، حيث يتعين عليها أن تفعل ذلك في فواصل زمنية معينة تعرف بتواريخ إجراء الاختبارات. وكان الهدف من شرط إبداء التقدم المحرز في استيفاء معايير الأداء هو ضمان حسن استخدام موارد الصندوق وذلك بوقف استفادة البلد العضو من هذه الموارد عند تقادم البيانات التي تحدد ما إذا كان مستوفيا معايير الأداء الدورية، وبالتالي تحد من احتمال قيام بلد عضو بالسحب من موارد الصندوق بينما يكون برنامجه قد خرج عن المسار المحدد. غير أنه استنادا إلى طول فترات تأخر البيانات وتواتر تواريخ إجراء الاختبارات فإن فترات الحجب يحتمل أن تتسبب في حجب الاستفادة من الموارد لأكثر من أربعة أشهر في سنة معينة من سنوات البرنامج، حتى وإن كان البرنامج في مساره الصحيح.

٦٠ راجع دراسة بعنوان "Reduction of Blackout Periods in GRA Arrangements" بالعنوان التالي على شبكة الإنترنت (www.imf.org/external/np/pp/eng/2009/082509.pdf).

٦١ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 09-94، بعنوان "IMF Reforms Financial Facilities for Low-Income Countries" بالعنوان التالي على شبكة الإنترنت/(www.imf.org/external/np/sec/pn/2009/pn0994.htm). والبيان الصحفي رقم 09-268 بعنوان "IMF Announces Unprecedented Increase in Financial Support to Low-Income Countries" بالعنوان التالي على شبكة الإنترنت (www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09268.htm).

٦٢ تشير عبارة «الأرباح الاستثنائية» إلى المبالغ المتحصلة من مبيعات الذهب وتزيد عن المبالغ المتوقعة وقت اتخاذ قرار بيع جانب من ذهب الصندوق، عندما كانت قيمة الذهب تبلغ ٨٥٠ دولارا أمريكيا للأوقية.

٦٣ راجع البيان الصحفي رقم 10-50، بعنوان "IMF Signs SDR 405 Million Borrowing Agreement with the Bank of Spain to Support Lending to Low-Income Countries". بالعنوان التالي على شبكة الإنترنت (www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr1050.htm)، والبيان الصحفي رقم 10-51، بعنوان "IMF Signs SDR 200 Million Borrowing Agreement with the Danmarks Nationalbank to Support Lending to Low-Income Countries"، بالعنوان التالي على شبكة الإنترنت (www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr1051.htm)، والبيان الصحفي رقم ٨٨–١٠، بعنوان "IMF Signs SDR 500 Million Borrowing Agreement with the Government of Canada to Support Lending to Low-Income Countries". بالعنوان التالي على شبكة الإنترنت (www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr1088.htm).

٦٤ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 09-113، بعنوان "IMF Executive Board Reviews the Low-Income Country Debt Sustainability Framework and Adopts a More Flexible Policy on Debt Limits in IMF-Supported Programs". بالعنوان التالي على الإنترنت (www.imf.org/external/np/sec/pn/2009/pn09113.htm). وقد استندت مناقشات المجلس إلى تقرير مشترك لخبراء الصندوق والبنك الدولي بعنوان "A Review of Some Aspects of the Low-Income Country Debt Sustainability Framework" بالعنوان التالي (www.imf.org/external/np/pp/eng/2009/080509a.pdf).

٦٥ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 09-39 بعنوان "IMF Executive Board Discusses Changing Patterns in Low-Income Country Financing and Implications for Fund Policies on External Financing and Debt" بالعنوان التالي على شبكة الإنترنت (www.imf.org/external/np/sec/pn/2009/pn0939.htm).

٦٦ راجع دراسة بعنوان "Debt Limits in Fund-Supported Programs: Proposed New Guidelines" بالعنوان التالي على شبكة الإنترنت (www.imf.org/external/np/pp/eng/2009/080509.pdf). والغرض من حدود الدين الخارجي في برامج الصندوق هو محاولة منع مراكمة الديون حتى تصل إلى مستويات يتعذر الاستمرار في تحملها، مع السماح بقدر كاف من التمويل الخارجي.

٦٧ ينبغي ملاحظة أنه على الرغم من ارتباط أهداف «إطار استمرارية تحمل الدين» بالبلدان منخفضة الدخل على وجه التحديد، فإن مبادئ الصندوق التوجيهية بشأن الدين الخارجي في البرامج المدعمة بموارد الصندوق تسري على كافة أشكال التمويل بموجب ترتيبات الصندوق مع أي بلد عضو، وليس البلدان منخفضة الدخل فقط.

٦٨ راجع المذكرة التوجيهية "Staff Guidance Note on the Application of the Joint Bank-Fund Debt Sustainability Framework for Low-Income Countries" بالعنوان التالي على شبكة الإنترنت (www.imf.org/external/np/pp/eng/2010/012210.pdf).

٦٩ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 10-16 بعنوان "IMF Reviews Eligibility for Using Concessional Financing Resources" بالعنوان التالي على شبكة الإنترنت (www.imf.org/external/np/sec/pn/2010/pn1016.htm).

٧٠ للاطلاع على معلومات إضافية عن «أداة دعم السياسات» راجع صحيفة الوقائع بعنوان "Factsheet: Policy Support Instrument" بالعنوان الإلكتروني التالي (www.imf.org/external/np/exr/facts/psi.htm).

٧١ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 09-89، بعنوان "IMF Executive Board Concludes the Review of Experience with the Policy Support Instrument" بالعنوان التالي www.imf.org/external/np/sec/pn/2009/pn0989.htm

٧٢ استندت مراجعة المجلس التنفيذي إلى دراسة الخبراء التحليلية بعنوان "Review of the Experience with the Policy Support Instrument" بالعنوان التالي على شبكة الإنترنت (www.imf.org/external/np/pp/eng/2009/060409.pdf).

٧٣ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 10-52، بعنوان "IMF Executive Board Discusses Modernizing the Surveillance Mandate and Modalities and Financial Sector Surveillance and the Mandate of the Fund" بالعنوان التالي على شبكة الإنترنت (www.imf.org/external/np/sec/pn/2010/pn1052.htm)، فضلا على تقريري السياسات اللذين استندت إليهما مناقشات المجلس، بعنوان "Modernizing the Surveillance Mandate and Modalities" ويمكن الاطلاع عليه بالعنوان التالي (www.imf.org/external/np/pp/eng/2010/032610.pdf)و "Financial Sector Surveillance and the Mandate of the Fund" بالعنوان التالي (www.imf.org/external/np/pp/eng/2010/031910.pdf).

٧٤ للإطلاع على معلومات إضافية راجع صحيفة الوقائع "Factsheet: The Financial Sector Assessment Program (FSAP)" بالعنوان التالي على شبكة الإنترنت (www.imf.org/external/np/exr/facts/fsap.htm).

٧٥ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 09-123، بعنوان "IMF Executive Board Reviews Experience with the Financial Sector Assessment Program, Options for the Future, and Complementary Reforms in Surveillance and the Assessment of Standards and Codes" بالعنوان التالي على شبكة الإنترنت: (www.imf.org/external/np/sec/pn/2009/pn09123.htm). وقد استندت مناقشات المجلس إلى الدراسة المشتركة بين خبراء الصندوق والبنك الدولي بعنوان: "The Financial Sector Assessment Program after Ten Years: Experience and Reforms for the Next Decade" بالعنوان التالي على الإنترنت (www.imf.org/external/np/pp/eng/2009/082809b.pdf).

٧٦ للاطلاع على معلومات عامة حول عمل الصندوق مع المنظمات الأخرى، راجع المقال بعنوان "About the IMF—Overview: Collaborating with Others" على الموقع الإلكتروني التالي:(www.imf.org/external/about/collab.htm) .

٧٧ للاطلاع على معلومات إضافية حول عمل الصندوق في سياق هذه المبادرة، راجع المقابلة بعنوان "Agreement with Banks Limits Crisis in Emerging Europe" في نشرة صندوق النقد الدولي بالعنوان التالي: (www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2009/int102809a.htm).

٧٨ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم ٠٩–٩٨، بعنوان "IMF Executive Board Discusses Governance Reform" بالعنوان الإلكتروني التالي (www.imf.org/external/np/sec/pn/2009/pn0998.htm). وتقرير السياسات الذي استندت إليه مناقشات المجلس وعنوانه "IMF Governance—Summary of Issues and Reform Options" بالعنوان الإلكتروني التالي (www.imf.org/external/np/pp/eng/2009/070109.pdf).

٧٩ « تقرير المجلس التنفيذي إلى اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية حول إصلاح نظام الحوكمة في الصندوق» بالعنوان الإلكتروني التالي:(www.imf.org/external/np/pp/eng/2009/100309.pdf).

٨٠ يمكن الاطلاع على التقرير بالعنوان الإلكتروني التالي(www.imf.org/external/np/pp/eng/2010/042110a.pdf).

٨١ راجع البيان الصحفي رقم 10-166 بعنوان "بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية المنبثقة عن مجلس محافظي صندوق النقد الدولي في اجتماعها الحادي والعشرين» بالعنوان التالي على شبكة الإنترنت(http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2010/pr10166a.pdf).

٨٢ راجع البيان الصحفي رقم 09-347، بعنوان "بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية المنبثقة عن مجلس محافظي صندوق النقد الدولي" بالعنوان الإلكتروني التالي: (http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2009/pr09347a.pdf).

٨٣ راجع البيان الصحفي رقم 09-158 بعنوان "IMF Offers Membership to Republic of Kosovo" بالعنوان التالي على شبكة الإنترنت (www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09158.htm) والبيان الصحفي رقم 09-240 بعنوان "Kosovo Becomes the International Monetary Fund's 186th Member" على العنوان التالي على شبكة الإنترنت.(www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09240.htm).

الفصل ٥

٨٤ عندما أعلن البنك المركزي الأوروبي وبنوك مركزية أخرى عن تجديد "اتفاقية البنوك المركزية بشأن الذهب" في سبتمبر ٢٠٠٩، أشاروا إلى إمكانية استيعاب المقدار المعلن عنه من مبيعات الصندوق من الذهب ضمن حدود السقف المقرر في الاتفاقية، مما يضمن بالتالي ألا تضيف مبيعات ذهب الصندوق إلى الحجم المعلن لمبيعات المصادر الرسمية.

٨٥ راجع البيان الصحفي رقم 09-310 بعنوان "IMF Executive Board Approves Limited Sales of Gold to Finance the Fund's New Income Model and to Boost Concessional Lending Capacity" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09310.htm).

٨٦ راجع البيان الصحفي رقم 09-381 بعنوان: "IMF Announces Sale of 200 Metric Tons of Gold to the Reserve Bank of India" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09381.htm)، والبيان الصحفي رقم 09- 413 بعنوان "IMF Announces Sale of 2 Metric Tons of Gold to the Bank of Mauritius" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09413.htm)، والبيان الصحفي رقم 09-431 بعنوان "IMF Announces Sale of 10 Metric Tons of Gold to the Central Bank of Sri Lanka"(www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09431.htm).

٨٧ راجع البيان الصحفي رقم 10-44 بعنوان: "IMF To Begin Market Sales of Gold" (www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr1044.htm).

٨٨ راجع الإطار ٣–٢ للاطلاع على شرح لحقوق السحب الخاصة والقضايا ذات الصلة.

٨٩ تشير الشرائح الائتمانية إلى الائتمان المقدم من الصندوق باستخدام حساب الموارد العامة الذي يخضع لمجموعة السياسات والشروط العامة الموضوعة بشأن الإقراض من الصندوق لمعالجة جميع أنواع مشكلات موازن المدفوعات (يُشار إليها سياسات «الشرائح الائتمانية»). وتندرج الدفعات المنصرفة التي تكون في حدود ٢٥٪ من حصة العضو ضمن الشريحة الائتمانية الأولى، وهي تقتضي من الأعضاء بذل جهود معقولة من أجل التغلب على المشكلات التي يواجهونها في موازين مدفوعاتهم. ويشار إلى طلبات الدفعات التي تتجاوز ٢٥٪ من حصة العضوية باسم المسحوبات من الشريحة الائتمانية العليا؛ وهي تتم على أقساط كلما أوفى المقترض بأهداف أداء محددة. وترتبط هذه الدفعات المنصرفة عادة باتفاق الاستعداد الائتماني (وكذلك خط الائتمان المرن الجديد). ويعتبر استخدام موارد الصندوق خارج نطاق الاتفاقات أمر نادر، ويتوقع له أن يظل كذلك.

٩٠ تبين أن المبلغ الفعلي المرحل من السنة المالية ٢٠٠٩ وصل إلى ٥٢ مليون دولار أمريكي.

٩١ كان إجمالي الميزانية الصافية يتكون من ٨٨٠ مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى مبلغ مرحل وقدره ٥٢ مليون دولار أمريكي، فبلغ مجموع الموارد المتوافرة المعتمدة ٩٣٢ مليون دولار أمريكي.

٩٢ راجع "نتائج التقليص التنظيمي للعمالة في السنة المالية ٢٠٠٩" في التقرير السنوي ٢٠٠٩ لصندوق النقد الدولي.

٩٣ تبين أن المبلغ الفعلي المرحل من السنة المالية ٢٠١٠ وصل إلى ٦٢ مليون دولار أمريكي.

٩٤ كان الحافز وراء وضع الإطار الجديد هو الحاجة إلى زيادة الوضوح في التعريف بدور الصندوق، داخل المؤسسة وخارجها. وكان القصد أيضا هو جعل مناقشة المخرجات جزءا أساسيا من عملية صنع القرار عند تقييم المفاضلات اللازمة.

٩٥ تمثل تكاليف العاملين حوالي ٧٠٪ من مجموع المصروفات الإدارية للصندوق، ومن ثم تحول الصندوق من إعداد الميزانية على أساس التكاليف القياسية لثلاث مجموعات واسعة من الدرجات الوظيفية فقط إلى إعدادها على أساس التكاليف القياسية التي تنقسم إلى ١٧ مستوى – لكل درجة في السلم الوظيفي– وذلك لتحقيق مزيد من الدقة في حساب تكلفة مخرجات الصندوق.

٩٦ إضافة إلى ذلك، يُصرف بدل تكميلي قدره ٧٩،١٢٠ دولارا لتغطية المصروفات.

٩٧ راجع البيان الصحفي رقم ٠٩ –٣٥٦، بعنوان " IMF Managing Director Proposes Appointment of Naoyuki Shinohara as Deputy Managing Director " (www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09356.htm).

٩٨ راجع البيان الصحفي رقم 10-58، بعنوان " IMF Managing Director Dominique Strauss-Kahn Names China's Zhu Min as Special Advisor ". (www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr1058.htm).

٩٩ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 10-04 ، بعنوان" IMF Executive Board Reviews the Fund's Transparency Policy " (www.imf.org/external/np/sec/pn/2010/pn1004.htm).

١٠٠ راجع "Review of the Fund's Transparency Policy ". (www.imf.org/external.np/pp/eng/2009.102609.pdf).

١٠١ www.ieo-imf.org

١٠٢ راجع «IMF Involvement in International Trade Policy Issues". (www.ieo-imf.org/eval/complete/eval_06162009.html)

١٠٣ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 10-35، بعنوان "IMF Executive Board Discusses Implementation Plan Following IEO Evaluation of IMF Involvement in International Trade Policy Issues " (www.imf.org/external/np/sec/pn/2010/pn1035.htm)، وكذلك خطة التنفيذ (www.imf.org/external/np/pp/eng/2009/111209.pdf).

١٠٤ راجع «IMF Interactions with Member Countries" (www.ieo-imf.org/eval/complete/eval_01202010.html)

١٠٥ راجع نشرة المعلومات المعممة رقم 10-23، بعنوان " IMF Discusses Third Periodic Monitoring Report on Implementing IEO Recommendations Endorsed by the Executive Board " (www.imf.org/external/np/sec/pn/2010/pn1023.htm)، وكذلك "تقرير المراقبة الدوري الثالث" (www.imf.org/external/pp/longres.aspx?id=4417).

١٠٦ www.imfyouthdialog.org

الاختصارات

ACRM	Advisory Committee on Risk Management	اللجنة الاستشارية المعنية بإدارة المخاطر
AFRITAC	Africa Technical Assistance Center	المركز الإقليمي للمساعدة الفنية في إفريقيا
AML/CFT	anti-money laundering/combating the financing of terrorism	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
CAPTAC-DR	Regional Technical Assistance Center for Central America, Panama, and Dominican Republic	المركز الإقليمي للمساعدة الفنية في أمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية
CEMAC	Central African Economic and Monetary Community	الجماعة الاقتصادية والنقدية لمنطقة وسط إفريقيا
CSO	civil society organization	منظمة المجتمع المدني
DSA	debt sustainability analysis	تحليل استمرارية تحمل الدين
DSF	debt sustainability framework	إطار استمرارية تحمل الدين
EAC	External Audit Committee	لجنة التدقيق الخارجي
ECCU	Eastern Caribbean Currency Union	الاتحاد النقدي لمنطقة شرق الكاريبي
ECF	Extended Credit Facility	التسهيل الائتماني الممدد
EMU	European Monetary Union	الاتحاد النقدي الأوروبي
ESF	Exogenous Shocks Facility	تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية
FCC	forward commitment capacity	القدرة على الالتزام الآجل
FCL	Flexible Credit Line	خط الائتمان المرن
FSAP	Financial Sector Assessment Program	برنامج تقييم القطاع المالي
FSB	Financial Stability Board	مجلس الاستقرار المالي
FSI	financial soundness indicator	
FY	financial year	السنة المالية
G-20	Group of Twenty	مجموعة العشرين
GCC	Gulf Cooperation Council	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GDDS	General Data Dissemination System	النظام العام لنشر البيانات
GFSM	Government Finance Statistics Manual	دليل إحصاءات مالية الحكومة
GFSR	Global Financial Stability Report	تقرير الاستقرار المالي العالمي
GRA	General Resources Account	حساب الموارد العامة
HIPC	Heavily Indebted Poor Countries	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
IAG	Inter-Agency Group on Economic and Financial Statistics	مجموعة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات الاقتصادية والمالية
IDA	International Development Agency	المؤسسة الدولية للتنمية
IEO	Independent Evaluation Office	مكتب التقييم المستقل
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
IMFC	International Monetary and Financial Committee	اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية
MDRI	Multilateral Debt Relief Initiative	المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون
MTB	medium-term administrative budget	الميزانية متوسطة الأجل
NAB	New Arrangements to Borrow	الاتفاقات الجديدة للاقتراض
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OIA	Office of Internal Audit and Inspection	مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي
PCL	Precautionary Credit Line	خط ائتمان وقائي
PMR	Periodic Monitoring Report	تقرير المراقبة الدوري
PRGF	Poverty Reduction and Growth Facility	تسهيل النمو والحد من الفقر
PRGT	Poverty Reduction and Growth Trust	الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر
PSI	Policy Support Instrument	أداة دعم السياسات
RCF	Rapid Credit Facility	التسهيل الائتماني السريع
REO	Regional Economic Outlook	آفاق الاقتصاد الإقليمي
ROSC	Report on Observance of Standards and Codes	تقرير مراعاة المعايير والمواثيق
RTAC	Regional Technical Assistance Center	مركز إقليمي للمساعدة الفنية
SCF	Standby Credit Facility	تسهيل الاستعداد الائتماني
SDDS	Special Data Dissemination Standard	المعيار الخاص لنشر البيانات
SDR	Special Drawing Right	حق السحب الخاص
TA	technical assistance	المساعدة الفنية
TTF	topical trust fund	صندوق استئماني مواضيعي
WAEMU	West African Economic and Monetary Union	الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا
WEO	World Economic Outlook	آفاق الاقتصاد العالمي

الإسهامات: قام بإعداد هذا التقرير السنوي قسم التحرير والمطبوعات التابع لإدارة العلاقات الخارجية في صندوق النقد الدولي. وقد أشرف كل من تيم كالن وساندي دونالدسن على عمل الفريق المعني بإعداد التقرير، والخاضع لإدارة اللجنة المعنية بإعداد التقرير السنوي برئاسة رينيه ويبر. وباشر مايكل هاروب مهام رئيس التحرير والكاتب الرئيسي لهذا التقرير، كما تولى تنسيق إجراءات الصياغة الأولية والإنتاج. وقدم أنتوني أنيت مساهمات كبيرة في الكتابة، وقامت مارثا بونيلا بالتصحيح الإملائي للنص كما ساعدت في أبحاث الصور واختيارها. وتولت أليشيا إيتشبارن–بوردان تجميع الملاحق والمواد المعدة للنشر على شبكة الإنترنت؛ وساعدت تيريزا إيفاريستو دل روزاريو في عملية الإعداد.

التصوير:

Image Source/SuperStock	الغلاف، صفحة ٧
Sergei Chirikov/epa/Corbis	الغلاف، صفحة ٧
Michael Spilotro/ صندوق النقد الدولي	الصفحات ٤ و٣٦ و٦٥
Stephen Jaffe/ صندوق النقد الدولي	الصفحات ٦ و ١٠ و ١٣ و ٤١ و ٥٥ و ٧١
Reuters/Supri/Landov	صفحة ١٠
Imagebroker/Alamy	صفحة ١٣
Andy Manis/The New York Times/Redux	صفحة ١٥
iStockPhoto	صفحة ١٥
Tannen Maury/epa/Corbis	صفحة ١٩
Gary Tramontina/The New York Times/Redux	صفحة ١٩
Sven Torfinn/Panos	صفحة ٢٩
Reuters/Konstantin Chernichkin/Landov	صفحة ٢٩
SuperStock	صفحة ٣٢
Reuters/Andrew Caballero-Reynolds/Landov	صفحة ٣٢
Eugene Salazar/ صندوق النقد الدولي	صفحة ٣٦
Henrik Gschwindt De Gyor/ صندوق النقد الدولي	صفحة ٤١
Scott Dalton/The New York Times/Redux	صفحة ٤٧
Reuters/Felipe Leon/Landov	صفحة ٤٧
Thomas Dooley/ صندوق النقد الدولي	صفحة ٥٥
صندوق النقد الدولي	صفحة ٧١

© INTERNATIONAL MONETARY FUND 2010 DESIGN: DESIGN ARMY WWW.DESIGNARMY.COM

IMF ANNUAL REPORT 2010 (Arabic)
INTERNATIONAL MONETARY FUND
700 19th Street, NW
Washington, DC 20431 USA

التقرير السنوي ٢٠١٠

صندوق النقد الدولي

ISBN 978-1-61635-016-1
9 781616 350161